جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

تَوْجِيهُ مَعَانِي النَّحو في شَرحِ المُفصَّل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)

رسالة تقدم بها

صالح موجد خلخال الزبيديّ

إلى
مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها /لغة

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور
نجاح فاهم صابر العبيديّ

١٤٣٥ هـ ٢٠١٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الرَّحمنُ ۞ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۞ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۞ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾

سورة الرحمن: الآية ١-٤

الإهــداء

- إلى والدي العزيز أطال الله في عمره ،ومتعه بموفور الصحة والعافية .
- والدتي العزيزة طيب الله ثراها وجعل الجنة مثواها .
- أخي الدكتور سلام موجد عرفانًا بالجميل .
- زوجتي -أولادي -إخوتي والأصدقاء جميعهم

إلى هؤلاء جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث....

ثبت
المحتويات

ثبت المحتويات

الموضـوع	الصفحة
* المقدمة	١– ٥
* التمهيد: مفهوم المعنى النحوي	٦– ١٤
الفصل الأول : من معاني النحو في باب الابتداء ونواسخه	١٥-٦٦
المبحث الأول: معاني النحو في باب الابتداء	١٦-٢٩
دلالة المبتدأ والخبر إذا تساويا في التعريف	١٦-١٩
دلالة إعادة المبتدأ	٢٠-٢٢
دلالة الإخبار بالمصدر عن الذات	٢٣-٢٥
دلالة المخصوص بالمدح أو الذم	٢٦-٢٩
المبحث الثاني: معاني النحو في نواسخ الابتداء	٣٠-٦٦
دلالة ليس	٣٠-٣٤
دلالة عسى	٣٥-٣٩
دلالة كاد المثبتة والمنفية	٤٠-٤٥
دلالة إنَّ على التوكيد	٤٦-٤٨
دلالة (ليت شعري)	٤٩-٥١
دلالة (لا النافية للجنس) المقترنة بمعرفة	٥٢-٥٥
دلالة بناء (اسم لا النافية للجنس) والعطف عليها بالنصب	٥٦-٥٩
دلالة الظّن على اليقين	٦٠-٦٣
دلالة مجيء تقول بمعنى الظن	٦٤-٦٦
الفصل الثاني : من معاني النحو في باب الجر	٦٧-١٢٥
المبحث الأول: دلالات بعض حروف الجر	٦٨-١٠٠
مجيء (إلى) بمعنى المعية	٦٨-٧٢
دلالة (رُبَّ)	٧٣-٧٥
دلالة (عن)	٧٦-٨٠
دلالة (من) على الابتداء في الزمان	٨١-٨٥
دلالة زيادة (من)	٨٦-٩٠

دلالة (من) على بيان الجنس	٩١-٩٤
دلالة (منذُ ومُذ)	٩٥-١٠٠
المبحث الثاني: الدلالات النحوية في باب الإضافة	١٠١-١٢٥
معنى الإضافة	١٠١-١٠٣
دلالة إذ	١٠٤-١٠٥
دلالة إذ في جواب (بينا وبينما)	١٠٦-١٠٨
دلالة الظروف المعرّفة بالقصد	١٠٩-١١٣
دلالة الأسماء الموغلة في الإبهام	١١٤-١١٨
دلالة إضافة الاسم إلى اللقب	١١٩-١٢١
دلالة مميّز (كم) الخبرية	١٢٢-١٢٥
الفصل الثالث : من معاني النحو في الأدوات	١٢٦-١٩٣
المبحث الأول: الأدوات الأحادية	١٢٧-١٤٣
دلالة السين وسوف	١٢٧-١٢٩
دلالة الفاء المقترنة بـ(إذا) االفجائية	١٣٠-١٣١
دلالة اللام الواقعة في جواب (لو)	١٣٢-١٣٥
دلالة لام الابتداء	١٣٦-١٣٩
دلالة الواو الواقعة في جملة الحال	١٣٩-١٤٣
المبحث الثاني: الأدوات الثنائية	١٤٤-١٧١
دلالة أم المنقطعة	١٤٤-١٤٨
الفرق بين (أم) و(أو)	١٤٩-١٥٠
دلالة (إنْ), (إذا)	١٥١-١٥٤
دلالة (ال) في فاعل نعم وبئس	١٥٥-١٥٨
دلالة أي والهمزة في باب النداء	١٥٩-١٦١
دلالة (ما) بعد أدوات الشرط	١٦٢-١٦٥
دلالة (ما) عند اقترانها بـ(خلا)	١٦٥-١٦٨
دلالة (لن)	١٦٩-١٧١
المبحث الثالث: الأدوات الثلاثية وما زاد عليها	١٧٢-١٩٣
دلالة سوى	١٧٢-١٧٦

دلالة نعم وبلى	**١٧٧-١٧٩**
دلالة إلّا الوصفية	**١٨٠-١٨٣**
دلالة (كلَّا)	**١٨٤-١٨٥**
دلالة (إنّما) على التقليل	**١٨٦-١٨٩**
عدّ لاسيّما من أدوات الاستثناء	**١٩٠-١٩٣**
*** الخاتمة ونتائج البحث**	**١٩٤- ١٩٧**
*** المصادر والمراجع.**	**١٩٨- ٢١٣**

المُقـــدّمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين, والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

أمَّا بعد...

فمن نافلة القول أنَّ الخليل وتلميذه النجيب سيبويه يُعدَّان بحق صاحبي القدح المُعلَّى في جلِّ أبواب اللغة, إذ التفتا بما أُوتيا من نظرٍ ثاقبٍ, ودقَّة ملاحظة, ورسوخ قدمٍ إلى جوانب لغوية كثيرة, ومسائل نحوية جليلة القدر, ثم جاءت الدراسات الحديثة بعد قرون متطاولة لتعانق تلك الحقائق التي سطراها في متون الكتب, ولم تكن دراستهما وما حاولا توصيفه بمنأى عن الدرس النحوي اللاحق لهما, إذ تلقف كوكبة من العلماء تلك المادة العلمية, وحاولوا رصدها وتصيِّد ما يمكن أن يسعفهم في إسباغ ضرب من ضروب الجدة عليها وإكسابها طابعًا جديدًا, سواء أكان ذلك بتفحص أم عرض المادة العلمية محاولين مراقبة الأداء النحوي للمفردة العربية في سياقات مختلفة, ومن ثمَّ ندَّت من تلك الجهود شذرات تتعلق بالمعاني النحوية في الوقت الذي انصبَّت عناية جلّ النحويين على العامل النحوي وتفريعاته وجزئياته, وما يدور في هذا الفلك من قيم خلافية, إذ شُغفوا به, وطوَّعوا كثيرًا من المسائل اللغوية لتصبَّ في صلب هذه الفكرة.

لقد حاكى ابن يعيش هذه الدراسات, إذ كان بمنأى – في كثير من المواطن– عن فكرة العمل, ومن ثمَّ كان ألصق بالمعاني يدور في فلكها, حيثما دارت, ويجول ذهنه فيها, فأطلَّ على كثير منها, ومن ثمَّ انفتحت أمامه أبواب ظلت مؤصدة على غيره من نظرائه.

وكان لهذه الدراسة هدفان لا ثالث لهما:

أمَّا الأوَّل: فهو الرد على كلِّ من يُصوِّر للناشئين من الباحثين أنَّ البحث في الدرس القديم والتعمق فيه لا جدوى منه, وأنَّ هذه الدراسات أضحت مكررات مملة لا طائل من ورائها.

فهي دعوة من الباحث إلى الدارسين الجدد أنْ عودوا إلى الدرس القديم ما استطعتم إلى ذلك سبيلًا,(فمن حُرِمَ الأصول حُرِمَ الوصول).

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ البحث في الدراسات الحديثة يقتضي أن يكون الباحث مُلمًّا محيطًا بأصول اللغة وأحكامها حتى تترسخ قدمه في مراقيها, ويزداد فهمًا لها, ومن ثمَّ ينطلق منها إلى ميدان الدراسات الحديثة متسلحًا بفنونها المتنوعة, وإلَّا كانت المهمة عسيرة وشاقَّة ومحفوفة بمخاطر الزَّلل والشطط.

فالباحث عليه أولًا – قبل ولوج ميدان الدراسات الحديثة – أن يكون مستقلًا فكريًا؛ لأنَّ هذا الأمر يتيح له معرفة ما يمكن قبوله, وما لا يمكن قبوله من تلك الدراسات.

في حين كان الهدف الثاني من هذه الدراسة, هو محاولة الكشف عن حضور المعنى في الدراسات النحوية, ومحاولة تأكيد حقيقة " قال بها غير واحد من الباحثين, وهي أنَّ عزل معاني النحو عن النحو مساءة به بالغة, وجنوح به عن السبيل السوي أيَّ جنوح, وتجريد للنحو من روحه حتى يصير جسمًا بلا روح وإهابًا بلا محتوى"(١).

وذلك من خلال تسليط الضوء على جهود النحويين القدماء في هذه المسألة, وأهميتها عندهم, ولعلَّ من بين أشهر مَنْ بحث في هذه المسألة ابن يعيش في شرحه للمفصَّل, إذ لم يتقاعس في استحضار المعنى في كثير من المواطن النحوية في

(١) نحو القرآن: ١٦.

شرحه هذا, ممَّا دفعني أنْ أُقرِّر من دون تردّد أن يكون عنوان الدراسة (توجيه معاني النحو في شرح المفصَّل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)).

ولمَّا لم يكن من وكد البحث استقصاء كل ما جاء في هذا الكتاب عمد البحث إلى انتخاب نماذج متعدِّدة للمعاني النحوية التي عرض لها ابن يعيش في كتابه هذا.

وقد كان معتمد البحث في معالجته وعرضه لمادة هذا الكتاب المنهج الوصفيّ التحليليّ.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتوزع على ثلاثة فصول يسبقها تمهيد وتليها خاتمة.

أمَّا التمهيد فقد بيَّنت فيه مفهوم المعنى النحوي. وقد رصدت في الفصل الأوَّل بيان المعنى النحوي في باب الابتداء ونواسخه، اشتمل على مبحثين ، تكفّل أحدهما ببيان المعنى النحوي في باب الابتداء في حين تكفّل الآخر ببيان المعنى النحوي في نواسخ الابتداء.

واختصَّ الفصل الثاني بدراسة المعنى النحوي في باب الجر واشتمل أيضًا على مبحثين اثنين، جسَّ أحدهما المعنى النحوي لبعض حروف الجر، في حين جسَّ الآخر المعنى النحوي لباب الإضافة.

أمّا الفصل الثالث فقد عملت الدراسة فيه على إبراز المعنى النحوي في الأدوات مقسمة هذه الأدوات على ثلاثة مباحث؛ فجعلت الأوّل منها للأدوات الأحادية ، والثاني للأدوات الثنائية، أمّا الثالث فللأدوات الثلاثية فأكثر.

وأخيرًا أقدِّم خالص الشكر والامتنان والعرفان بالجميل إلى كلِّ منْ أعانني على إنجاز هذه الرسالة, وأخصُّ منهم بالذكر أستاذي المشرف (الدكتور نجاح فاهم صابر العبيدي), إذ حفَّني بجميل رعايته وأفادني بسديد آرائه كثيرًا.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتيذ قسم اللغة العربية جميعًا أمدَّ الله في أعمارهم جميعًا.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

الباحث

التَّمهيد

مفهوم المعنى النحوي:

لعلَّنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إنَّ عناية العرب بفهم الكلام لم تكن أقلَّ من عنايتهم بإنتاجه, منطلقين من فكرة أساس مفادها: أنَّ غاية اللغة الأساس هي الوصول إلى المعنى أو القصد.

والوظيفة البيانية في اللغة تتجلَّى عبر المعنى التركيبي, لا عبر تحديد معنى الكلمة وهي مفردة؛ لأنَّها لا تكشف إلَّا عن معنى جزئي لا يؤدي في أغلب الأحيان إلى وظيفة التواصل في اللغة, ولعلَّ الوصول إلى المعنى التركيبي يتأتى عبر: " اجتماع المعاني الجزئية بعضها إلى بعض بسبب اجتماع الألفاظ المفردة التي لكلٍّ منها معنى جزئي, ومن المعنى المركَّب تحدث تلك الفائدة التي يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ويستطيع السامع أن يكتفي بها"[١] .

وهذا ما يُسمَّى المعنى النحوي[٢], " وهو المفهوم المستمد من التراكيب النحوية بعد أن تؤدي معنًى سليمًا, وليس تركيبًا قواعديًا"[٣].

وعليه يمكن القول إنَّ المراد بسلامة المعنى, هو مراعاة العلاقة بين دلالة المفردة, ووظيفتها النحوية في الجملة, إذ " يزدوج مكوّن العنصر الدلالي, فهناك جانب يقوم على اعتبار العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية... وعلاقات الوظائف النحوية– وهي تمد الجملة بالمعنى الأساس باعتبارها معنًى عميقًا لها– قد يكون بعضها مشروطًا بشروط دلالية معينة حتى يصح وضعه في هذه الوظيفة النحوية أو تلك... وأمَّا الجانب الثاني الذي يزدوج مع السابق في إمداد الدلالة فهو اختيار

---

(١) النحو الوافي: ١٣/١.

(٢) أعني بالمعنى النحوي: (الدلالة النحوية) أينما ورد هذا المصطلح.

(٣) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب: ١٨.

الكلمة المنطوقة التي تشغل الوظيفة النحوية لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة الواحدة"(١).

وعلى الرغم من حداثة الدراسات التي تناولت المعنى إلَّا أنَّ له جذورًا تعود إلى مرحلة تأسيس النحو العربي, إذ حظي المعنى بعناية القدماء واهتمامهم حين شرعوا بوضع القواعد فقد ذكر عبد القادر البغدادي عن الخليل أنَّهُ " ممَّن يأخذ بصحة المعنى, ولا يبالي باختلاف الألفاظ"(٢).

ولم يخلُ كتاب سيبويه – وهو أوَّل مدَّون نحوي وصل إلينا– من مباحث اهتمت بالمعنى والنظر إلى الجملة وصور تركيبها, وما يطرأ عليها من ظواهر بلاغية, كتقديم أحد أركانها أو تأخيره, وتعريفه أو تنكيره, وذكره أو حذفه, وكان من أوائل أبواب الكتاب, باب الاستقامة والإحالة من الكلام, وفيه " تكمن بذور نظرية نحوية دلالية"(٣). إذ قال: " فمنه مستقيمٌ حسنٌ, ومستقيمٌ كذبٌ, ومستقيمٌ قبيحٌ, وما هو محالٌ كذبٌ.

فأمَّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتكَ أمسِ وسآتيكَ غدًا. وأمَّا المحال فأنْ تنقض أوَّل كلامك بآخرِهِ فتقول: أتيتكَ غدًا, وسآتيك أمسِ. وأمَّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ, وشربت ماءَ البحرِ ونحوه. وأمَّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه, نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ, وكي زيدٌ يأتيك, وأشباه هذا. وأمَّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ"(٤).

---

(١) النحو والدلالة: ٤٧-٤٩.

(٢) خزانة الأدب: ٥٥٢/٨.

(٣) النحو والدلالة: ٦٥.

(٤) الكتاب: ٢٥/١-٢٦.

ويستقى من كلام سيبويه هذا أنَّنا أمام تذوّق للتركيب وشرح لأسرار حسنة وقبيحة, ولسنا أمام قاعدة نحوية صارمة همها الوحيد صون اللسان العربي من اللحن.

ولم تكن عناية المبرِّد بالنحو من الناحية الشكلّية فحسب, بل ظهرت له محاولات تُعربُ عن اهتمامه بصحة المعنى, جاء في المقتضب: " وهذا باب إنَّما يُصلحهُ ويُفسده معناه, فكلُّ ما صَلُحَ به المعنى فهو جيد, وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردود"(١).

وفي هذا السياق قال في موطن آخر: " الكلام إنَّما يراد لمعناه"(٢) .

وقد تحدَّث ابن جني عن المعنى أيضًا وأولاه قيمة خاصة, إذ عقد – في كتابه الخصائص– بابًا سمَّاهُ: باب تجاذب المعنى والإعراب, يقول فيه: " فكثيرًا ما تجد في كلام العرب منثورًا أو منظومًا, الإعراب والمعنى متجاذبين, هذا يدعوك إلى أمر, وهذا يمنعك منه, فمتى اعتورا كلامًا ما, أمسكت بعروة المعنى, وارتحتَ لتصحيح الإعراب"(٣).

وبعد ابن جني أُغفلَ دور المعنى ولم يُعدّ له دور إلَّا على استحياء, لكن هذا الغياب سرعان ما تلاشت سطوته مع ما جاء به عبد القاهر الجرجاني, إذ بلغ الاهتمام بالمعنى ذروته, " وقد هداه بصره بالنصوص وفقههِ بالأساليب وولعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية (النظم) وهي تقوم على معاني النحو"(٤), جاء

(١) المقتضب:٤/٣١١.
(٢) المصدر نفسه: ٤/٤٠٠.
(٣) الخصائص: ١/٢٥٥.
(٤) النحو والدلالة:٢٧.

في دلائل الإعجاز: " فلستُ بواجد شيئًا يرجع صوابه إنْ كان صوابًا, وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم, ويدخل تحت هذا الاسم إلَّا وهو معنى من معاني النحو"(١) .

وهو قد تفطَّن إلى دور السياق في تحديد المعنى, إذ قال: " الألفاظ التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها, ولكن لأنْ يُضمَّ بعضها إلى بعض فيُعرف فيما بينها من فوائد وهذا علمٌ شريفٌ وأصلٌ عظيمٌ"(٢).

ويبدو أنَّ الجرجانيّ قد أفاد – فيما توصَّل إليه في هذا المقام– ممَّا قدَّمه مَنْ سبقه من النحويين, ولا سيَّما سيبويه, يقول أحد الدارسين المحدثين: " فإذا كان عبد القاهر هو الذي يُنسب إليه نظرية النظم؛ لأنَّه بسَّطها وفصَّلها وطبَّقها على أبواب جمَّة من البلاغة, فإنَّ سيبويه هو الذي أمسك المصباح بكلتا يديه وأنار الطريق أمام عبد القاهر, وهداه إلى الغاية المنشودة أو بعبارة أخرى كان النظم قد أصبح على يد عبد القاهر بمثابة شجرة عظيمة شاهقة متعددة الأغصان, مثقلة الثمار, فإنَّ سيبويه هو الذي ألقى البذرة قبل أن تبرز الشجرة أمام العيون بمئات السنين"(٣) .

وكان ابن يعيش قد جعل من المعنى معيارًا في توجيهه للرأي النحوي أو المذهب النحوي الذي يراه مناسبًا في كثير من المواطن, جاء في شرح المفصّل: " فكلُّ ما صحَّ به المعنى فهو جيد, وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردود"(٤).

ممَّا سبق يتبين لنا أنَّ النحويين أدركوا أنَّ ثمَّة علاقة بين الشَّكل والمضمون, وأنَّ أي تغيّر في العلاقات القائمة بين وحدات التركيب يصاحبه تغيّر في المعنى.

---

(١) دلائل الإعجاز: ٦١.

(٢) المصدر نفسه: ٤١٥.

(٣) أثر النحاة في البحث البلاغي: ١١٣.

(٤) شرح المفصَّل: ٦٥/٢.

ولعلَّ طبيعة البحث اقتضت أنْ أقتصر على هذه الإشارات والاقتباسات إلَّا أنَّ الاطلاع على كلّ ما كتبوه في هذا المضمار" يعطي فكرة واضحة عن حقيقة النحو في تصورهم فهو بناء دقيق محكم قائم على أدوات وألفاظ وتراكيب تضمن التعبير بدقّة عن المعاني المختلفة على وفق القصد والإرادة والحال"[١] .

أمَّا الدارسون المحدثون فقد اعتادوا أن يقسّموا اللغة على أربعة مستويات, هي: المستوى الصّوتيّ, والمستوى الصرفيّ, والمستوى النحويّ, والمستوى الدلاليّ, وهذا التقسيم قائم على افتراض حدود بين هذه المستويات, مع أنَّ طبيعة اللغة تأبى ذلك[٢] .

بيد أنَّهم أشاروا إلى أنَّ هذا التقسيم, إنَّما هو لغرض الدراسة, إذ إنَّ اللغة بمجموعها نظام متكامل يصل بين المستويات على الرغم من استقلالها الظاهر[٣].

وقد طرحت اللسانيات الحديثة قضية المعنى في دراستها, وتجلَّى ذلك بوضوح فيما قدّمه (دي سو سير) في لسانياته, إذ سلَّط الضوء على ثنائية الدال والمدلول, وهما أهمُّ عنصرين في البحث الدلالي, وتكون طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية من وجهة نظر (سوسير), وليس ثمَّ ارتباط مادي حقيقي بينهما, ولا توجد علاقة سببية تجمع الكلمة المنطوقة (الصوت) والمعنى الذي تدلُّ عليه, وإنَّما نشأت هذه العلاقة, ثُمّ تطورت بفعل الاستعمال المتكرر[٤].

---

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ٢٥.

(٢) يُنْظَرُ: علم اللغة الحديث: ١٩٧.

(٣) يُنْظَرُ: مقدمة لدراسة اللغة: ١٩٤-١٩٥.

(٤) يُنْظَرُ: علم اللغة العام: ٨٦-٨٨.

وكانت عناية (سوسير) بدراسة الجملة واضحة, إذ قام بوضع أسس المنهج الوصفي لدراسة اللغة بمستوياتها المختلفة, الصوتية, والصرفية, والتركيبية, والدلالية, فظهر ما يُعرف بعلم الألسنية الذي يُعنى بالتركيب العام للنظام اللغوي(١).

وثمَّة اتجاه ينتمي إلى المدرسة البنيوية قد أهمل المعنى, واستبعده من الدراسة اللغوية, وقد مثَّل هذا الاتجاه (بلومفيلد) فهو يرى: " أنَّ تقرير المعاني هو أضعف نقطة في دراسة اللغة, وسوف تبقى هكذا حتى تتقدَّم المعرفة الإنسانية إلى أبعد من حالتها الراهنة"(٢).

ولم تهمل النظرية التوزيعية عند (هاريس) المعنى, بيد أنَّ صاحب هذه النظرية – كما يشير (جورج مونان) – لجأ إلى المعنى لجوءًا عفويًا غير منظم(٣).

وعلى الرغم من أنَّ بعض النظريات اللغوية الحديثة التي سبقت نظرية تشومسكي لم تستبعد المعنى من الدراسة اللغوية إلَّا أنَّ عنايتها انصبَّت على دراسة الكلمة المفردة فظلَّت الدلالة بمعزل عن النحو(٤).

ولعلَّ النظرية التوليدية التحويلية التي جاء بها (تشومسكي) هي التي أدخلت المكوّن الدلالي " بوصفه مكوّنًا رئيسيًا إلى جانب المكوِّن النحويّ في النظرية اللسانية"(٥).لتكون أساسًا موضوعيًا منهجيًا لأشهر المدارس اللسانية المعاصرة, وعلى

---

(١) يُنْظَرُ: الألسنية (علم اللغة الحديث): ٤٣.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث, بحث في المنهج: ٤١.

(٣) يُنْظَرُ: علم اللغة في القرن العشرين: ١٨٥.

(٤) يُنْظَرُ: اللسانيات والدلالة: ١٩٨.

(٥) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ١٩٨.

رأسها المدرسة النحوية التحويلية التي ابتدأت ملامحها بـ(هاريس) وانتهت مدرسة متكاملة ونظرية علمية على يديه في كتابه الشهير (التراكيب النحوية) [١].

وثمَّة أربعة عناصر في هذه النظرية تسمى عناصر التحويل, هي: الترتيب, الزيادة, الحذف, الحركة الإعرابية[٢], وهذه العناصر الأربعة هي التي تنقل الجملة من توليدية فيها معنى سطحي إلى تحويلية فيها معنى عميق, أمَّا وجود الحركة الإعرابية على أواخر الكلمات فإن لم يكن عنصر تحويل فهي اقتضاء قياس ليس غير[٣].

وباختلاف النظام التركيبي لهذه العناصر في الجملة الواحدة يؤدي إلى توليد عدد لا محدود من الجمل وكلّ جملة تختلف دلالتها عن الأخرى[٤].

وقد توصَّل (تشومسكي) إلى أنَّ " معرفة التركيب شرط أساس لمعرفة المعنى, وأنَّ معرفة المادة الدلالية سبيل إلى معرفة الصلات النحوية"[٥], فإنَّه ليس ثمَّة دلالة من غير صحّةٍ نحويةٍ, وكلّ تعليل لغياب الدلالة إنَّما يُفسَّر عند (تشومسكي) بوجود خطأ نحوي, أو انتفاء للصحة النحوية, فالنحو يمدُّ الجملة بمعناها الأساس[٦].

ولعلَّ أهمية هذه النظرية تكمن في أنَّها جمعت بين مستويين من مستويات التحليل اللغوي, وهما النحو والدلالة, إذ " كان يُنظر إلى كلّ من هذين الجانبين على

---

(١) يُنْظَرُ: علم الدلالة التطبيقي: ١٤٩.

(٢) يُنْظَرُ: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١٩٧.

(٣) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ١٩٨.

(٤) يُنْظَرُ: البنى النحوية: ١١٥-١١٦.

(٥) نظرية تشومسكي اللغوية: ١١٨.

(٦) يُنْظَرُ: النحو والدلالة: ٢٣.

حدة على أنَّه أساس من دراسة اللغة مستقل, ولذلك حظي كلّ منهما بدراسات متنوعة في القديم والحديث"[١].

فالجملة التي تُعدُّ صحيحة نحويًا ودلاليًا – كما يراها الدكتور محمد حماسة– هي التي ترتكز على أربعة محاور, هي: "

١. وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمُدُّ المنطوق بالمعنى الأساسي.
٢. مفردات يتم الاختيار من بينها لتشغل الوظائف النحوية السابقة.
٣. علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.
٤. السّياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواءٌ أكان سياقًا لغويًا أم غير لغوي"[٢]

ومن خلال ما تقدَّم يتضح أنَّ للمعنى موقعًا مهمًا في الدراسات اللسانية الحديثة, لكونه الوظيفة الأساسية للغة, وهي التعبير عن مكنونات الفكر[٣].

ومن هنا يمكننا الخلوص إلى أنَّ المعنى النحوي هو: الثمرة المتوخاة من اجتماع مجموعة من الألفاظ المترابطة, عائمة المعاني, والمكوّنة للتركيب في ظل اعتبارات قواعدية ينبغي مراعاتها بنسب متباينة.

---

(١) النحو والدلالة: ٤٦.

(٢) المصدر نفسه: ٥٢.

(٣) يُنْظَرُ: علم الدلالة لكلود جرمان: ١٣.

الفصل الأوّل

الدّلالات النّحوية في بَابِ العُمَد

المبحث الأوّل: معاني النَّحو في بابِ الابتداء:

دلالة المبتدأ والخبر إذا تساويا في التعريف :

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة , والأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأنَّ الغرض من الاخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده, والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه, فإنْ أفاد جاز[١].

وقد يرد المبتدأ والخبر في بعض الصور التعبيرية معرفتين, وقد اضطربت أقوال النحويين في هذه المسألة, فقد جعل سيبويه المقدم – إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف– هو المبتدأ, جاء في الكتاب: "فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه, وهو قولك: **(عبدُ اللهِ أخوكَ)** و **(هذا أخوك)**.... واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء.... فالمبتدأ أوّل جزء كما كان الواحد أوّل العدد"[٢].

والقول إنّ المبتدأ والخبر إذا تساويا في التعريف فالمقدم هو المبتدأ, فيه – كما يبدو– توسل بالصنعة الإعرابية, وتغييب للمعنى وعدم الركون اليه, ولعلّ القدماء لم يتركوا المسألة عائمة هكذا, فقد فرّق عبد القاهر الجرجانيّ بين جملتي, (زيدٌ المنطلق) و(المنطلق زيد), قائلاً: " وأمّا قولنا: (المنطلقُ زيدٌ) والفرق بينه وبين أن تقول: (زيدٌ المنطلق), فالقول في ذلك إنّك وإن كنت ترى في الظاهر أنّهما سواء من حيث كان الغرض في الحالتين إثباتاً وانطلاقاً قد سبق العلم به لزيد فليس الأمر كذلك, بين الكلامين فصل ظاهر وبيانهُ أنّك إذا قلت: زيدٌ المنطلق فأنت في حديث انطلاق قد كان, وعرف السامع كونه إلا أنّه لم يعلم أمِنْ زيدٍ كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: زيدٌ المنطلق, أزلت عنه الشّكَّ وجعلته بأنّه كان من زيدٍ بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز, وليس كذلك إذا قدّمت (المنطلق) فقلت, : (المنطلق زيدٌ), بل يكون المعنى حينئذٍ على أنّك رأيت إنسانًا ينطلق بالبعد منك

---

(١) يُنْظَرُ: الإيضاح في شرح المُفصَّل:١/١٨٤, وأوضح المسالك:١/٢٣٠, والأشباه والنظائر:٣/٩٥, وهمع الهوامع:٢/٣٢٥ .

(٢) الكتاب: ١/٢٣-٢٤.

فلم تثبته ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمرو, فقال لك صاحبك: المنطلق زيدٌ, أي: هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد"[١] .

وثمَّة ملحظ على كلام الجرجاني في ايضاحه لمعنى الجملتين؛ لأنّه يجعل البحث وكأنّه مقصور على زيد, وهذا يجعل الرأي عنده ببقاء زيد هو المبتدأ سواء أتقدّم أم تأخّر, في حين أنّ مجيء كليهما معرفة يلبس الأمر فيما لو تُرك هكذا.

وقد رصد ابن يعيش هذه الصور التعبيرية, وأضرب صفحًا عن جلِّ ما ذكره النحويون في هذه المسألة, ومن ثمَّ احتكم في نهاية المطاف إلى المعنى, إذ جعله فيصلا في تعيين المبتدأ من الخبر, جاء في شرح المُفصَّل: " وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين نحو: زيدٌ أخوك, وعمرو المنطلق, والله إلهنا ومحمد نبينا, فإذا قلت: زيدٌ أخوك, وأنت تريد أخوة النسب, فإنّما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدًا على انفراده, ولا يعلم أنّه أخوه لفرقة كانت بينهما, أو لسبب آخر, أو يعلم أنّ له أخًا ولا يدري أنّه زيدٌ هذا, فتقول: زيدٌ أخوك, أي: هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته, فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذي استفاده المخاطب, فمتى كان الخبر عن المعرفة كانت الفائدة في مجموعهما, فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة, وكذلك إذا قلت: زيدٌ المنطلق, فالمخاطب يعرف زيدًا ويعرف أنَّ شخصا انطلق, ولا يعلم أنّه زيد, فيقال: زيدٌ المنطلق, فزيد معروف بهذا الاسم منفردًا, والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردًا, غير أنّ الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أنّ أحدهما هو الآخر, ألا ترى أنّك لو سمعت بزيدٍ وشهر أمره عندك من غير أن تراه كنت عارفًا به ذكرًا وشهرة, ولو رأيت شخصًا لكنت عارفًا به عينًا غير أنّك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى بأنْ يقال لك : هذا زيدٌ فاعرفه""[٢].

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٠١-٢٠٢ .

(٢) شرح المُفصَّل: ١٩٨/١.

ويبدو أنّ ابن يعيش قد أماط اللثام عن كثير من الغموض الذي أحاط بما سطّره النحويون ممّن سبقه, إذ رأى أنَّ المبهم هو رابط الإسناد لا المسند ولا المسند اليه, فالمخاطب يعرف زيدًا ويعرف المنطلق والرابط هو المفقود, فيحتاج إلى ربط بين زيدٍ الذي يعرفه وهذا المنطلق الذي يعرفه أيضًا, لكي تتحصل عنده المعرفة.

وذهب ابن هشام إلى أنَّ المبتدأ ما كان أعرف كـ(زيد) في قولك: القائم زيدٌ, أو ما كان معلوما عند المخاطب, كأنْ يقول: مَنْ القائم؟ فتقول: زيدٌ القائم, فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدّم المبتدأ(١). وهذا يعني أنَّ زيدًا هو المبتدأ في الحالتين سواء أتقدّم أم تأخر.

أمّا المحدثون فقد كانت لهم وقفة مع هذه المسألة, إذ أدلى بعضهم بدلوه, فبعد القراءة المتأنية للدكتور فاضل السامرائي لمجموعة من مصنفات القدماء خرج بحصيلة من الدلالات تتضمن القصر الحقيقي للخبر على المبتدأ وتخصيصه به, والقصر على المبالغة, وقصر جنس المعنى على المبتدأ على دعوى أنّه لا يوجد إلّا منه, ولك حين يكون مقيّدًا بحال أو وقت أن تورده على وجهٍ اتّضح أمره وعرف, لا على وجه أنّ هذا شائع معروف بين الناس لا يخفى على أحد, وأن تورده على وجهٍ ثبت عند المخاطب وعَلِمَهُ أو وجَّهُ تعُّلمه به, وأخيرا الدلالة على الكمال(٢).

وقد أتحفنا الدكتور خليل أحمد عمايرة برأيه المغاير لما هو معهود, فقد اصطلح على المبتدأ بالبؤرة, وجعل الكلام يدور معه على هذا الأساس, ففي الجمل: الله ربُّنا, ومحمد نبيّنا, وزيدٌ أخوك, المبتدأ هو الله ومحمد وزيد تقدّم أم تأخَّر, وهو بذلك بؤرة الجملة التي ترتبط بقيّتها بها, فإن جاء متقدمًا فهو على الأصل, وإن تأخر ففي ذلك رغبة في توكيد المقدّم وإظهار العناية به(٣).

فمدار العمل عنده هو المبتدأ, وهو في ذلك يوافق من ذهب إلى أنَّ المبتدأ هو الأهم في الجملة الاسمية.

---

(١) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٥٢٢/٢ .

(٢) يُنْظَرُ: معاني النحو: ١٥٦/١-١٥٧.

(٣) يُنْظَرُ: المسافة بين التنظير اللغوي والتطبيق اللغوي:١٤٤.

في حين ذهب الدكتور علي أبو المكارم إلى أنّ الجملة الاسمية التي جاء فيها المبتدأ والخبر معرّفين, من حق أي طرف منهما أن يكون مبتدأ فيما لو قُدّم ولم يحصر الابتداء بأحدهما من دون الآخر, ففي جملة (محمدٌ صديقي) و(صديقي محمد) المقدّم هو المبتدأ والمؤخر هو الخبر, والمعنى – بطبيعة الحال– مختلف بين الجملتين, فحين أقول: (محمد صديقي) يكون (محمد) معروفًا عند السامع, ولكنَّ صداقته لي غير معروفة عنده, أمّا حين أقول:(صديقي محمد), فإنَّ المعروف هنا هو الصديق, لكنَّ غير المعروف هو أنّه محمد(١).

ممّا سبق يتبين أنَّ هذا الأمر لم يستقر عند القدماء, وكذلك عند المحدثين, فمجيء المبتدأ والخبر متساويين في التعريف يصب عند الجميع في مصب واحد هو المعنى.

وأحسب أنّ الفيصل في هذه المسألة القول: إنّ التعريف قد يرفع من الإبهام, وعليه لايذهب هذا بالأصل الذي يذهبون إليه في الخبر, فإن قلنا: هندُ الجميلة, والجميلة هندُ, فإنّ الجملة الأولى جواب لمن يريد السؤال عن أيّ هند هي, فيقول: الجميلة, فهو يرفع الإبهام عمّن يتخيّل أنّ هند هي تلك التي لا تملك صفة الجمال, أي: هند أخرى, والجملة الثانية تصلح جواباً لمن يسأل: من الجميلة, فيقول: هند , فهنا رُفع الإبهام عمّن يتردد في أنّها هند, ويبقى تفاوت يظهر في نسبة الإبهام, فالإبهام في الجملة الأولى أشدُّ منه في الثانية لأنّه يتعلق بذات مجهولة, في حين أنّ الجملة الثانية قد يحصل فيها تردّد يسير وكأنّ المستفهم يعرف أنّها هند, ولكن يعتريه شكٌّ في كونها هند أو غيرها, وبذا تكون الجملة الأصلح لأن يكون المعرَّف الأوّل مبتدأ هي تلك الجميلة التي تحمل إبهامًا أكثر من غيرها, في حين أنّ الثانية الأقل إبهاما يمكن أن يكون فيها المعرّف الأوّل مبتدأ أو خبرًا مقدّمًا, والأوّل أفضل.

(١) يُنْظَرُ: الجملة الاسمية: ٥٤.

دلالة إعادة المبتدأ :

قد يعاد المبتدأ أحيانًا, وهذه الإعادة إنّما تكون على ضربين: أحدهما, إعادة المبتدأ بلفظه, كما في قوله تعالى : ﴿الْحَاقَّةُ ۞ مَا الْحَاقَّةُ﴾[١], والآخر: هو إعادة المبتدأ بمعناه, كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٢].

ولعلّ غايتنا في هذا المقام هو الضرب الأوّل عندما يعاد المبتدأ بلفظه, وما المعنى المستقى من هذا اللون من التعبير وأضرابه؟.

وكان النحويون قد عرضوا لهذه المسألة في مدوناتهم ومختصراتهم, ومن ثمَّ احتكموا – في نهاية المطاف– إلى المعنى في توجيههم لمثل هذه الصورة التعبيرية فقد يُكرّر المبتدأ لقصد الدلالة على الشهرةجاء في (الخصائص) في قول أبي النجم العجلي[٣]

أنا أبو النجمِ وشعري شعري لله دَرّي ما أجنَّ صدري

: " ألا ترى أنَّ المعنى: وشعري مُتناهٍ في الجودة على ما تعرفه وكما بلغك"[٤]

وجاء في الكشّاف في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾[٥] : "يريد والسّابقون من عرفت حالهم, وبلغك وصفهم, كقولهم: وعبدُ اللهِ عبدُ الله, وقول أبي النجم: شعري شعري"[٦].

---

(١) الحاقة: ١–٢ .

(٢)يُنْظَرُ: النحو القرآني: ٢١٣, والآية من سورة الأعراف: ١٧٠ .

(٣) يُنْظَرُ: ديوانه: ٩٩.

(٤) الخصائص: ٣٣٧/٣.

(٥) الواقعة : ١٠ .

(٦) الكشّاف: ٢٣/٥ .

وقد يكرر المبتدأ, ويراد منه التهويل والتفخيم, جاء في الخصائص" إنّما يُعاد لفظ الأوّل في موضع التعظيم والتفخيم"(١).

قال ابن يعيش: " وأمّا قولهم: أنت أنت فظاهر الفساد؛ لأنّه أخبر بما هو معلوم وأنّه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظًا ومعنًى وحُكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ وإنّما جاز هنا؛ لأنّ المراد من التكرار بقوله: أنت أنت, أي: أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير, ومعنى تكرار الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته, وهذا معنى يتضمن ماليس في الجزء الأوّل, وعليه قول أبي النّجم: (أنا أبو النجم وشعري شعري), ومعناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت, وهذا قياس الباب"(٢).

ولعلَّ المعنى الذي ذهب اليه ابن يعيش قد راعى فيه ظاهر اللفظ, وما يفهمه المخاطب منه, ومن ثمّ فإنّه ليس ثمّة فائدة مُتَحصّلة من أضراب هذا الكلام, ويرى ابن يعيش أنّه قد يصحُّ في الجملة المُتقدّمة في حال أنّ الكلمة الثانية قد أضافت معنًى غير المعنى المتحصل من الأولى, وأحسب أنّ ما ذهب اليه هو الصواب, وأنّ هذا ينطبق على جملة (أنْتَ أنْتَ) إذا لم تُضِف معنًى للمخاطب لا يعرفه من قبل ونحن نعلم أنّ الخبر يجب أن يضيف معنًى جديدًا ليس في ذهن المخاطب, وقد يكون هذا جيدًا في حال إعادة المبتدأ بالمعنى فقط.

أمّا المتأخرون , فقد أجمل ابن هشام معنى جملة(أنت أنت الفاضل) عندهم في ثلاثة احتمالات:

الأوّل: الفصلية والتوكيد كما في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾(٣) .

الثاني: الفصلية والابتداء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾(١) .

---

(١) الخصائص: ٣/٥٤ .

(٢) شرح المُفصَّل: ١/٩٩ .

(٣) المائدة: ١١٧.

الثالث: أن يكون الضمير توكيدًا لضمير مستتر كما في قوله تعالى:﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [٢].

ويبدو أنّ المعاني تتنوّع بتنوّع الأمثلة, فهناك ما يتكرر فيه المبتدأ والخبر نحو﴿الْحَاقَّةُ ۞ مَا الْحَاقَّةُ﴾[٣], إذ إنّ الكلمة الأولى تعرب مبتدأ, و(ما) مبتدأ ثانٍ, والحاقة الثانية خبره, والجملة خبر عن الحاقّة الأولى, و(ما) هنا استفهام لا يراد حقيقته, بل التعظيم والتهويل[٤].

وذهب صاحب الميزان إلى أنّ معنى الآية المباركة: " مسوق لتفخيم أمر القيامة.... وإعظام حقيقتها إفادة بعد إفادة"[٥] وهو في هذا إنّما يشير إلى ما تحدّث به ابن يعيش عن وجوب تحصيل الفائدة.

ويفرّق بعض المحدثين بين أضراب هذا اللون من التعبير وغيره ممّا لم يتكرّر المبتدأ بلفظه, إذ يكثر الأوّل في مواضع التعظيم والتهويل, في حين يكون الثاني للربط بين المبتدأ والخبر في نحو قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٦]فـ(الذين) مبتدأ وجملة (يمسكون) صلته, وجملة (إنّا لا نضيع أجر المصلحين) خبر المبتدأ بمعناه, فإنَّ المصلحين هم الذين يُمسكون بالكتاب في المعنى, ويحتمل أن يكون الرابط ضميرًا محذوفًا تقديره(منهم)[٧].

وانتهي من هذا كله إلى نتيجةٍ مفادها أنَّ التّعدد اللفظي تستتر وراءه معاني التهويل والتعظيم في معانٍ معينة واجبة, وأنّ الإعادة بالمعنى تفرضها المقامات, بل حتّى ما يفرضه إعادة الأوصاف والخواص, كما جاء في قصة نبينا موسى(8) من الإطناب في ذكر نعوت العصا وخواصها, فقيل

---

(١) الصافات: ١٦٥.

(٢) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ١٨٧/١, والآية من سورة المائدة: ١٠٩.

(٣) الحاقة: ١-٢ .

(٤) يُنْظَرُ: البحر المحيط: ١١٥/٨, وروح المعاني: ٤٠٩/٩.

(٥) الميزان: ٢١٧/١٩.

(٦) الأعراف: ١٧٠ .

(٧) يُنْظَرُ : النحو القرآني: ٢١٣.

لأنّ المقام مقام مناجاة والمسارّة مع المحبوب يقتضي ذلك؛ لأنَّهُ كان يلتذ بالكلام مع محبوبه الخالق ({})[1].

دلالة الإخبار بالمصدر عن الذات :

ورد في كلام العرب ما ظاهره يخالف ما وضع النحويون من قواعد وأصول, فراح النحويون يبحثون عن جبر لهذا الذي ورد عن العرب, ومن هذا القبيل: الإخبار بالمصدر عن الذات, قال تعالى في ابن النبي نوح: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[2], فجعله عملاً فأخبر بالمصدر عن الذات, وقالوا: (محمدٌ ركضٌ) و (خالدٌ بكاءٌ), إذ إنَّ الأصل عند النحويين أنَّ المصدر هو الحدث المجرد فلا يخبر به عن الذات, فمحمد ليس ركضًا, وخالد ليس بكاءً[3], ومن ثمَّ راحوا يتأولون هذا الذي ورد عن العرب ليتناغم وما وضعوا من قواعد, وهم في هذا على ثلاثة مذاهب:

الأول : مذهب البصريين أنَّ المصدر مؤوَّل بتقدير مضاف محذوف ففي نحو: (محمدٌ عدلٌ) وأضرابه, يؤوّل المصدر بذي عدلٍ فتكون الجملة: (محمد ذو عدلٍ)[4] .

الثاني: مذهب الكوفيين: أنَّ المصدر مؤوَّل بالمشتق ففي نحو: (محمدٌ عدلٌ), تكون الجملة(محمد عادلٌ)[5].

الثالث: أنَّ الغرض من هذا الاخبار هو المبالغة, جاء في الخصائص:" قول الله سبحانه: ﴿إِنْأَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾[6], أي غائرًاونحو قولها[7]: فإنّما هي إقبال وإدبارُ.....) وما كان مثله من قبل أنّ من

---

(١) يُنْظَرُ: الميزان: ٧٦/١٤.

(٢) هود: ٤٦ .

(٣) يُنْظَرُ: معاني النحو: ١٧٦/١.

(٤) يُنْظَرُ: ائتلاف النصرة: ٧٤, وشرح التصريح:٥٠٥/١.

(٥) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء: ٣٨/٢, وائتلاف النصرة: ٧٤ .

(٦) الملك: ٣٠.

(٧) البيت للخنساء في ديوانها: ٦٩, وتمامه:**ترتع ما غفلت حتّى إذا ادّكرت فإنّما هي إقبال وإدبارُ**

وصف المصدر فقال: هذا رجلٌ زور وصوم , ونحو ذلك فإنّما ساغ ذلك له لأنّه اراد المبالغة وأن يجعله هو الحدث نفسه لكثرة ذلك منه والمرة الواحدة هي أقلّ القليل من ذلك الفعل فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة فيأتي بذلك بلفظ غاية القلّة, لذلك لم يجيزوا: زيدٌ إقبالة وإدبارة قياسًا على زيد إقبال وإدبار" (١).

وقال الزمخشري في توجيه المصدر في قوله تعالى:Π**وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ**O(٢): " (بدم ذي كذب, أو وصف بالمصدر مبالغة, كأنّه نفس الكذب وعينه"(٣).

وفي هذا السياق يقول ابن يعيش: " واعلم أنّك إذا رفعت كان على وجهين أحدهما: أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدّم, والثاني: أن تجعله نفس السير توسعًا ومجازًا كما يقال: رجلٌ عدل ورضا إذا كثر عدله والرضا عنه كما قال :

ترتَّعُ ما غَفَلَتْ حتَّى إذا ادّكرت فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ

جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة وتوسعًا"(٤).

والذي يظهر لي من نصّ ابن يعيش أنّ توجيه رفع المصدر الذي استقرّ عليه رأيه إنّما يكون على ضربين, أحدهما: على تقدير حذف مضاف, والثاني: أنَّ المصدر إنّما جاء على قصد المبالغة لكثرة وقوعه من الموصوف, وأحسب أنّه مالَ إلى التوجيه الثّاني, فهو إنّما يستوحي المأثور ممن سبقه, ولا سيما ابن جني الذي نصَّ صراحة في أكثر من موطن, في كتابه الخصائص, على هذا المعنى(٥).

---

(١) الخصائص: ١٨٩/٣, ويُنْظَرُ: المحتسب : ٤٣/٢ .

(٢) يوسف : ١٨ .

(٣) الكشّاف: ١٨.

(٤) شرح المُفصَّل: ١١٥/١.

(٥) يُنْظَرُ: الخصائص: (٢٠٢/٣-٢٠٣), و(٢٥٩/٣-٢٦٠).

وقد راعى الرضيّ الاعتبارات التي استند اليها ابن يعيش وقبله ابن جنّي في توجيههما هذا, إذ أكّدَّ أنَّ اختيار الإخبار بالمصدر عن الذات إنّما يأتي لزيادة المبالغة يقول: " فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسهُ خبرًا عنه (يريد الذات), نحو: زيدٌ سيرٌ, وما زيدٌ إلا سيرٌ"(١).

ولم أرَ عند المحدثين مما يمكن أن يعتد به في هذه المسألة, إلا أنّه يمكن لنا أن نستأنس بتوضيح الدكتور فاضل السامرائي, لمعنى المبالغة إذ قال: " هو الأولى ...والذي يدلّ على ذلك أنّ العرب لاتقول ذلك إلّا فيمن يكثر دون من لم يكثر, فلا تقول لمن صام يومًا واحدًا (هو صوم) ولا لمن زار مرّة واحدة (هو زور) ولو كان على تقدير هو صائمٌ, أو ذو صومٍ, لصحَّ ذلك فيمن فعل ولو مرّةً واحدةً)(٢).

ولنا أن نقول: إنّ المصدر لمّا كان يُعبِّر عن الحدث بشكل يفوق الذات كان آكد وأشدّ مبالغة, بيد أنَّ النحويين لمّا لم تسعفهم الأمثلة المستقاة من القرآن الكريم وكلام العرب طفقوا يتأولونما خرج عن إطار ما أصّلوه حتى ولو كان هذا التأويل سمجًا لا يتساوق والمعنى المراد, وإلا فما معنى (جاءوا بدم ذي كذب) أو (مكذوب) وما هذه الجفوة في التقدير والنبو عما يقتضيه المقام؟, فأنت تقول : (هو كاذب) فإن أردت المبالغة بالوصف قلت (هو كذوب) أو (هو كذَّاب) فإن أردت أنّه لكثرة اعتياده الكذب وتعاطيه إياه صار هو الكذب عينه قلت: (هو كذب), وكأنه فارق عناصر الذات وتجسد بصورة كذب, وهو لون من ألوان التعبير المجازي مبالغةً وتوسعًا .

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢٩٩/١.

(٢) معاني النحو: ١٦٤/٣ .

دلالة المخصوص بالمدح أو الذم :

ذكر النحويون ثلاثة عناصر يتكون منها أسلوب المدح أو الذمّ, وهذه العناصر هي: فعل المدح أو الذم, وفاعلهما, والمخصوص بالمدح أو الذم, ولعلّ الذي يعنينا منها هو: (المخصوص بالمدح أو الذم), وهو اسم مرفوع يؤتى به بعد الفعل والفاعل, أو بعد تمييز, وهو يرد تارةً مُقدّما على الفعل والفاعل,نحو: (خالدٌ نِعمَ الطالبُ), وهو قليل, وتارةً مؤخرًا عنهما, نحو: (نِعمَ الطالبُ خالدٌ)[١], ويجوز حذف المخصوص إن تقدَّم على جملته لفظ يدلّ عليه بعد حذفه, وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[٢], أي: نحن[٣].

وفائدة هذا المخصوص هي تفسير المقصود بالمدح أو الذمّ, فإن قلت: نعم الرجل, فكأنَّ معناه ممدوح في الرجال, فإن قلت: زيد, على التفسير, فكأنَّه قيل: من هذا المحمود؟ فقلت هو زيد[٤].

وقد جلب إعراب المخصوص بالمدح أو الذم الحيرة لأغلب النحويين, إذ ذهب سيبويه إلى أنَّه مبتدأ, خبره الجملة الفعلية قبله, قال سيبويه:" وأمّا قولهم: نِعمَ الرجل عبد الله, فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله, عمل (نِعمَ) في الرجل ولم يعمل في عبد الله, وإذا قال : (عبد الله نعم الرجل), فهو بمنزلة: (عبد الله ذهب أخوه), أو كأنّه قال: (نِعمَ الرجل) فقيل له : من هو؟ فقال عبد الله, وإذا قال: عبدُالله, فكأنَّه قيل له ما شأنه: فقال: (نِعمَ الرجلُ)"[٥].

---

(١) يُنْظَرُ: معاني النحو:٤/٢٦١.

(٢) الصافات: ٧٥ .

(٣) يُنْظَرُ: النحو الوافي:٣/٣٧٨.

(٤) يُنْظَرُ: التراكيب اللغوية في العربية:٢٦٩ .

(٥) الكتاب: ٢/١٧٦ .

في حين ذهب المبرد إلى أنَّه خبر لمبتدأ محذوف[١], ووافقه على هذا المذهب كثير من النحويين منهم: الزجاج[٢], وابن السرّاج[٣], والفارسي[٤], وابن جنّي[٥], والصيمريّ[٦].

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّه مبتدأ حذف خبره وجوبًا, والتقدير في نحو: (نِعم الرجل زيدٌ, زيد الممدوح[٧]. في حين ذهب ابن كيسان إلى أنَّه بدل من فاعل (نِعمَ, وبئس)[٨].

وعرض ابن يعيش لهذه المسألة كما سبق للنحويين أن عرضوا لها, وانتهى إلى أنَّ للمخصوص بالمدح أو الذم إعرابين, إذ قال:" اعلم أنَّ المخصوص بالمدح أو الذم عبد الله مثلًا من قولك نعم الرجل عبد الله وفي ارتفاعه وجهان (أحدهما) أن يكون مبتدأ وما تقدَّم من قولك نعم الرجل هو الخبر وإنَّما أُخر المبتدأ والأصل عبدُ الله نعم الرجل كما تقول مررت به المسكين تريد المسكين مررت به, وأمّا الراجع إلى المبتدأ فإنَّ الرجل لمَّا كان شائعًا ينتظم الجنس كان عبد الله داخلاً تحته إذ كان واحداً منه فارتبط به والقصد بالعائد ربط الجملة التي هي خبر بالمبتدأ ليعلم أنَّها حديث عنه فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر الذي يعود عليه, فأجروا الذكر المعنوي مجرى الذكر اللفظي"[٩].

---

(١) يُنْظَرُ: المقتضب: ١٤٢/١.

(٢) يُنْظَرُ: معاني القرآن للزجاج:١٧٢/١.

(٣) يُنْظَرُ: الأصول: ١١٢/١.

(٤) يُنْظَرُ: المقتصد:٣٦٧/١.

(٥) يُنْظَرُ: اللمع:٩٩.

(٦)يُنْظَرُ: المساعد:١٣٤/٢.

(٧) يُنْظَرُ: شرح التصريح على التوضيح:٩٧/٢, وحاشية الخضري:٤٤/٢.

(٨) يُنْظَرُ: شرح التصريح على التوضيح:٩٧/٢, وشرح الأشموني:٣٧٩/٢.

(٩) شرح المُفصَّل: ١٣٤/٧.

ويبدو واضحًا من نص ابن يعيش المتقدم أنَّه يعرب المخصوص مبتدأً خبره ما تقدَّم من الجملة وتقديره: عبد الله نعم الرجل, والرابط عموم الفاعل, أو تكرير المبتدأ بمعناه, والدليل على صحته أنَّنا لو قدمنا المخصوص لكان مبتدأ ليس غير(١).

وقال: "الوجه الثاني من وجهي الرفع أن يكون عبد الله في قولك نعم الرجل عبد الله خبر مبتدأ محذوف كأنَّه لمَّا قيل نعم الرجل فهم منه ثناء على واحد من هذا الجنس فقيل من هذا الذي أثني عليه فقال عبد الله, أي: هو عبد الله وهذا من المبتدءات التي تُقدّر ولا تظهر"(٢).

والملاحظ أنَّ ابن يعيش في هذا الوجه من الإعراب قد عضَّد ما ذهب اليه المبرّد, ومن شايعه, فقد جعل المخصوص بالمدح أو الذم خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: نعم الرجل هو عبد الله, على كلامين وكأنَّه قال: نِعمَ الرجل, فقيل له: منْ هو؟ فقال عبد الله.

ومهما يكن من أمر فقد رُدَّ هذا التوجيه الذي ذهب إليه ابن يعيش, ومن قبله المبرّد ومن تابعهما, إذ لو كان خبراً لمبتدأ محذوف لم يدخل نواسخ الابتداء عليه, مُقدّماً على فعل المدح أو الذم, ومؤخراً عنه(٣).

أمَّا المحدثون فقد ساروا في ركب القدماء, وإن كنا لانعدم أن نلمس عند بعضهم شيئاً من الجدة في البحث, يقول عباس حسن– بعد أن ناقش الآراء الثلاثة الأولى – :" ويلاحظ أنَّ كلًّا منها قائم على الحذف والتقدير, أو التقديم والتأخير, مع الركاكة والضعف, مع أنَّ هناك رأيًا قديمًا آخر, أولى بالاعتبار لخلوه من تلك العيوب وغيرها, هو إعراب المخصوص بدلاً من الفاعل"(٤).

وأحسب أنَّ ثمّة وجهين أغفلهما النحويون ولم يرصدوهما في هذا المقام, **الأول:** أن يكون المخصوص عطف بيان للفاعل(الممدوح أو المذموم) , ومن ثمَّ لا نضطر إلى الحذف أو القول به,

---

(١) يُنْظَرُ: التراكيب اللغوية في العربية: ٢٦٩ .

(٢) شرح المُفصَّل: ١٣٥/٧.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٧/٤.

(٤) النحو الوافي:٣٧٩/٣ .

إذ إنَّ مهمة عطف البيان هي توضيح العام وتخصيصه[١], وفي هذا الوجه مخلص ممّا يشكل على القول بالبدلية إذ إنَّ عطف البيان ليس على نية تكرار العامل.

أمَّا **الوجه الثاني:** فهو أن يكون مرفوعًا على القطع فإذا تصورنا وجود فاصلة صوتية بين الرجل وزيد في نحو:(نعم الرجل زيد), أفضى ذلك إلى إمكان تقدير (هو) في حين إذا ما نُطقت العبارة متّصلة لم يكن ثمَّ محل لهذا التقدير[٢].

(١) يُنْظَرُ: النحو الوصفي: ١٠٨/٢ .

(٢) يُنْظَرُ: ظاهرة الحذف في الدرس النحوي: ١٨٤.

المبحث الثاني: معاني النحو في نواسخ الابتداء:

دلالة ليس :

(ليس) من النواسخ التي نصَّ الخليل على أنّها مركّبة, لا بسيطة, إذ قال: " معناه: لا أيس فطرحت الهمزة وأُلصقت اللام بالياء, ودليله قول العرب: ائتني به من حيث أيس وليس, ومعناه: من حيث هو ولا هو"(١). تدخل على الأسماء كثيرًا, وعلى الأفعال قليلا(٢), وقد اختلفوا في ماهيتها من الكلم, بين قائلٍ بفعليتها, وهو مذهب الجمهور(٣), وسيبويه(٤), ودليل فعليتها عندهم اتصالها بتاء التأنيث الساكنة, وضمائر الرفع.

وقائل بحرفيتها, وهو مذهب أبي علي الفارسي(٥), ونسب الزجّاجي هذا القول إلى الفرّاء, والكوفيين عامة(٦), وتابعه الرضيّ(٧), وذهب عبد القاهر الجرجانيّ إلى أنّها تتأرجح بين الفعلية والحرفية(٨), وتابعه المالقيّ(٩).

أمّا من حيث العمل فـ(ليس) عاملة عمل (كان) الناقصة على الأشهر, وتهمل في حالتين:

الأولى: عند دخول (إلّا) في خبرها, نحو : (ليس الطيب إلّا المسك) فالجمهور على أنّها مهملة لاعمل لها(١٠).

---

(١) العين: ١١٢/٤ (ليس).
(٢) يُنْظَرُ: التراكيب اللغوية في العربية: ٣١٨-٣١٩.
(٣) يُنْظَرُ: اللامات للزجاجي:٣٠, والجنى الداني: ٤٩٤, ومغني اللبيب:٣٢٣/١ , وهمع الهوامع: ٣٦٦/١.
(٤) يُنْظَرُ: الكتاب: ٤٦/١, والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة):٥٨ .
(٥) يُنْظَرُ: الجنى الداني:٤٩٤, وشرح قطر الندى:٤٨ .
(٦) يُنْظَرُ: اللامات للزجاجي: ٣٠ .
(٧) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية: ٢٠١/٤.
(٨) يُنْظَرُ: المقتصد:٤٠٩/١, ورصف المباني:٣٦٨, والجنى الداني: ٤٩٤.
(٩) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٣٦٨, والجنى الداني: ٤٩٥..
(١٠) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٤٩٥-٤٩٦, وهمع الهوامع:٣٦٥/١.

الثاني: أن تكون عاطفة بمعنى (لا) على مذهب الكوفيين[١].

وذهب ابن مالك إلى إمكانية مجيء (ليس) نافية للجنس, جاء في شواهد التوضيح: " وفي : (ليس صلاة أثقل) شاهد على استعمال (ليس) في النفي العام المستغرق للجنس, وهو ممّا يغفل عنه, ونظيره قوله تعالى : ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[٢] "[٣].

وتدخل الباء في خبر ليس فلا تفيد معنىً جديدًا, ولكنها تؤكد الكلام, فتقول: ليس زيدٌ بقائمٍ, بمعنى ليس زيدٌ قائمًا, ولذلك جاز الحمل على المعنى في نحو: ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً[٤].

أمّا من حيث دلالتها الزمنية – وهو ما ننشد هنا– فقد تسرّب الخلاف إلى موسوعات النحويين ومختصراتهم, كما في ماهيتها وعملها, إذ ذهب الجمهور إلى أنّها لنفي الحال, فلا ينفى بها الماضي ولا المستقبل قال قائل من أشياعهم: "و(ليس) معناه نفي مضمون الجملة في الحال, تقول: (ليس زيدٌ قائمًا الآن), ولا تقول (ليس زيدٌ قائمًا غدًا)"[٥], ومذهب سيبويه أنّها للنفي مطلقًا, جاء في الكتاب: "(ليس) نفي"[٦], وهذا ما يسمى بالنفي التأبيدي[٧], وأجاز المبرّد أن ينفى بها المستقبل[٨], وتابعه ابن السرّاج, والصيمريّ[٩].

أمّا ابن يعيش فلعلّه لم يزد شيئا سوى نقله رأي الجمهور, ومنهم الزمخشري, وهذا جليّ فيما نصَّ عليه إذ قال: " اعلم أنّ (ليس) فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال وذلك أنّك إذا قلت زيدٌ قائمٌ ففيه إيجاب قيامه في الحال, وإذا قلت ليس زيدٌ قائمًا فقد نفيت هذا المعنى"[١٠].

---

(١) يُنْظَرُ: الأزهية:١٨٦, والجنى الداني:٤٩٨, ومغني اللبيب:٣٢٦/١.

(٢) الغاشية: ٦.

(٣) شواهد التوضيح: ١٩٩.

(٤) يُنْظَرُ: الكتاب :٦٧/١, واللمع في العربية: ٣٩ .

(٥) المفصّل: ٢٦٨, ويُنْظَرُ: الجنى الداني:٤٩٩.

(٦) الكتاب :٢٣٣/٤, ويُنْظَرُ: الجنى الداني:٤٩٩.

(٧) يُنْظَرُ: التراكيب اللغوية في العربية: ٣٢٠, الهامش.

(٨) يُنْظَرُ: المقتضب:٨٧/٤.

(٩) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ١١٥٧/٣.

(١٠) شرح المُفصَّل: ١١١/٧.

فكلام ابن يعيش هذا ليس فيه ما يفوق ما جاء به الزمخشري أو غيره, وإنّما هو اجترار لِما ذكروه في المظان المذكورة سلفًا, فهو لا يعدو التكرار لما قيل.

وقد تابع معظم المتأخرين ابن يعيش فيما قاله إلّا أنَّ ثمّة لفتة أدلى بها بعضهم, جاء في شرح الكافية: " أنّ خبر (ليس) إذا لم يُقيَّد بزمان يُحمل على الحال....وإذا قُيِّد بزمان من الأزمنة فهو مُقيَّد على ما قُيِّد عليه"(١).

وقد التمس الزركشي الأدلة لتقوية هذا الرأي, ومن ثمّ الإشارة إلى أنَّ ما ذهب اليه ابن يعيش ومن قبله الجمهور لم يكن دقيقًا, وساق قوله تعالى:﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(٢) دليلًا لتوضيح هذا الرأي, إذ قال: " وهذا نفيٌ لكون العذاب مصروفًا عنهم يوم القيامة, فهو نفي المستقبل..."(٣)

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (ليس) تأتي لنفي الحال والماضي والمستقبل, ومن الشواهد التي ساقها قول حسّان(٤):

وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر مادام يذبُلُ(٥)

أمّا المحدثون فمنهم من تابع القدماء في آرائهم, ومنهم من انفرد برأيه, ولعلّ الدكتور مهدي المخزوميّ من الذين كان لهم رأي في هذه المسألة, إذ خطَّأ النحويين حين جعلوا (ليس) من أخوات (كان)؛ لأنّه يرى أنّها مفرغة من الدلالة الزمنية, إذ قال:" وأكبر الظن أنّها مفرغة من الدلالة الزمنية, فأمّا هذه الدلالات المختلفة التي عرضوا لها فلم تكن لها, بل لما دخلت عليه, فالدلالة على الماضي في نحو: (ليس خلق الله مثله) مستفادة من (فَعَلَ)...."(٦)

وقد وقف الدكتور خليل بنيان عند دلالة (ليس) وساق شواهد قرآنية تدلّل على إمكانية مجيء (ليس) لنفي المستقبل, بعد أن عرض لآراء القدماء فيها, ومن الشواهد التي ساقها على سبيل المثال,

---

(١) شرح الرضي على الكافية:١٩٩/٤, ويُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٣٢٣/١, وهمع الهوامع:٣٦٦/١, وحاشية الصبّان:٣٥٩/١.

(٢) هود: ٨.

(٣) البرهان في علوم القرآن:٣٩٦/٤.

(٤) يُنْظَرُ: ديوانه: ٣٤٠ .

(٥) يُنْظَرُ: شرح التسهيل: ٣٨٠/١-٣٨١.

(٦) في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٥٩.

قوله تعالى:﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾[١], إذ قال: "وكل ذلك يتصل بما سيقع, ونحن نقول: ليسوا عائدين غداً, ولا نقول كانوا عائدين غداً"[٢].

أمّا الدكتور تمام حسّان فيرى أنّها أداة لا فعل وذلك من حيث صيغتها وجمودها ونفيها, وهي عنده لنفي الحاضر[٣].

وقال الدكتور علي أبو المكارم: "إنَّ من الخصائص الدلالية لـ(ليس) طواعيتها في التعبير عن النفي في الزمن المستفاد من الموقف أو السياق, فإذا لم يكن ثمّة زمن مستفاد انصب النفي على الحال دون سواه"[٤], وإلى هذا المعنى ذهب الدكتور هادي نهر[٥].

والذي يتجه عندي أنّ (ليس) فعل جامد, لا يحمل دلالة زمنية, يدخل على الجملة الاسمية, فينفي مضمونها, والجملة مع (ليس) كالجملة الاسمية, خالية من الزمن, والسياق الذي ترد فيه (ليس) هو الذي يفرض زمن الجملة , ألا ترى أنّنا نقول: (محمدٌ ناجح), و(ليس محمد ناجحًا), إذ ليس ثمَّ فرق بين التعبيرين إلا النفي.

وأحسب أنَّ الخلاف الذي دخل فيه القوم يرجع إلى هاتيك الأصول التي وضعوها, من أنّ السرَّ الكامن وراء تسمية هذه الأفعال أفعالاً ناقصة, أنّ الفعل الحقيقي يدل على حدث وزمان, أمّا هذه الأفعال, فإنّما تدلّ على الزمان مجرداً من الحدث, إلّا أنّها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالحدث, ومن ثمَّ فلا بُدَّ أن تخضع هذه الأفعال, ومنها (ليس) لتلك القواعد, والأصول التي أصّلوها في أي صورة تعبيرية تساق فيها.

---

(١) النور: ٦١ .

(٢) النحويون والقرآن: ٤١.

(٣) يُنْظَرُ: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٩ .

(٤) الجملة الاسمية: ١٠٧.

(٥) يُنْظَرُ: التراكيب اللغوية في العربية: ٣٢٣ .

وحسبي دليلًا على ما أزعم ما ذهب إليه الدكتور كمال رشيد من أنّ " المسرح الحقيقي لتبيّن الزمن النحوي هو الجملة العربية بأنواعها, حيث تلعب[١] القرائن اللفظية والمعنوية والحالية دورًا مهمًا في تحديد الزمن المراد وقد يأتي هذا الزمن على غير المتوقع في الصيغة الفعلية المجرّدة"[٢]

(١) الصواب: إذ تؤدي .

(٢) الزمن النحوي في اللغة العربية: ٢٣٨.

دلالة (عسى) :

(عسى) فعل ناقص لا يتصرّف, وهو مذهب الجمهور[١], والدليل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع البارزة بها, نحو: عَسَيتُ, وعسيتُم, ولحاق تاء التأنيث بها, نحو: عَسَتْ هندُ أن تقومَ[٢]. ونسب المراديّ , وابن هشام , إلى ثعلب وابن السرّاج والقول بحرفيتها[٣].

وقد اعتنى النحويون بعلاقتها بالمعنى المقصود من التركيب, ومن ثمَّ تباينت آراؤهم في معناها, وكان الخليل أوّل من عرض لمعنى (عسى) إذ فرّق بين استعمالها عند الناس واستعمالها في القرآن الكريم إذ قال :" وعسى في كلام الناس في منزلة (لعلّ), وهي كلمة مُطمِعة"[٤].

وقال في موطن آخر:" عسى في القرآن من الله واجب"[٥], وجاء في الكتاب:" عسى طمع وإشفاق"[٦], وقد وافق الفرّاء سيبويه في هذا المعنى, لكنّه يرى أنَّ (عسى) في القرآن الكريم لا تغيّر معنى الرجاء, بل تغير معنى الوجوب[٧].

وذهب الكوفيون إلى أنّ معنى (عسى) هو (قَرُبَ) على نحو(عسى زيدٌ أن يقوم), فيكون المعنى: قَرُبَ قيام زيدٍ[٨], وهو مذهب المبرّد[٩], وابن فارس[١٠].

---

(١) يُنْظَرُ: أسرار العربية: ١٢٦, والإيضاح في شرح المُفصَّل: ٩٠/٢.

(٢) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٤٦١-٤٦٢.

(٣) يُنْظَرُ: الجنى الداني:٤٦١, ومغني اللبيب:١٧٢/١.

(٤) العين : ٢٠١/١ (عسو).

(٥) المصدر نفسه:٢٠١/١ (عسو).

(٦) الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٧) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء: ٣٠٩/٢.

(٨) يُنْظَرُ: الجنى الداني:٤٦٤.

(٩) يُنْظَرُ: المقتضب: ٦٨/٣.

(١٠) يُنْظَرُ: الصاحبي: ١٦٠.

وعملها في الأصل عمل (كان) وخبرها الفعل المضارع المسبوق بـ(أنْ)؛ ذلك لأنّ الرجاء ما يقتضي الاستقبال وهو ما يتناسب مع (أنِ) التي تمحض الفعل المضارع للاستقبال(١).

أمّا ابن يعيش, فقد خصّص لهذه المسألة مكانًا في شرحه, وراح يتتبعها, ويحاول الوصول إلى مضامينها, جاء في شرح المُفصَّل:".....فمن ذلك (عسى) وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجي, قال سيبويه معناه الطمع والإشفاق أي طمع فيما يستقبل وإشفاق أن لا تكون"(٢).

وحقيقة الأمر أنّ المتفحّص لهذا النّص يلحظ أنّ ابن يعيش يُردِّد ما قاله سيبويه, ممّا يثبت حسن ظنّه بسيبويه, الذي سوّى بينها وبين (لعلّ) وجعلها للطمع والإشفاق(٣).

وتابع الرضيّ ابن يعيش فيما ذهب اليه, إذ قال:" الذي أرى أنّ (عسى) ليس من أفعال المقاربة, إذ هو طمع في حقِّ غيره تعالى"(٤).

ولم يلبث ابن يعيش أن يغادر هذه المسألة حتى عاد اليها, فأطال النظر فيها, مُتَّهِمًا فهمه الأول, مُقلِّبًا المسألة على وجوهها المختلفة, ومن ثمَّ حدَّد معنيين لـ(عسى), ثمَّ فصل بينهما شكليًا, إذ قال: "ولمّا كانت فعلا افتقدت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام, وهي في ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر إلى مرفوع ومنصوب ويكون معناها قارب, والضرب الثاني أن تكون بمنزلة كان التامّة, فتكتفي بمرفوع ولا تفتقر إلى منصوب وتكون بمعنى(قَرُبَ), فالأول نحو قولك: عسى زيدٌ أن يقوم ولا يكون الخبر إلّا فعلا بأن الناصبة للفعل, قال تعالى : ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾(٥), ... والثاني... نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(١), فإنَّ تكرهوا بموضع رفع فاعل..."(٢).

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني:٤٦١.

(٢) شرح المُفصَّل: ١١٥/٧.

(٣) يُنْظَرُ: الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢١١/٤, ويُنْظَرُ: البرهان في علوم القرآن: ٢١٥/٤.

(٥) المائدة: ٥٢.

والذي نتلمسه من مقتضى هذا القول أنّ لـ(عسى) دلالتين هما: (قارب وقَرُب), وممّا لا مرية فيه أنَّ ابن يعيش قد توسّل بالصنعة الإعرابية فيما ذهب إليه, ولعلّ مصداق ذلك يتجلّى فيما ذكره ابن الحاجب في ايضاحه من أنّ دلالة عسى هي الترجّي, ومعنى (قارب, وقَرُب) هو ما أملته الصنعة الإعرابية, إذ قال: " وإنّما عُدِل من الاسم إلى الفعل تنبيهًا على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء, وأتى بأن تقوية لما يفيد الرجاء من الاستقبال في متعلقه, فلذلك عدلوا عن الاسم إلى الفعل وشبَّههما في هذا الاستعمال بقولهم: قارب زيدٌ الخروج تحقيقًا لقضية الاعراب, وإلّا فليس في (قارب زيد الخروج) معنى رجاء ولا إنشاء, وإنّما هو تمثيل تقدير التحقيق بالإعراب اللفظي"[٣]

وقد رفض الرضي أن تكون (عسى) بمعنى (قارب أو قَرُبَ)[٤].

فضلًا عن ذلك فقد استوقف ابن يعيش – كما استوقف غيره– علاقة الدلالة التي تؤديها (عسى) باشتراط دخول (أن) على المضارع الذي يليها: إذ قال: ".... لأنَّ الفعل المجرد من (أن) يصلح للحال والاستقبال, و(أنْ) تخلصه للاستقبال, يؤيد ذلك أنَّ الغرض بـ(أنْ) الدلالة على الاستقبال لاغير[٥]"[٦].

ويرى عباس حسن أنّ: "الأكثر في عسى أن تكون للرجاء, وقد تكون للإشفاق (أي: الخوف من وقوع أمر مكروه), مثل قوله تعالى: Π**وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ**O[٧] "[٨], وهو بهذا لا يتفق مع من قال بالإيجاب في جميع ما ورد في القرآن الكريم.

---

(١) البقرة : ٢٦١.

(٢) شرح المُفصَّل: ١١٦/٧ .

(٣) الإيضاح في شرح المُفصَّل: ٩١/٢.

(٤) يُنْظَرُ شرح الرضي على الكافية: ٢١١/٤.

(٥) الصواب (ليس غير) لأن استعمال (لا غير) لحن كما في مغني اللبيب: ١٧٩/١.

(٦) شرح المُفصَّل: ١٨/٧ .

(٧) البقرة : ٢٦١.

(٨) النحو الوافي: ٦٢٧/١ .

وأحسب أنّ من قال إنّ معنى (عسى) (قارب , أو قَرُبَ), لا ينفكّ قوله عن نوع ضعف, إذ جاء التوجيه شكليًا اعتمد الصنعة الإعرابية التي حاصرت تفكيرهم النحوي, ولم يستطيعوا أن يتحرروا من قيودها في مواطن متعددة, ولا سيّما إذا ما علمنا أنّ لكلّ صورة تعبيرية من صور الكلام معنًى يختلف عن معنى غيرها, ولعلّ السرّ الذي جعل العرب يهتمون بالإعراب إنّما هو لكونه وسيلة موصلة للمعاني, فإن خيف على المعنى من الخلل تُرِك الاعراب واعتمد المعنى, ومصداق هذا الكلام يتجسد في قول ابن جنّي – على سبيل المثال لا الحصر– في هذا السياق: " فإن امكنك ان يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى, فهو ما لاغاية وراءه, وإنْ كان الاعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه, وصحّحت تقدير الاعراب"(١).

وأخال أنَّ الذي قادهم إلى مثل هذا التوجيه هو معنى الباب عمومًا الذي هو باب (أفعال المقاربة).

لذلك يمكنني القول : إنّ معنى (عسى) الذي لا تغادره, هو الطمع والإشفاق, أمّا من اشترط فيها الايجاب في القرآن الكريم, فأظنُّ أنَّه لم يكن موفقًا فيما قاله؛ لأنَّ القرآن لاينزل ليجري بقول الله فقط, وإنّما ليحكى بلسان البشر, ويجري ذلك بدعائهم وتضرعهم, ولذا قد يتحقّق وقد لا يتحقّق, ومثاله قوله تعالى في سورة يوسف على لسان العزيز: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾(٢) .

فهو لا يعلم أيحصل الانتفاع ويتحقّق أم لا يتحقق, لكن يمكن أن نقول إنَّ وجه التحقّق يكمن في علم الله تعالى بالانتفاع.

---

(١) الخصائص : ٢٨٣/١-٢٨٤.

(٢) يوسف: ٢١ .

دلالة (كاد) المثبتة والمنفية:

(كاد) من أفعال المقاربة, التي تنقسم من حيث دلالتها الزمنية على ثلاثة أقسام[١]:

١. أفعال مقاربة تدل على قرب وقوع الفعل, ولكنَّه لم يقع, وذلك نحو: كاد, وكرب, وأوشك.
٢. أفعال شروع, وهي التي تدل على الحال وأنَّ الفعل قد بدأ وشُرع فيه من لحظات, وذلك نحو: جعل, وطفق, وأخذ.
٣. أفعال رجاء, تدل على الرجاء والطمع في حدوث الفعل في المستقبل, وذلك نحو: عسى, وحرى, واخلولق.

(١) يُنْظَرُ: شرح الأشموني: ١٢٨/١.

ولعلَّ تسميتها أفعال المقاربة من باب التغليب[١], أو " من باب تسمية الكلّ باسم الجزء, كتسميتهم الكلام كلمة"[٢].

وهذه الأفعال جميعها تعمل عمل كان من رفع للاسم ونصب للخبر, إلّا أنَّ خبرهنَّ يجب أن يكون جملة ليتوجه الحكم إلى مضمونها, وشذَّ مجيئه مفردًا عن الجملة بعد: كاد وعسى وأوشك[٣]. وذهب الزمخشري إلى أنَّ خبر(كاد) يشترط فيه أن يكون فعلا مضارعا متأولًا باسم الفاعل كقولك: كاد زيدٌ يخرج[٤].

أمّا دلالة (كاد) فتارة تظهر في أحاديث القدماء بمفردها لتفصح عن معناها, وتارةً أخرى نتوصل إلى معناها من خلال قرنها بالأخت المقرَّبة لها (عسى) إذ لم تكد تفارقها في تلك الاحاديث, فأبو البركات الأنباري قد تحصّل لديه أنَّهما: " وإنْ اشتركا في الدلالة على المقاربة إلَّا[٥] أنَّ كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال, وعسى أذهب في الاستقبال, ألا ترى أنّك لو قلت: (كاد زيد يذهب بعد عام) لم يَجُز؛ لأنَّ كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال, ولو قلت: (عسى الله أن يدخلني الجنّة برحمته) لكان جائزًا, وإن لم يكن شديد القرب من الحال"[٦].

وقد فرَّق الزمخشري بين معناهما قائلاً: "والفصل بين معنيي عسى وكاد أنَّ عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع, تقول: عسى الله أن يشفي مريضي, تريد أنّ قُرب شفائِهِ مرجو من عند الله تعالى مطموع فيه, وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول, تقول: كادت الشمس تقرب, تريد أنَّ قربها من الغروب قد حصل"[٧].

---

(١) يُنْظَرُ: المصدر نفسه.

(٢) شرح التصريح: ٢٧٧/١ .

(٣) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٢٧٧/١.

(٤) يُنْظَرُ: المفصّل: ٢٦٩ .

(٥) استعماله (إلا أنَّ) لحن, والصواب: فإنَّ.

(٦) أسرار العربية:١٢٩ .

(٧) المفصَّل: ٢٧٢ .

إذن ثمَّة فارق في المعنى بين عسى وكاد في المثالين المتقدمين على الرغم من تلاحقهما في الموقع؛ لأنَّ هناك فرقًا بينهما من حيث مقاربة التحقق وانعدامه, فمع كاد الشخص متيقن من حصول الشيء, أمّا عسى فقد يحتمل الشيء معها الحصول وقد لا يحصل أبدًا.

أمّا ابن يعيش فقد حدَّد النسبة التي قد تكون موضع اشكال وهي نسبة المقاربة من حصول الأمر, فهي سيّان بينهما ولا فرق إلّا في الزمن, إذ لكلّ منهما زمن لا يصحُّ أن يبادل أحدهما الآخر فيه, فكاد تستعمل للتقريب من الحال, وعسى للتقريب من الاستقبال, ولكنَّ (كاد) أقرب من زمن الوقوع, وتفصيل كلامه:" أنَّ (كاد) أبلغ في المقاربة من عسى, فإذا قلت: كاد زيدٌ يفعل, فالمراد قَرُب وقوعه في الحال إلّا أنَّه لم يقع بعد؛ لأنَّك لا تقوله إلّا لمن هو على حدِّ الفعل كالداخل فيه لا زمان بينه وبين دخوله فيه قال تعالى Π﴿كَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾O[1], ومن كلام العرب, كاد النعام يطير.... واشترطوا أن يكون الخبر فعلا؛ لأنَّهم أرادوا قرب وقوعه في الحال و(أن) تصرِف الكلام إلى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين"[2].

ولعلَّ ابن يعيش أراد أن يُبيِّن علَّة القول بالمقاربة ذلك أنَّ الفعل لم يقع, بل هو على حدِّ الوقوع, ولكنَّه أقرب إلى الوقوع من عسى, ففي الآية الكريمة استعمل التقريب للتهويل من شدَّة هذا اليوم, وإنْ لم تذهب أبصارهم حقيقةً, كذلك بيَّن ابن يعيش علَّة حذف (أن) معها, فخبرها فعل مضارع غير مقترن بـ(أنْ) في الغالب؛ وذلك لقربها من الوقوع بخلاف عسى فناسب ذلك تجريده من (أن)؛ لأنّها تأتي للدلالة على الاستقبال, وكذلك قال بتدافع المعنيين؛ لأنّ دلالة كليهما على الاستقبال, وهنا تبرز العلاقة الحميمة بين التركيب والدلالة اللذين لا يفترقان, فإن اختلفت الدلالة, فأفادت (كاد) تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة جيءَ بـ(أنْ) في خبرها, فقولك: كاد زيد أن يموت أبعد عن الحصول من قولك: كاد زيد يموت, والجملة الثانية أقرب إلى وقوع الفعل فجرّدت من (أنْ)[3].

---

(١) النور: ٤٣ .

(٢) شرح المُفصَّل: ١١٩/٧ .

(٣) يُنْظَرُ: معاني النحو:٢٥١/١ .

وقد ذهب الرضيّ مذهبًا مخالفًا لغيره في المقاربة بين عسى وكاد, فقد حصر أفعال المقاربة الموضوعة لدنوِّ الخبر بكاد ومرادفاته فقط, أمَّا عسى فليست من أفعال المقاربة, ومن ثمَّ استشكل على منْ يجعلها منها, إذ كيف يحكم بدنوِّ ما لا يوثق بحصوله(١).

ومن المتأخرين منْ أضاف إلى (كاد) معنًى آخر, هو الزيادة, ومن ثمَّ عزَّز رأيه بشواهد قرآنية منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾(٢), قال بعضهم: إنَّ (أكاد) زائدة؛ لأنَّ المراد الإخبار عن الساعة بأنّها آتية لاريب فيها وأنَّ الله يخفي مجيئها, ذكر أبو حيّان: أنّها من أفعال المقاربة لكنَّها جاءت هنا مجازًا, ذلك أنّه لمّا كانت الآية عبارة عن شدّة إخفاء أمر القيامة ووقتها, وكان القطع بإتيانها مع جهل الوقت أهيب على النفوس بالغ في إبهام وقتها, فقال: (أكاد أخفيها) حتى لا تظهر البتَّة, ولكن لا بدَّ من ظهورها, وقالت فرقة: (أكاد) بمعنى أريد, أي: أريد اخفاءها, قاله الأخفش, وابن الأنباري, وأبو مسلم(٣).

ولعلَّ مذهب أبي حيّان أقرب إلى الصواب؛ لأنَّ الآية تدل على ذلك, فالمبالغة في الابهام أشدّ وقعًا ومدعاة للترقب؛ لأنَّه أخفاها وهو لا يريد اخفاءها, إنّما معنى المبالغة في الإخفاء.

ولم يكن البحث في دلالة كاد بعيدًا عن المحدثين, بل كانت لهم وقفة ورأي في هذه المسألة, إذ فرّق أحد الباحثين المحدثين, بين معنى (الكأس تتدفق) و(كادت الكأس تتدفق), إذ إنَّ المعنى في الجملة الأولى أنَّ الماء يفيض فيها الآن ومستقبلا في حين أنَّ المعنى في الصورة الثانية أنّها اقتربت كثيرًا من التدفق وأنَّها لم تتدفق, ومن ثمَّ فإنَّ الفعل الماضي (كاد) قد أدّى في جملته معنًى خاصًا هو الدلالة على التقارب بين زمن وقوع الخبر والاسم سواء أوقع الخبر أم لم يقع أم كان مستحيلا, نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾(٤).

---

(١) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية: ٤/٢١١-٢١٢ .

(٢) طه: ١٥ .

(٣) يُنْظَرُ: البحر المحيط:٦/٢١٨, والنحو القرآني:٢٤٤-٢٤٥ .

(٤) يُنْظَرُ: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: ١/٤٨٩-٤٩٠, والآية: ٣٥ من سورة النور.

وبعد أنْ عرفنا دلالة (كاد)حين تكون مثبتة, سنعرض لدلالتها حين تكون منفية, إذ لم تسلم من الخلاف في ذلك, بل كما يذكر عبد القاهر الجرجاني أنّها كانت موضع شبهة, فقد جرى في العرف أن يقال: (ما كاد يفعل) و (لم يكد يفعل) في فعلٍ قد فُعِل, على معنى أنّه لم يفعل إلّا بعد الجهد, وبعد أن كان بعيدًا في الظن أن يفعله, كقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[1], وليس الأمر كذلك فإنَّ الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: (لم يكد يفعل), و(ما كاد يفعل) أن يكون المراد أنَّ الفعل لم يكن من أصله, ولا قارب أن يكون, ولا ظنَّ أنَّه يكون, وكيف بالشكّ في ذلك؟ وقد علمنا أنَّ (كاد) موضوع لأن يدل على شدَّة قرب الفعل من الوقوع, وعلى أنَّه قد شارف الوجود, وإذا كان كذلك كان محالا أن يوجب نفيه وجود الفعل؛ لأنَّه يفضي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل لوجوب وجوده وأن يكون قولك: (ما قارب أن يفعل) مقتضيًا على البتِّ أنَّه قد فعل, ثم ينتهي من ذلك إلى أنَّ المعنى الذي جاء في الآية الكريمة هو نفي معقِّب على إثبات[2].

وما قاله الجرجاني في نهاية حديثه هو الفيصل في المسألة, فلمَّا كان النفي يعقب الإثبات كان كأنه إثبات؛ لأنَّه عطف لمنفي على مثبت, وهذا قد يوقع المتلقي في إشكال, بيد أننا في ضوء فهمنا للمعنى نستطيع ان نتوصل إلى أنَّ النفي قد أدَّى إلى إثبات حقيقة معطوف عليها, فالذبح قد تمَّ, وإنّما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[3] فيه نوع من التهكم والتوبيخ لفعلتهم.

ويرى الزمخشري "أنَّ في قوله تعالى :﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[4] دلالة على نفي مقاربة الرؤية, وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية"[5].

في حين ذهب ابن خروف إلى أنَّ الاستعمال فيها بعد النفي مبني على وقوع الفعل بعد بطءٍ[1], وهو أمر لا يجانب حقيقة المعنى المراد.

---

(١) البقرة: ٧١ .

(٢) يُنْظَرُ: دلائل الإعجاز: ٢٧٥-٢٧٦ .

(٣) البقرة: ٧١ .

(٤) النور: ٤٠.

(٥) المفصَّل: ٢٧٣ .

أمّا ابن يعيش فقد استقرَّ رأيه على أنَّ نفيها إثبات واثباتها نفي, قال – بعد أن عرض آراء المتقدمين في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٢]: " والذي أراه أنَّ المعنى أنَّه يراها بعد جهدٍ ويأس من رؤيتها, والذي يدلّ على ذلك قول تأبط شراً[٣]

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدت آيبا

والمراد: ما كدتُ أؤوب كما يقال: سلمتُ وما كدتُ أَسلم, ألا ترى أنَّ المعنى أنَّه آب إلى فهمٍ وهي قبيلة ثم أخبر أنَّ ذلك بعد أن كاد لا يؤوب, وعلّة ذلك أنَّ (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة كما دخلت (كان) لإفادة الزمان في الخبر, فإذا دخل النفي على (كاد) قبلها كان أو بعدها لم يكن إلّا لنفي الخبر, كأنّك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها, فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع, وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع, هذا مقتضى اللفظ فيها وعلّة المعنى, والقاطع في هذا قوله تعالى: ﴿فذبحوها وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٤]" [٥] .

وقد خالف قسم من المتأخرين ما قاله ابن يعيش ومن سلك سبيلهم من القدماء إذ نصّ السيوطي على أنَّ (كاد) كسائر الأفعال نفيها نفي واثباتها إثبات إلّا أنَّ معناها المقاربة لا وقوع الفعل[٦].

أمّا المحدثون فقد وقفوا عند هذه المسألة يجيلون النظر فيها كالقدماء, فمنهم من ذهب إلى أن الحكم في نفيها نفي وفي إثباتها اثبات, ولمّا كانت تفيد المقاربة كان معنى كاد يفعل كذا قارب الفعل, ومعنى ما كاد يفعل كذا , ما قارب الفعل, وإذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك

---

(١) يُنْظَرُ: شرح جمل الزجاجي:٨٣٨/٢ .

(٢) النور: ٤٠.

(٣) يُنْظَرُ: ديوانه: ٣١ , وتمامه: **وكم مثلها فارقتُها وهي تصفِرُ**

(٤) البقرة: ٧١ .

(٥) شرح المُفصَّل: ١٢٤/٧-١٢٥ .

(٦) يُنْظَرُ: همع الهوامع : ٤٢٣/١-٤٢٤ .

الفعل, ولهذا كان قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[1] أبلغ من (لم يرها)؛ لأنَّ من لم يرَ قد يقارب الرؤية[2].

علاوة على ذلك فإنَّ الأمر مرهون بالقرينة, وأنَّ العمل في الفعل السابق لـ(كاد) في قوله تعالى : ﴿فذبحوها وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾, أي: (ذبحوها)[3].

وأحسب أنَّ (كاد) تستعمل للمقاربة سواء أحصل الأمر أم لم يحصل, وأنَّ هذا الأمر مرتبط بالسياق فالمتكلم عالم بحصوله أو المخبر عن حصوله, أو خلاف ذلك, والمتلقي سيفهم من السياق المعنى المراد, بل قد يدخل هنا ما يمكن أن نسمِّيه السياق المقامي للنص إذا خرج عن جملة كاد المثبتة والمنفية. ولعلَّ المثال الآتي كاشف لنا عن ذلك , تقول: هذا الطفل الرضيع يكاد ينطق, والمعنى أنَّه قارب حصول الفعل وهو النطق ولكنه لم ينطق بقرينة أنَّه طفل رضيع ومن ثمَّ لم يصحّ القول: هذا الطفل الرضيع لا يكاد ينطق لأنّ السياق أبان لنا أنّ هذه الجملة وأضرابها ممّا لا فائدة فيه لأنَّ هذا التعبير صحيح قواعديًا بيد أنَّه غير مستقيم من ناحية المعنى.

دلالة (إنَّ) على التوكيد :

(إنَّ) من الحروف المشبّهة بالفعل تدخل على الجملة الاسمية , فيصير ما كان مبتدأً اسمًا لها فتنصبه, وما كان خبرًا خبراً لها فترفعه, نحو: إنَّ محمدًا ناجحٌ, وإنّما تعمل الرفع والنصب بعدها؛ لأنَّها بمنزلة الأفعال[4].

---

(١) النور: ٤٠.

(٢) يُنْظَرُ: المعنى والاعراب عند النحويين ونظرية العامل: ٤٩٢.

(٣) يُنْظَرُ: المصدر نفسه .

(٤) يُنْظَرُ: حروف المعاني:٣٠, وجواهر الأدب:١٧٢, والجنى الداني:٣٩٣.

ولهذا الحرف معانٍ متعدّدة, لعلّ من أشهرها, هو معنى التوكيد الذي هو غايتنا التي نبتغيها في هذا الموطن, فضلا عن المعاني الأخرى التي ذكرها النحويون, كالتعليل[١], والربط[٢], وبمعنى(نعم)[٣], خلافًا لأبي عبيدة[٤].

أمّا التوكيد فيؤتى بـ(إنَّ) لتوكيد مضمون الجملة الداخلة عليها, نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[٥], وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[٦], وهي أقوى من التوكيد باللام[٧].

ولا فرق – عند أكثر النحويين– بين (إنَّ) مكسورة الهمزة, و(أنَّ) مفتوحة الهمزة في الدلالة على التوكيد, فالثانية فرع على الأولى[٨].

وكان النحويون القدماء قد تناولوا دلالة (إنَّ) على التوكيد بالدرس, جاء في الكتاب: " و(إنَّ) توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ, وإذا خفّفت فهي كذلك توكِّد ما يتكلّم به, غير أنَّ لام التوكيد تلزمها

عِوضًا عمَّا ذهب منها"[٩].واستدل المبرّد على أنَّها تأتي للتوكيد أنَّها يُجاب بها القسم[١٠].

وذكر عبد القاهر الجرجاني أنَّنا نحتاج اليها إذا كان المخاطب له ظنٌّ وعقدُ قلبٍ على نفي ما تثبت أو إثبات ما تنفي, لذلك تزداد حسنًا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظنّ وشيء قد جرت عادة الناس بخلافه[١].

---

(١) يُنْظَرُ: البرهان في علوم القرآن: ٤٠٦/٢ .

(٢) يُنْظَرُ: دلائل الاعجاز: ٣١٦.

(٣) يُنْظَرُ: الكتاب: ١٦٢/٤, وحروف المعاني:٣٠, ورصف المباني: ١٢٥.

(٤) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٣٩٨, ومغني اللبيب: ٤٧/١ .

(٥) الأحزاب: ١.

(٦) فاطر: ٥.

(٧) يُنْظَرُ: البرهان في علوم القرآن:٤٠٦/٢ .

(٨) يُنْظَرُ: جواهر الأدب:١٧٤, ومغني اللبيب:٤٩/١, وشرح ابن عقيل:٣٤٦/١, وهمع الهوامع:٤٢٥/١, وشرح الأشموني:١٣٥/١.

(٩) الكتاب: ٢٣٣/٤.

(١٠) يُنْظَرُ: المقتضب: ١٠٧/٤.

أمَّا ابن يعيش فقد سلك سبيل أسلافه من القدماء, إذ قال: " فأمَّا فائدتها- يعني: (إنَّ) - فلتأكيد مضمون الجملة...."[٢].

وقد وافقه على هذا الرأي السواد الأعظم من النحويين المتأخرين, جاء في شرح الرضيّ على الكافية: " في (إنَّ، وأنَّ) معنى حقَّقت وأكدت"[٣].

لكنَّ ابن يعيش لم يكتفِ بالقول إنَّها بمعنى التوكيد, بل ذهب أبعد من ذلك, إذ وجَّه مجيئها بهذا المعنى, ذلك أنَّ التوكيد بهذين الحرفين يشبه التوكيد اللفظي وهو بمثابة تكرار الجملة مرتين, إذ قال:" فإنَّ قول القائل: (إنَّ زيدًا قائم) ناب مناب تكرير الجملة مرتين, إلّا أنَّ قولك: (إنَّ زيداً قائمٌ) أوجز من قولك: (زيدٌ قائمٌ, زيدٌ قائمٌ) مع حصول الغرض من التأكيد, فإن أُدخلت اللام وقلت: (إنَّ زيداً لقائم) ازداد معنى التأكيد, وكأنّه بمنزلة تكرار اللفظة ثلاث مرات"[٤]

وكان عباس حسن- وهو من المحدثين- قد اختار هذا التوجيه وارتضاه[٥], غير أنَّ الدكتور فاضل السامرائي لم يقنع بهذا التوجيه؛ لأنَّ تكرار الجملة من التوكيد اللفظي, وللتوكيد اللفظي أغراض مختلفة عن التوكيد المعنوي أو التوكيد بـ(إنَّ) وغيرها[٦].

وأخال أنَّ ابن يعيش لم يكن موفقًا في توجيهه هذا, ولو أنَّه اكتفى بما ذكره من أنَّ (إنَّ) تفيد معنى التوكيد, ولم نلفه يبحث عن مسوغات لما سطره, لكان ذلك أوضح وأبين من ذلك التكلف الذي نحن بمنأى عنه, إذ إنَّه- في تعليله هذا- لم يستطع أن يغادر تلك النظرة الشكلية إلى اللغة التي سيطرت على التفكير النحوي لجلِّ النحويين الذين سبقوه.

وأحسب أنَّ (إنَّ) يؤتى بها لغرض تقرير الحكم في ذهن السامع وتقويته, وهي بمقابل الباء في خبر (ليس) و(ما), إذ يقال في النفي: ما مازنٌ بحاضرٍ, وهذا الاستعمال يحتكم اليه بمقتضى

---

(١) يُنْظَرُ: دلائل الاعجاز: ٣٢٥ .

(٢) شرح المُفصَّل: ٥٩/٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية:٣٣١/٤, ويُنْظَرُ: مغني اللبيب:٤٩/١, وهمع الهوامع:٤٢٥/١.

(٤) شرح المُفصَّل: ٥٩/٨ .

(٥) يُنْظَرُ: النحو الوافي:٦٣١/١ .

(٦) يُنْظَرُ: معاني النحو: ٢٦٢/١.

المقام الذي يفرض هذا الاستعمال أو ذاك, فإن قيل: (محمدٌ ناجحٌ) وكان المخاطب يتردَّد في الحكم أو يظنُّ خلافه أُحتيج إلى الإتيان بمؤكد إذ يقال: إنَّ محمدًا ناجحٌ, فإذا أنكر المخاطب الحكم قيل: إنَّ محمدًا لناجحٌ, لذلك نستطيع أن نقرر أنَّ هذا الاسلوب من التوكيد لا يتساوق مع التكرير فهو ليس نائباً منابه.

دلالة (ليت شعري):

(ليت) من الأحرف المشبهة بالفعل تنصب المبتدأ اسمًا لها, وترفع الخبر خبرًا لها, ومعناها التمني, وهو يتعلق بالمستحيل غالبًا, وبالممكن قليلًا[1], وقد شاع اقترانها بكلمة(شعري) على ألسنة العامة والخاصة من العرب, حتّى أضحت لا غنى عنها في كثير من المصنفات, فضلاً عن الشعر,

(١) يُنْظَرُ مغني اللبيب: ١/٣١٤ .

فيقولون: ليت شعري هل يعود الشباب يومًا, وفي ضوء تقصِّي هذه العبارة عند النحويين نجدهم يقولون بحذف خبر (ليت) إذا وقع بعدها تركيب استفهامي, نحو: قول امرئ القيس(١):

ألا ليت شعري كيف حادثُ وصلها وكيف تُراعي وصلَةَ المُتَغَيِّبِ

فشعري مصدر اسم ليت, والخبر واجب الحذف, والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت, أو موجود, أو واقع, وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر, والباعث وراء الحذف كونه في معنى: ليتني أشعر, وسدَّت الجملة بعده مسدَّ المحذوف, هذا مذهب الجمهور(٢).

إلَّا أنَّ سيبويه ذهب إلى أنَّ جملة الاستفهام خبر عن (ليت), جاء في الكتاب: " ليت شعري أعبد الله ثَمَّ أم زيد, وليت شعري هل رأيته, فهذا في موضع خبر"(٣), ونُسب هذا الرأي إلى المبرِّد(٤), والزجّاج(٥), ورُدَّ بداعي أنَّه يؤدي إلى الإخبار بالجملة الطلبية, وإلى افتقار الجملة المخبر بها إلى الرابط(٦), فقيل: شعري بمعنى شعوري والجملة المبتدأ نفسه في المعنى فلا تحتاج إلى رابط(٧).

وكان ابن يعيش من جملة من ذكر دلالة هذا اللون من التعبير, فبعد أن عرض لما قيل فيها من توجيهات, ركن إلى الرأي القائل, إنّها بمعنى: ليتني أشعر, وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر, مهتديًا بمذهب البصريين.

جاء في شرح المُفصَّل" شعري مصدر شعرت أشعر وشعرة إذا فطن وعلم ولذلك سمي الشاعر شاعرًا؛ لأنّه فطن لما خفي على غيره, وهو مضاف إلى الفاعل, فقولك: ليت شعري بمعنى ليت علمي, والمعنى ليتني أشعر, فأشعر هو الخبر, وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ونابت

---

(١) يُنْظَرُ: ديوانه: ٧٤.

(٢) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ١٢٥٢/٢, وهمع الهوامع: ٤٣٦/١, والجملة الاسمية: ١٤٠.

(٣) الكتاب: ٢٣٦/١ .

(٤) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ٤٣٦/١ .

(٥) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب:١٢٥٢/١, وهمع الهوامع: ٤٣٦/١.

(٦) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية: ٣٧٨/٤, وهمع الهوامع :٤٣٦/١.

(٧) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ٤٣٦/١ .

الياء في شعري عن اسم (ليت) الذي في قولك : ليتني, وأشعر من الأفعال المتعدية, وقد يُعلق عن العمل, فيقال: ليت شعري أزيدٌ عندك أم عمرو.....وقيل: الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهروا خبر ليت ههنا لسدّ معمول المصدر مسدّه, وصار ذلك كقولهم: (لولا زيدٌ لأكرمتك), في حذف الخبر, لسدِّ جواب (لولا) مسدّه, وقالوا: ليت شعري زيدٌ عندك أم عمرو, رفعوا زيدًا ولم يعملوا فيه المصدر؛ لأنّه داخل في الاستفهام وقيل: إنَّ الجملة بعد شعري في موضع الخبر والأوّل أقيس لعدم العائد من الجملة"[١].

ويبدو أنّ ابن يعيش بينا هو منهمك في توجيه هذا اللون من التركيب, حتّى ينساق له المعنى المراد ومن ثمَّ لا ينصرف إلى معنى آخر, استحضر, في ذهنه القاعدة النحوية, لتكون له عونًا وموجهًا في فهم التركيب, فقد نصّ النحويون عند تجريدهم للقواعد على وجوب وجود رابط في الخبر يعود على المبتدأ.

قال أحد الدارسين المحدثين: "عندما ينطلق النحوي في فهم الكلام, وتحليله يكون في ذهنه مجموعة قواعد عليه أن يراعيها, كما أنَّ هذه القواعد تتدخل حين يقع غموض أو لبس أحيانًا, فتكون قرينة في تحديد المراد"[٢].

أمّا المتأخرون, فقد دخلوا في السّجال نفسه الذي وقع فيه النحويون ممّن سبقهم, فقد اعترض الرضي على ما جاء في نصّ ابن يعيش, جاء في شرح الرضي على الكافية: " قال ابن يعيش: الاستفهام سادٌّ مسدَّ الخبر, كسدِّ جواب (لولا) مسدِّ خبر المبتدأ, وفيه أيضًا نظر؛ لأنّ محل خبر (شعري) الذي هو مصدر بعد جمع ذيوله من فاعله ومفعوله, فمحله بعد الاستفهام, فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده, بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسدَّه, لكثرة الاستعمال"[٣] وكان أبو حيّان قد وافق ابن يعيش فيما ذهب إليه إذ قال: " والذي أذهب إليه أنّ هذا الكلام مراعى

---

(١) شرح المُفصَّل: ١٠٥/١ .

(٢) المعنى والقاعدة النحوية, (بحث): ٥١١/١٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣٧٨/٤ .

فيه المعنى لا اللفظ, والمعنى: ليتني أشعر بكذا, كما راعوا المعنى في قولهم: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدت, راعوا قيامك وقعودك"[١].

وقد استقرّ رأي الدكتور علي أبو المكارم على أنّ القول بالحذف في هذا الموطن يستند إلى قصور ذهني ولا يعتمد على النصّ اللغوي, فإنّ سياق النصوص يوشك أن يحدد لفظ الخبر, وقد أفاد بالفعل معناه, مما يفضي إلى أنّ القول بالحذف يمثل نوعًا من التجاوز على النصوص, وهو مما ليس له مسوّغ[٢].

ويبدو أنّ النقطة الجوهرية التي نفذ عبرها جلّ النحويين تتجلى فيما أصّلوه من أنّ الجملة العربية يجب أن تكون من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه, فإذا غُيِّب أحدهما طفقوا يجيلون الفكر في البحث عن العنصر المفقود, ولكن الباحث يزعم في هذا التركيب وأضرابه أنْ ليس ثمّة محذوف؛ لأنَّ (ليت شعري) لون من ألوان التعبير غير المحوج إلى خبر, وهو استعمال غير عزيز على اللغة, وليس فيه محذور لغة أو عرفًا, كما تقول: (أقل رجلٍ يقولُ ذاك) و(ألا رجلَ يسقيني ماءً), إذ التزمت العرب استعمال ركن واحد من أركان الإسناد وهو المسند إليه من دون أن تكون ثمَّ ضميمة إلى المسند إليه ليأتلف ركنا الإسناد, وهو معنى أغفله النحويون ولم يلتفتوا إليه.

وبمقتضى ذلك يكون معنى (ليت شعري): ليتني أشعر أمحمدٌ حاضرٌ أم غائبٌ؟ .

دلالة (لا) النافية للجنس المقترنة بمعرفة :

(لا) من الحروف الناسخة للابتداء التي تعمل عمل (إنَّ), من نصب المبتدأ اسمًا لها, ورفع الخبر خبراً لها[٣], إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص[٤], متضمّنة معنى (مِنِ) الاستغراقية, نحو: لارجلَ في الدار, فالمراد نفي ذلك الجنس, كأنَّك قلت: لامن رجلٍ, وهذا يفيد

(١) ارتشاف الضرب: ١٢٥١/٢ .
(٢) يُنْظَرُ: الجملة الاسمية: ١٤١.
(٣) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ٤٦٣/١.
(٤) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٢٦٤/١ .

استغراق الجنس؛ لأنَّ (مِنْ) تفيد استغراق النفي في جنس مجرورها, وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1], ففي هذه الآية الكريمة نفي يستغرق كلَّ ضروب الريب, ومن هنا سُميَّت (لا) التي للتبرئة؛ لأنَّ المتكلم إنَّما يبرِّئ بها جنس الاسم من الاتصاف بالخبر[2].

وقد أطبق جمهور البصريين على أنَّ (لا) النافية للجنس ينتفي عملها عند دخولها على معرفة, وما جاء مخالفاً لهذا عُدَّ شاذًّا, خلافًا للكوفيين الذين أجازوا دخولها على معرفة[3].

ولمّا كان القدماء لا يجيزون اقترانها بالمعرفة–كما ذكرنا– ذهبوا في دلالتها شيعاً, فقد جاء عند سيبويه قوله: "وتقول: (قضيةٌ ولا أبا حسن) تجعله نكرة, قلت: فكيف يكون هذا, وإنّما أراد عليًّا(0) فقال: لأنَّه لا يجوز ذلك أن تعمل لا في معرفة, وإنّما تعملها في النكرة, فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعَلِمَ المخاطب أنَّه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي (وأنَّه قد غُيِّب عنها), فإن قلت: إنَّه لم يُرِد أن ينفي كلَّ من اسمه علي فإنّما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضية مثل (علي) كأنَّه قال لا أمثال علي لهذه القضية, ودلَّ هذا الكلام أنَّه ليس لها علي, وأنَّه قد غُيِّب عنها"[4].

وأضاف سيبويه : " فأمَّا قول الشاعر[5]:

لا هيثمَ الليلة للمطي

فإنَّه جعله نكرة, كأنَّه قال: لا هيثمَ من الهيثمين"[6]

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) يُنْظَرُ: جواهر الأدب: ١١٣, ونحو العربية:٢/٢٨١ .

(٣) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ١/٤٦٣ .

(٤) الكتاب: ٢/٢٩٧ .

(٥) البيت مجهول القائل, وهو من شواهد أمالي الشجري:١/٣٦٥, وخزانة الأدب:٤/٥٧, وتمامه:

لافتى مثل ابن خيبري

(٦) الكتاب: ٢/٢٩٦.

وجاء في المقتضب: ".... وكذلك لا هيثمَ الليلة, أي: لا مُجدِيَ ولا سائق كسوق هيثم, ومثل ذلك قولهم في المثل: قضيَّة ولا أبا حسن لها, أي: قضيَّة ولا عالم بها, فدخل علي –0– فيمن يُطلب لهذه المسألة"(١).

وكان ابن يعيش ممّن وقف عند هذه الجزئية الدلالية وتناولها بالدرس, وألفيناه يوجهها توجيها بمقتضى ما يمليه ذوقه اللغوي السليم إذ قال: " وقد جاءت اسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير, فمن ذلك قول الشاعر:

لاهيثم الليلة للمطي, أنشده سيبويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا, وهو اسم علم وهي لا تعمل إلَّا في النكرة, وإنَّما جاز ذلك لأنَّه أراد أمثال هيثم ممَّن يقوم مقامه في جودة الحذاء للمطي"(٢).

فمثال (هيثم) عند ابن يعيش إنَّما أشبه النكرة؛ لأنَّه أراد نفي أن يكون هناك شخص ما مشابه للشخص الحقيقي الذي يتصدّى للأمر دون غيره, وكذا في الأمثلة المشابهة, مع تقدير(مثل) سابقة لهيثم فبذلك التقدير تكون (لا) داخلة على نكرة وهو المنكَّر الذي لا يصل إليه الشخص المذكور بالصفة التي هي معروفة عند المخاطب إذ لم يعرف غيره بها في هذا المحل.

ثم عمَّم ابن يعيش القول في هذا المثال, والمثال المذكور آنفًا وأضرابهما, ذاهبًا إلى أنَّ "المراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعرّفين وعَلِم المخاطب أنَّه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعنى على نفي كلّ من اسمه هيثم أو أمية أو علي, وإنَّما المراد نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء, فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى, فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي سوَّغ التنكير, وذلك أنَّه إنَّما يقال للإنسان يقوم بأمر من الأمور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الأمر, ولم يحضر ذلك الانسان ولا من كفى فيه كفايته فاعرفه"(٣).

---

(١) المقتضب: ٣٦٣/٤.

(٢) شرح المُفصَّل: ١٠٣/٢.

(٣) شرح المُفصَّل: ١٠٤/٢ .

وممّا يُلاحظ على هذا النص عند إنعام النظر فيه أنّ ابن يعيش يستعين بسياق الحال لتفسير هذه العبارات التي خرجت عن قاعدة النحويين, وما الفيصل في ذلك إلَّا المخاطب إذا فهم قصد المتكلِّم, فالموجه للمعنى عند عجز القاعدة النحوية هو المخاطب, فبعلمه يجوز ما لا يجوز للنحويين(١). وجاء عن ابن الحاجب في (الإيضاح) أنَّه إنَّما وجب تنكير اسمها؛ لأنَّ الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة إلى(ال) التعريف, فإن دخلت على علم قُدِّر لها اسم نكرة, ففي نحو قولهم: لاهيثمَ الليلة للمطيّ, يكون التقدير: لا مثلَ هيثم, وعلى ذلك يكون نكرة؛ لأنَّ (مثلا) لا يتعرَّف بالإضافة ملفوظًا بها, فلأن لا يتعرَّف محذوفة أجدر(٢).

ويستدلُّ ابن عقيل في مثل قولهم (قضية ولا أبا حسن لها) على أنَّ اسمها يعامل معاملة النكرة؛ لأنّه يمكن وصفه بالنكرة, كقولك: (ولا أبا حسنٍ حلَّالاً لها)(٣).

أمّا المحدثون فلعلَّهم لم يضربوا صفحًا عن مناقشة هذه المسألة, بيد أنَّي لم أقف في توجيهاتهم إلَّا على مكرَّرات لما تناوله القدماء, وإن ألفينا بعضهم لم يكن بمنأى عن توجيه هذه المسألة توجيهًا سياقيًا إذ يقول: " إنَّ سياق الحال بين المتكلم والمخاطب, والمعنى هو الذي يسوِّغ التنكير بعد (لا) لنفي عموم(٤) الجنس, فإذا شُهر علم ببعض الصفات أصبح كاسم الجنس, وهذه الشهرة لأي اسم متعلقة بمعرفة المخاطب"(٥).

ولعلّ الطريق الذي يمكننا النفاذ منه إلى الحقيقة هوما ذكره الدكتور ابراهيم مصطفى من أنَّ الغاية – عند بعض النحويين– من بناء الاسم وتركُّبهِ مع (لا) هو استغراق نفي الجنس(٦), هذا من

---

(١) يُنْظَرُ: سياق الحال في كتاب سيبويه (رسالة): ١٢٦–١٢٧ .

(٢) يُنْظَرُ: الإيضاح في شرح المُفصَّل: ٣٨٦/٢–٣٨٧, وشرح الرضي على الكافية:١٦٥/٢–١٦٧, وهمع الهوامع:٤٦٤/١.

(٣) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل: ٦/٢.

(٤) هذا الاستعمال لحن, والصواب: لنفي الجنس عامة .

(٥) سياق الحال في كتاب سيبويه (رسالة): ١١١ .

(٦) يُنْظَرُ: إحياء النحو: ١٤٣ .

جهة, ومن جهة اخرى فإنَّ العرب يقصرون في التنكير إلى الواحد من كثير, والفرد الشائع من أفراد(١).

وأكبر الظن أنَّ الربط بين الجهتين يفضي إلى أنَّ التنكير يحمل كلا الأمرين اللذين ذكرهما النحويون مع استغراقه في النفي مع النكرة, ولكنَّ الفرق في تركّب (لا) مع ما يصلح معرفة دون غيره, وهي الأعلام التي ذُكرت في الأمثلة, فالنكرة تتركب مع (لا) في حين أنَّ الاسم المفرد الشائع بين أفراد لا يتركَّب معها, بل يحتاج إلى مؤول هو (مثل) كي تتركب معه (لا) وبذا لن يكون هناك تناقض في التركيب النحوي بعد أنْ فهمنا الغاية الدلالية.

وكان الدكتور فاضل السامرائي قد ذكر أنَّ معنى الوصف الذي أُشتُهِرَ به العلم هو المنفي لا العلم نفسه, فقولك: (لا حاتمَ اليوم) معناه: لاكريمَ, وقولهم: (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها) معناه: لا فيصلَ لها, عادًّا هذا المعنى الأقرب إلى الصواب(٢).

وأحسب أنَّ في ما قاله الدكتور السامرائي نظرًا إذ لا يمكن أن يتساوق وجميع الأمثلة, فهذا إنّما يحتاج إلى إعمال الذهن وإن كان قد شُهِر بالصفة, إذ إنَّ بعض الأمثلة لا تخضع لهذا التأويل, ولا سيّما إذا ما عزبت عن أذهان مجموعة أفراد هذه الصفة أو تلك, ومن ثمَّ سيؤول الأمر إلى الإبهام.

دلالة بناء اسم (لا النافية للجنس) والعطف عليها بالنصب:

ذكرنا فيما مضى معنى لا النافية للجنس وعملها المشابه لعمل (إنَّ), وإن كان الدكتور مهدي المخزومي يُشكل على كونها عاملة, ويشرع في بيان الإشكال–كما يسميه– الذي وقع فيه القدماء(٣).

---

(١) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٢٦٤/١ .

(٢) يُنْظَرُ: معاني النحو: ٣٣١/١.

(٣) يُنْظَرُ: في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٣٥١.

وهذا الأمر نضرب عنه صفحًا؛ لأنَّه يخرج بنا عمّا ننشد, فعملنا هو بيان الدلالة أكثر ممّا هو طرح إشكالات, إلَّا ما يعترضنا في تحليلنا, أو ما يغيِّر في الدلالة.

وكي لا نكرِّر ما مضى يكفينا منه أن نعلم أنَّ (لا) النافية للجنس تعمل في الاسم فيبنى معها على الفتح, ويكون في محلِّ نصب, أمَّا إذا عُطف على اسم (لا) النافية للجنس التي لم تتكرر في الجملة جاز في المعطوف الرفع والنصب, كما في الوصف, فالنصب عطفًا على اسم (لا), والرفع عطفًا على محلِّ (لا) واسمها.

أمّا إذا تكررت (لا) فإنَّه يجوز في المعطوف –فضلاً عن النصب والرفع– البناء متى كانت الشروط مستوفية كما في نحو: لا رجلَ ولا امرأة[١].

وما يعنينا هو الحالة التي يأتي فيها المعطوف على اسم (لا) منصوبًا, ما دلالة اسم(لا) المبني والعطف عليه بالنصب؟ للإجابة عن هذا السؤال نحاول أنْ نستنطق نصًّا لسيبويه ليكون لنا عونًا في التعرّف على هذه الدلالة عند القدماء, إذ حاول سيبويه ان يوضِّح مقتضى المعطوف فيما لو تكرَّرت (لا) قبله, وهذه القضية كانت الشغل الشاغل لجلِّ النحويين من المتقدمين والمتأخرين, وأحسب أنَّ علَّة ذلك تكمن في أنَّ الاسم المعطوف المسبوق بـ(لا) يُحار المرء في محاكمته, أيحكم عليه بأنَّه جملة جديدة معطوفة بأكملها على جملة (لا) الأولى, أم أنّها متركبة مع (لا) كالمفرد ومعطوفة على المركَّب الأوَّل, أم (لا) هنا فاصلة ليس غير؟.

جاء في الكتاب: " لا رجلَ ولا امرأةً يافتى إذا كانت (لا) بمنزلتها في (ليس) حين تقول: ليس لك رجلٌ ولا امرأةً فيها, وقال رجلٌ من بني سُليم, وهو أنس بن العباس[٢]:

لا نسبَ اليومَ ولا خلَّةً اتَّسع الخَرقُ على الراقعِ"[١]

(١) يُنْظَرُ: الجملة الاسمية, الدكتور علي أبو المكارم: ١٦٢.

(٢) البيت من شواهد أوضح المسالك:٢٠/٢, وشرح التصريح:٤٤٧/١, وشرح الأشموني:١٥١/١.

أمّا ابن يعيش فقد ألفيناه ينطلق – كدأبه– من آراء من سبقه من العلماء, وفي مقدّمتهم سيبويه, ومن ثمَّ يحوِّل أقباسهم إلى أضواء ساطعة واضحة, ويقلب بلاغة الإيجاز عندهم إلى بلاغة الإطناب.

جاء في شرح المُفصَّل: " أمَّا قوله :

لا نسبَ اليومَ ولا خلَّةً اتَّسع الخَرقُ على الراقعِ

.... في نصب الخلَّة وتنوينها فيحتمل أمرين أحدهما أن تكون (لا) مزيدة لتأكيد النفي دخولها كخروجها فنصبت الثاني ونوَّنته بالعطف على الأوَّل بالواو وحدها واعتمد بـ(لا) الأولى على النفي وجعل الثانية مؤكِّدة للجحد, كما يكون كذلك في (ليس) إذا قلت: ليس لك غلام ولا جارية فيكون في الحكم كقوله[٢]:

ولا أبَ وابنًا مِثلُ مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرا"[٣]

وفي هذا النَّص نلحظ انَّ ابن يعيش قد جعل (لا) الثانية زائدة لتوكيد النفي دخولها وخروجها سيَّان. وكما أنَّ ابن يعيش قد تلقَّف هذا الرأي عمّن سبقه, تلقاه المتأخرون بالقبول الحسن, جاء في شرح الرضيّ على الكافية: " فتح الأوَّل ونصب الثّاني, على أن تكون (لا) الثانية زائدة لتأكيد نفي الأوَّل...."[٤].

---

(١) الكتاب: ٢/٢٨٤, ويُنْظَرُ: المقتضب: ٤/٣٦٧-٣٦٨.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله, وهو من شواهد أوضح المسالك:٢/٢٢, وشرح الأشموني:١/١٥٣.

(٣) شرح المُفصَّل: ٢/١٠١.

(٤) شرح الرضيّ على الكافية: ٢/١٦٩, ويُنْظَرُ: شرح التصريح:١/٣٤٨ .

وأضاف ابن يعيش على ذلك احتمالاً ثانيًا هو: " أنْ تكون نافية عاملة كالأولى كأنَّه استأنف بها النفي فيكون حينئذٍ في تنوين الخُلَّة إشكال, فذهب سيبويه والخليل إلى أنَّها معربة منتصبة بإضمار فعل محذوف كأنّه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلَّةً"(١).

وعلى هذا يكون ما بعد (لا) جملة فعلية دالة على الحدوث والتجدد, بخلاف الأولى, والجملة الأولى أقوى نفيًا وفيها مزيد توكيد(٢).

أمّا الدارسون المحدثون فقد كان لهم قولهم أيضًا, إذ ذهب الدكتور إبراهيم مصطفى إلى أنَّ تكرار (لا) لا يأتي قليلًا ولا عرضًا, وإنَّما هو أسلوب من أساليب استعمالها كما تستعمل (أمّا) وإنَّ الاسم بعدها حين التكرار منوّن, ويؤكِّد أنَّ تكرارها يسبغ معنًى على المعنى الأوَّل الذي أفادته, إذ كانت (لا) تنفي نفيًا عامًا مستغرقًا في الفعل والاسم, فإذا كانت في نفي الاسم مفردة فإنَّه يُشار إلى الاستغراق التزام التنكير وعدم التنوين, وإذا كانت مكرّرة فقد كفى التكرار في الدلالة على ما يراد من الشمول والاستغراق, ويضيف أنَّ منهم من يُقدِّر قبل الاسم فعلا لإعراب الاسم وهو مما ليس له وجه(٣).

وللدكتور مهدي المخزومي في هذا الشأن رأي آخر يُفنِّد فيه الرأي القائل بأنَّ (لا) تعمل فيما بعدها, وإنّما الناصب لها عنده هو التركيب, وهذا يجعل المعطوف مرفوعًا؛ لأنَّه يُعطف على محل الابتداء(٤).

وهو بهذا يجعل (لا) الثانية زائدة أيضًا لتوكيد النفي فلا عمل لها, لكنَّه يعطف نحو: (نفعًا)

---

(١) شرح المُفصَّل: ٢/ ١٠١.

(٢) يُنْظَرُ: معاني النحو: ١/٣٥٤-٣٤٦ .

(٣) يُنْظَرُ: إحياء النحو: ١٣٩-١٤٢.

(٤) يُنْظَرُ: في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٥١ .

المنصوب في (لا خيرَ مرجوٌّ من الشرير ولا نفعًا, على محل اسم (لا) الأولى ومحلَّه النَّصب, فهو مبني في اللفظ منصوب في المحلِّ[1].

وفي نهاية هذا العرض لتلك الآراء أجدني ملزمًا ببيان دلالة اسم (لا) في حال البناء ومجيء الاسم بعدها معطوفًا عليه من دون (لا) أو بتكرارها مع الأخذ بالحسبان جميع الآراء المطروحة, ففي الحالة الأولى في نحو: (لا رجلَ وامرأةً فيها) فإنّ الاسم المعطوف قد نُصِب عطفًا على محل اسم (لا), وإنّما أجروه النصب وجهًا إعرابيًا لا ليسبغ دلالة على المعنى الموجود, ولكن لمّا لم يتسنَّ لهم في هذه الحال بناؤه إلَّا مع تركيبِه مع (لا) مكرّرة اختاروا هذا الوجه الاعرابي (النصب), وفي حال تكرّرت (لا) فإنَّ الزيادة تسبغ على الجملة زيادة في النفي موازنة معها في حال عدم التكرار, وهنا يمكن أن يكون البناء أصوب من النصب؛ لأنَّها لمّا كانت غير زائدة وجب وجودها ولمَّا وجب وجودها وجب تركّبها مع الاسم بعدها فتكون معطوفة هي واسمها على (لا) الأولى مع اسمها.

ويمكن أن يكون المعنى, بمعونة المقام, في العطف بالنصب أقل توكيدًا في نفي الجنس لأنَّه نفي ليس أصيلًا إذ هو معطوف على المحل لا على اللفظ, إذ قولنا: (لا طالبَ ولا فتاةَ فيها) نفي على جهة استغراق الجنس في المعطوف عليه والمعطوف بخلاف قولنا: (لا طالبَ ولا فتاةً فيها).

(١) يُنْظَرُ: النحو الوافي: ٦٩٨/١ .

دلالة الظنّ على اليقين :

أفعال الظنِّ (وهي ما تفيد رجحان وقوع الشيء) نوعان :

نوع يكون للظن واليقين, والغالب كونهُ للظنِّ, ونوعٌ يكون للظنِّ فحسب.

أمّا النوع الأول فثلاثة أفعال, هي: ظنَّ, خالَ, وحسبَ, في حين أنَّ النوع الثاني خمسة أفعال, هي: جعل, وحجا, وعدَّ, وزعم, وهبْ, وما يهمنا منها هو الفعل ظنَّ الذي يأتي للدلالة على رجحان وقوع الشيء, كقول الشاعر[١]:

ظننتكَ إنْ شبَّتْ لظى الحرب, صاليا فعرّدتَ* فيمن كان عنها مُعرَّدا

وقد تكون لليقين, كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ﴾[٢], وقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾[٣], أي: علموا واعتقدوا[٤].

واستدل القدماء على دلالة (الظنَّ) على اليقين بقوله تعالى: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[٥], إذ ذهب الزمخشري إلى أنَّ معنى الآية أنَّ المجرمين قد أيقنوا أنَّهم مواقعون جهنم فخالطوها[٦].

أمّا ابن يعيش فقد ذهب في معناها المذهب نفسه, وقبل ذلك بيّن الأضرب التي تأتي عليها (ظنَّ), وهو يرى أنَّها لا تأتي للدلالة على اليقين إلَّا في حالة خاصة, وكان ذلك هو الضرب الثاني

---

(١) لم أقف على قائله, وهو من شواهد أوضح المسالك: ٤٢/٢, وشرح التصريح: ٣٦٢/١.

* عرّدت: أحجمت وهربت, يُنْظَرُ: لسان العرب: ٢٨٧٢/٣٢ (عرد).

(٢) البقرة: ٤٦.

(٣) التوبة: ١١٨.

(٤) يُنْظَرُ: شرح الأشموني:١٥٥/١-١٥٦, وجامع الدروس العربية: ٣٢/١-٣٥ .

(٥) الكهف: ٥٢.

(٦) يُنْظَرُ: الكشّاف: ٧٢٨/٢.

لها[١], جاء في (شرح المُفصَّل):" وقد يقوى الراجح في نظر المتكلم فيذهب بها مذهب اليقين, فتجرى مجرى علمت, فتقتضي مفعولين أيضًا, ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[٢], فالظنّ ههنا يقين؛ لأنَّ ذلك الحين ليس حين شكّ"[٣].

فضلاً عن الآية القرآنية فقد ساق ابن يعيش شاهدًا فصيحًا آخرَ, إذ قال: "ومنه قول الشاعر[٤]:

فقلت لهم ظُنُّوا بألفَي مُدجَّجٍ سراتهم في الفارسيِّ المُسَرَّدِ

والمراد: اعلموا ذلك وتيقنوه؛ لأنَّه أخرجه مخرَج الوعيد ولا يحصل ذلك إلّا مع اليقين"[٥].

وقد حظي رأي ابن يعيش بالقبول عند العلماء الذين جاءوا من بعده, إذ استشهد الطباطبائي على دلالتها على اليقين بالآية المذكورة آنفًا لأنّه تعالى أعقب هذا الظن بقوله ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾, أي: أنَّهم دخلوها ولم يجدوا ما ينجيهم منها ويصرفهم عنها, ولو أنَّ ثمَّة شكًّا في دخولها لم يصوِّر البارئ–عزَّ وجلّ– حالتهم بعد دخولها[٦].

في حين حاول الزركشي أن يضع ضابطين للتفريق بين (ظنَّ) الدالة على الشكّ والاخرى الدالة على اليقين:

أحدهما : أنَّه إذا ما وُجد الظنّ محمودًا مثابًا عليه فهو اليقين, وإذاما وجد مذمومًا متواعدًا بالعقاب عليه, فهو الشَّك.

---

(١) يُنْظَرُ: شرح المُفصَّل: ٨١/٧ .

(٢) الكهف: ٥٢.

(٣) شرح المُفصَّل: ٨١/٧ .

(٤) البيت لدريد بن الصمّة: يُنْظَرُ: ديوانه: ٤٧ .

(٥) شرح المُفصَّل: ٨١/٧ .

(٦) يُنْظَرُ: تفسير الميزان: ٣٢٨/١٣.

أمّا الضابط **الثاني:** فإنَّ كلّ (ظنَّ) يتصل بعده بـ(أنِ) الخفيفة فهو شكٌّ, كقوله تعالى : ﴿**إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ**﴾[1], وكلُّ ظنٍّ يتصل ب(أنَّ) المشددة فالمراد به اليقين كقوله تعالى: ﴿**وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ**﴾[2], والمعنى فيه أنَّ (أنَّ) المشدّدة للتأكيد فدخلت على اليقين, و(أن) المخففة بخلافها فدخلت على الشكِّ[3].

ويبدو أنَّ المحدثين ساروا على جادّة القدماء في دلالة الظنّ على اليقين, بل إنَّهم راحوا يستخلصون النتائج منهم, فها هو ذا الدكتور فاضل السامرائي يستخلص القيد الذي يحكم العمل من خلال معنى الظن عبر ما قدّمه سيبويه في ذلك[4], إذ يقول : " فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيّته من الشكّ أعمل الفعل قدّم أو أخّر"[5], فالدكتور قد تنبّه على أنَّ معنى الإعمال أنَّ الكلام مبني على الشكَّ, ومعنى الإلغاء أنَّ الكلام مبني على اليقين ثمَّ أدركك الشكُّ فيما بعد, فقولك: محمدًا قائمًا ظننت مبني على الشكّ ابتداءً, وقولك: محمدٌ قائمٌ ظننتُ مبني على اليقين[6].

وثمّة باحث آخر سار على هدي الدكتور فاضل السامرائي في استنباط رأيه عبر استنطاق كتاب سيبويه, إذ خلص إلى نتيجة مقتضاها بعد طول تأمل في الكتاب[7], أنَّ سيبويه قد اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المتكلم وقصده, وهذا واضح من خلال عباراته, إذ يُقدِّر أنَّ نية المتكلم هي التي تحدِّد إعمال ظنَّ وأخواتها أو إلغاء عملها, وذلك على وفق حالة ذلك المتكلم فإذا كان شاكًّا في

---

(١) البقرة: ٢٣٠ .

(٢) القيامة : ٢٨.

(٣) يُنْظَرُ: الجهود النحوية للزركشي في كتاب (البرهان في علوم القرآن)(رسالة) ٩٨-٩٩ .

(٤) الكتاب: ١/١٢٠ ,وسياق الحال في كتاب سيبويه (رسالة): ١٣١.

(٥) الكتاب: ١/١٢٠ .

(٦) يُنْظَرُ: معاني النحو:٢/٢٩, وسياق الحال في كتاب سيبويه(رسالة):١٣١.

(٧) يُنْظَرُ: الكتاب: ١/١١٨-١٢٠.

كلامه أعمل الفعل, أمَّا إذا غلب يقينه شكّه أخَّر الفعل, لذا فإنَّ بناء جملة الشَّك وترتيب موضع الظنّ يتوقف على نية المتكلم وإرادته(١).

وأحسب أنَّ ماذهب إليه الباحث فيه السداد, وإن كان كلامه منصبًّا على العمل وامتناعه, إلَّا أنَّ فيما ذهب اليه يعيننا على إبداء الرأي, فالشكَّ واليقين يحدِّدهما أمران:

<u>الأول</u>: هو السّياق, أمَّا الآخر, فهو نية المتكلم, ونستطيع ان نستدل على الأوَّل من قوله تعالىΠوَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَاO(٢), فالدليل جاء من القرآن الكريم؛ لأنَّنا لا يمكن أن نقول إنَّ الكلام في نية الله فقاله, ولكن يمكن أن نرجئ الأمر إلى مراعاة المخاطب, ونفسيَّته وأثر الآية عند قرائته إياها, أكان في شكٍّ أم يقين, وأمَّا الاستدلال الثاني فهو الأمثلة التي اتحفتنا بها الكتب, ممَّا يكون معه المتكلِّم في شكٍّ أو يقين.

وأخال أنَّ ممَّا يضاف على ما تقدَّم – ولا سيما في الاستعمال القرآني– أنَّ الألفاظ التي تُحمل على غيرها, أو على معاكساتها تكون أكثر وقعًا في النفس من غيرها, ولذا استعملت العرب لفظة (السليم) للملدوغ دلالةً على اصابته باللدغ وشدّة هذه الاصابة.

أمَّا ما ذهب اليه الدكتور فاضل السامرائي من أنَّ الأولى هو الابقاء على معناها ما أمكن, وما ذُكر من معاني اليقين يمكن تأويله(٣), فإنَّه لا يعوّل عليه كثيرًا؛ لأنَّنا سنكون أمام تأويلات قد توقعنا في لبس وفي اشكال حين يكون المثال من القرآن الكريم, والمراد منه – كما يُجمع المفسِّرون– اليقين الحتمي بحدوث الأمر, فكيف سنبنيه على الشَّكِّ حينئذٍ؟.

---

(١) يُنْظَرُ: سياق الحال في كتاب سيبويه (رسالة): ١٢٩–١٣٠.

(٢) الكهف: ٥٣.

(٣) يُنْظَرُ: معاني النحو : ٢٠/٢ .

دلالة مجيء تقول بمعنى الظنِّ :

"قد تقع الجملة بعد القول ويُراد بها لفظها, تقول: قال محمد: (خالدٌ مسافرٌ) أي: تلفظ بهذا الكلام, وهذه الجملة تُسمَّى محكية. وقد يراد بها معناها لا نصّ ألفاظها, فيكون القول بمعنى الظنّ, ويصبح فعل القول قلبيًا؛ لأنَّه صار بمعنى الظنّ, وعند ذلك ينصب المبتدأ أو الخبر, كما ينصبهما ظنَّ, فقولك: (قلتُ خالدٌ مسافرٌ) معناه: أنِّي قلت هذه الكلمات بألفاظها"(١).

وقد جاء هذا المعنى مفصَّلاً عند القدماء, ومنهم من أجراه مجرى الظنّ مطلقًا, ومنهم من وضع له شروطًا للعمل.

جاء في المقتضب: " فأمَّا (أتقول) التي في معنى الظنِّ فإنَّها تعمل في (إنَّ) عملها في الاسم, كما قال(٢):

أَجُهَالاً تقُولُ بَني لؤَيّ لَعَمرُ أَبِيكَ أمْ مُتَجاهِلِينا

.... لأنَّه يريد الظنَّ, فعلى هذا تقول: متى تقول أنَّ زيدًا منطلق, أو تقول أنَّ عمرًا خارج , فإن لم تُرِد بها معنى الظنّ كسرت, كما أنَّك تقول: زيدٌ منطلقٌ, تريد اللفظ ولا تريد الظنَّ"(٣).

ولنقف في هذا الموطن على رأي ابن يعيش إذ كان من أكثر النحويين اعتناءً بهذه الجزئية الدلالية, إذ بحث فيها, واضعًا شروطها, مبيناً مواضعها, موضحاً ذلك بالأمثلة, جاء في شرح المُفصَّل: "وقد يجرون القول مجرى الظنِّ فيعملون عمله, فإذا دخل على الخبر والمبتدأ نصبهما؛ لأنَّ القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب, ويترجَّح عنده, وذلك هو الظنّ والاعتقاد, والعبارة باللسان عنه هو القول, فأجروا العبارة على حسب المعبَّر عنه, ألا ترى أنَّه يقال: هذا قول فلان ومذهب فلان, وما تقول في مسئلة* كذا, ومعناه ما ظنُّك وما اعتقادك"(٤).

---

(١) معاني النحو: ٤٢/٢ .

(٢) البيت للكميت بن زيد, يُنْظَرُ: ديوانه: ٣٩٥ .

(٣) المقتضب: ٣٤٨/٢, ويُنْظَرُ: الكتاب: ١٢٢/١-١٢٣.

(٤) شرح المُفصَّل: ٧٩/٧, *الصواب (مسألة) .

يظهر من كلام ابن يعيش أنَّ العمل مرتبط بالمعنى, ولذا فإنَّ جري القول مجرى الظنّ يترتب عليه تأثير يختلف عن التأثير الذي يتحصّل مع عدم جريه مجراه, وهذه الآلية هي أحدى آليات التفسير التي يُعلِّل بها العمل هنا, هذا الأمر سيتضح فيما سيعرضه قول ابن يعيش في شروط العمل, إذ إنَّه يستعمل مصطلح عمل بدلاً من جري, يقول: " فمنهم من يعمله عمل الظنّ مطلقاً...."[١] , وإنّما جرى مجرى الظنّ؛ لأنَّ القول قد يُصدّق وقد يُكذَّب وقد يكون بينهما, ولذا فإنَّ عرض القول يجعل المخاطب أحيانًا متردِّداً بين قبوله وعدمه.

وإن كان هناك عمل للقول حين يجري مجرى الظنّ, فإنَّ هذا العمل يكون مطلقاً, نحو: قال زيدٌ عمراً منطلقاً, ويقول زيدٌ عمراً منطلقاً, ومن غير اشتراط شيء, كما إنَّ الظنّ كذلك, وهي لغة بني سليم, ولكن منهم من يشترط أن يكون معه استفهام, وأن يكون القول فعلاً للمخاطب, وألَّا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل غير الظرف, ثمَّ يشرع في بيان علَّة وضع هذه الشروط[٢].

ولعلَّ ذكر تلك الشروط يطيل علينا الأمر ويصرفنا عن الغاية التي نبتغيها من هذا النقاش.

والذي يبدو من كلام ابن يعيش أنَّ استعماله واحد سواء أكان بشروط أم بغير شروط؛ لأنَّه يقول : منهم كذا, ومنهم كذا, لكنَّ ابن عقيل في شرحه يذكر أنَّ المشهور عند العرب كلا المذهبين, لكنَّ اعماله بتلك الشروط الأربعة هو مذهب العرب عامة[٣].

وقد زاد السهيلي شرطاً آخر, وهو "ألّا يتعدى باللام, نحو: (أتقول لزيدٍ عمرو منطلقٌ), وزاد في التسهيل أن يكون حاضرًا, هذا كله في غير لغة سُليم"[٤].

ومما يندرج في مقتضى هذا العرض قول السيوطي:" وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز لا واجب, فتجوز الحكاية أيضًا مراعاة للأصل, نحو: أتقول: زيدٌ منطلقٌ"[٥].

---

(١) شرح المُفصَّل: ٧٩/٧ .

(٢) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٧٩/٧ .

(٣) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل: ٥٨/٢, وحاشية الخضري: ١٥٥/١-١٥٦.

(٤) شرح الأشموني: ١٦٥/١ .

(٥) همع الهوامع: ٥٠٥/١ .

أمّا المحدثون فقد تحصّل لهم أنَّ الأمر مرهون بتعلق المعنى بالعمل, وقد نبّه الدكتور فاضل السامرائي على عدم الاعتباطية في هذه الجزئية, فليس لك أن تقول أي عبارة متى شئت, وإنّما يكون ذلك بحسب القصد والمعنى, فإن قصدت التلفظ بالعبارة نفسها فليس لك إلّا الرفع, وإن أردت معنى الظنّ, أي: أردت ذكر معنى الجملة لا لفظها, فليس لك عندها إلّا النصب, فتقول:(أتقول: زيدٌ منطلقٌ) معناه أتتلفظ بهذه العبارة؟ وقولك: (أتقول: زيداً منطلقاً) معناه: أتظن هذا الأمر[١].

ويذكر الدكتور علي أبو المكارم أنَّ جمهور النحويين قد فرضوا قيوداً على المعنى واللفظ للعمل, فأمَّا من حيث المعنى فيجب أن يكون القول بمعنى الظن في دلالته على الشكّ, فإن لم يكن دالاً عليه لم يُجَز أن ينصب المفعولين, وأمّا من حيث اللفظ فإنَّه لا بدَّ من استيفاء الشروط المذكورة فيما تقدّم, فإن توافرت تلك الشروط جاز إلحاق (القول) بالظنّ في نصب المفعولين, ومعنى هذا الإلحاق– مع استيفاء الشروط – جائز لا واجب, إذ من الممكن عدم النصب وإن توافرت الشروط كلّها, بل من النحويين من يرى أنَّه الأصل الذي لا يجوز العدول عنه إلّا لسبب بلاغي[٢].

والذي يتضح لي أن الدكتور فاضل السامرائي كان موفقاً كثيرا فيما ذهب إليه من أنَّ الكلام مبني على القصد, فإن قصدت منه الإبلاغ بشيء واقع حقيقة فالرفع يكون هو المختار؛ لأنَّ القول قُصِد في النفس, أمّا إذا أردت بالكلام الطلب من المخاطب النظر في صحّة الأمر وحدوثه فتركت الأمر للخيار, كانت الجملة دالّة على الظنّ.

---

(١) يُنْظَرُ: معاني النحو: ٢/٢٥ .

(٢) يُنْظَرُ: الجملة الاسمية: ١٩٠–١٩٢ .

الفصل الثّاني

من معاني النّحو في باب الجَّـر

المبحث الأوَّل:

الفرق بين النداء والاختصاص في الدلالة

النِّداء "هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا، فالمطلوب إقباله جنس له ولغيره"(١).

وحروف النداء هي (يا، أيا، هيا، أي، الهمزة، وغيرها) وقدّر إعمال فعل محذوف بالمنادى من مثل أعني أو أنادي وغيرها فجعل النحويون هذه الأفعال هي العاملة في المنادى(٢)، وجعل بعضهم العامل في المنادى هو حرف النداء(٣).

والنداء اختصاص وأسلوب الاختصاص ضربٌ منه كما بيَّنه ابن يعيش، غير "أنَّ هذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على الحقيقة وإنْ كان جاريًا مجراه وذلك من قِبَل أنَّه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره ولا يكون إلَّا للمتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما أنَّ النداء كذلك"(٤).

ويفرّق النداء عن الاختصاص من جهة التركيب في أمور متعددة منها؟؟؟؟؟

ويفرّق النداء عن الاختصاص من جهة الدلالة، وقد أورد ابن يعيش ما يُبيّن فيه دلالة النداء إذ يقصد به أكثر من دلالة على تفصيل في الكلام، فالنداء له دلالة الإنشاء، قال ابن يعيش في إفادة حذف الفعل المقدّر العامل لما للنداء من معنى الإنشاء، فلا يصرّح بالفعل "لأنك إذا صرّحت بالفعل وقلت أنادي أو أُريد كان إخبارًا عن نفسك والنداء ليس بإخبار وإنَّما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيدًا"(٥).

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٢٤٩/١، ويُنظر: الكُنَّاش ٩٥/١ .

(٢)

(٣)

(٤)

(٥) شرح المفصل لابن يعيش:١٨/٢.

فلا يكون النداء إخبارًا لأنَّ المراد "هو نداء ذلك الاسم"[١] وبذلك يفيد النداء الاختصاص بالمخاطب لا المتكلم.

وفي نصِّ ابن يعيش المذكور آنفا الذي أفاد فيه الإنشاء من النداء يفترق فيه عن الاختصاص في شيئين:

الأوَّل: كون النداء إنشاءً بذاته قصرًا على حرف النداء والمنادى أمَّا ما بعدها إخبار، وفي ضوء هذا فُرِّق في النداء بين جملتين، جملة الإنشاء وجملة الإخبار، وقد جعل ابن الحاجب كلًّا من الجملتين تامتين على الرغم من تعلق الأولى، إذ قال "قال المحققون : إنَّ الوقف على الجملة الندائية جائز لأنَّها مستقلة وما بعدها جملة أُخرى وإن كانت الأولى لها تعلق من حيث كانت تنبيهًا في المعنى... فإنَّا نقطع بأنَّ القائل يا زيد قد تمَّ كلامه، فإذا قال بعد ذلك عمرو منطلق أو جاءني زيد... كان جملة مستقلة"[٢].

الثاني: إنَّ نوع الإخبار يكون في النداء ليس للمنادى نفسه، وإنَّما يُراد به إبلاغ المنادى، وقيَّده ابن يعيش بعدم ذكر الفعل؛ لأنَّ ذكر الفعل يدلُّ على إخبار المتكلم نفسه، والنداء ليس فيه إخبار. أمَّا الاختصاص فإنَّ الإخبار فيه عن المتكلم نفسه ففي "قولهم نحن العرب أقرى الناس ولا يجوز ذلك في النداء"[٣] وفي اختصاص الإخبار للمتكلم في الاختصاص تظهر دلالة الاختصاص التي يريدها المتكلم، وأوضح سيبويه ذلك في دلالتين:

١- التعظيم

قال سيبويه "وإذا حضرت الأمر فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب وذلك قولك إنَّا معاشر الصعاليك لا قوة بنا على المُروّة"[٤] وذكر ذلك ابن يعيش، وجعل الدلالة تتسع إلى الذم لا المدح وحده إذ أنَّ هذا "الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١٧/١

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٥١/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش:١٨/٢.

(٤) الكتاب:٢٣٨/٢.

الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنَّما المراد المدح أو الذم"[١] .

٢- إزالة الإبهام:

يُلازم التوكيد إزالة الإبهام في الاختصاص، فذكر الاسم فيه لا يراد قصده بل ما يقصد ويحمل في الكلام "فإنَّما اختص الاسم هنا ليُعرف بما حُمل عليه الكلام الأوَّل"[٢] على "أنَّهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوَّله ولكن ما بعده محمول على أوَّله، وذلك نحو قوله ، وهو عمرو بن الأهم:

إنَّا بني مِنقرٍ قومٌ ذوو حسبٍ فينا سُراةُ بني سعدٍ ونادِيها"[٣]

فإنَّه "لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول: إنِّي هذا أفعل كذا وكذا تقول: إنِّي زيدًا أفعل ولا يجوز أن تذكر إلّا اسما معروفا لأنَّ الأسماء إنَّما تذكرها توكيدًا وتوضيحًا"[٤].

ومرجع كلّ ذلك إلى أنَّ المقصود في الاختصاص هو ما يُخبر به وهو ما يريده المتكلم عن نفسه فيكون المقصود من الاختصاص الإخبار، ويفترق بذلك عن النداء عند ذكر الاسم، إذ المراد قصد الاسم نفسه، أي المخاطب لا المتكلم "وذلك نحو يازيد ويارجل، فرجل نكرة في الأصل وإنَّما صار معرفة في النداء، وذلك أنَّك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إيَّاه بالخطاب"[٥].

ولذلك لم يأتِ المنادى في أسلوب النداء معرفًا بالألف واللام، وجاز ذلك في الاختصاص ليفترق عن النداء يقول ابن يعيش موضحًا ذلك "أنَّك في النداء تخصّ واحدًا من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك"[٦].

أمَّا في مجيء الألف واللام مع الاسم في النداء فإنَّه لا يأتي إلَّا مع (أي) والصلة ليتعيّن المقصود، يقول ابن يعيش في ذلك "فجاؤوا بأي والصلة إلى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه لاسم

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش.
(٢) الكتاب :٢/٢٣٤.
(٣) المصدر نفسه ٢/٢٣٣.
(٤) المصدر نفسه: ٢/٢٣٦، ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٨.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش:١/١٢٨، ويُنظر المُقرّب:١/٩٨.
(٦) المصدر نفسه:٢/١٨.

المنادى وجعلوا الرجل نعته ولزم النعت حيث كان هو المقصود وأدخلوا عليه (ها) التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عمَّا كانت عليه وعوضًا مما حذف منها"[١]، وتغير اللفظ بمجيء (أي) والصلة و (ها) التنبيه لأنَّ النداء قد يكون للقريب "فلمَّا لم يمكن نداءه والحالة هذه كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء إنَّما هو نداء ذلك الاسم"[٢] أمَّا الاختصاص، فلا يتغير فيه اللفظ لها الغرض لأنَّه لا يقصد أو ينادى به القريب أو البعيد لأنَّ القصد فيه الإخبار.

وذكر ابن يعيش ان لفظ النداء في نحو: يا ايها الرجل ان المبهم فيه "شيئان احدهما اي والثاني اسم الاشارة... فيا اداة النداء وها تنبيه والرجل نعته"[٣] واعترض الدكتور عفيف دمشقيه على هذا التوجيه وادلى براية على عدم وجود الابهام وذلك "ان الاسم الموصول مبهم بطبيعته لانه لا يختص مسمى دون اخر وانت حين قلت (يا ايها الناس) توجهت الى جماعة بعينهم في حال مخاطبتهم المباشرة كما في المقالات والمواقف الخطابية او قصدت جنسهم في حال مخاطبتهم غير المباشرة كما في المواعظ والارشاد فلا يعقل اذن تتوسل لمخاطبة من تقصدهم اسما مجمعا على انه مبهم"[٤].

كما علل الدكتور عفيف دمشقية ان عدم أل مع النكرة وبخاصة المقصودة لا لان النداء هو الذي يكسبها التعريف بل لوجود غرض اخر وان النكرة المقصودة بمثابة اسم العلم حيث يقول "نميل الى الاعتقاد بان النكرة المقصودة بالنداء بمثابة اسم العلم مع فارق واحد هو اننا نقول يا رجل لاننا نجهل اسم ذلك الرجل واننا لا نريد تسميته لسبب انفعالي كالتحبب او التعظيم او غير ذلك"[٥].

وقد يخرج النداء للتنبيه خاصة اذ لا يراد به النداء حقيقة ويكون ذلك عند حذف المنادى[٦]. وقد اورد الزجاج ذلك مع غير الياء في قوله تعالى "الا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء"[٧] فاورد في ذلك "ان

---

(١) المصدر نفسه:٢/٧.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٧.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) خط متعثرة على طريق النحو العربي:٢٤.
(٥) المصدر نفسه:٨٩.
(٦) ينظر
(٧) النحل:٢٥.

النداء يحتاج فيه الى استعطاف المنادى لما ينادي من اخبار او امر او نهي او نحو ذلك مما يخاطب به فاذا كان كذلك فقد يجوز الا يريد فنادى في نحو قوله "الا يسجدوا لله"[١].

وقد خص ابن عقيل خروج (يا) النداء للتنبيه فقط وذلك اذ وليتها ليت او حبذا او رب فتكون للتنبيه لا للنداء[٢]. وعلل ابن هشام خروجها للتنبيه فقط وذلك "لئلا يلزم الاجحاف يحذف الجملة كلها"[٣] وشرط مجيئها للتنبيه عنده ان لا يليها دعاء او امر[٤].

وما يبدو من مجيء النداء للتنبيه خاصة لا يقصد به الاختصاص لعدم تقدير المحذوف من الفعل وان مجيء حرف النداء لتعريف الاسم ومع حذف المنادى لا يراد منها هذا العمل وهذا غاية ما يراد به الاختصاص في حرف النداء وفي مجيء النداء للتنبيه يفترق به عن الاختصاص من غير ذكر الاسم.

وقد يتفرد النداء في دلالة عن الاختصاص عندما يكون النداء مضافا الى المنادى بحرف الاضافة وذلك في دلالته على التعجب والاستغاثة وافرد سيبويه له بابا قوله "هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا الى المنادى بحرف الاضافة وذلك في الاستغاثة وذلك الحرف اللام المفتوحه وذلك قول الشاعر وهو مهلهل:

يالبكر انشروا لي كليبا يالبكر اين اين الفرار

... واما في التعجب فقوله وهو فرا الاسدي:

لخطاب ليلى يا لبرثن منكم ادل وامضى من سليك المقانب "[٥]

واوضح ابن يعيش دلالة النداء للاستغاثة باشراك اللام مع ياء النداء لان النداء بالياء يقع للاستغاثة والتعجب من دون حروف النداء الاخرى وفرق بين كسر اللام وفتحها في دلالة الاستغاثة قال "وقعت

---

(١) معاني القرأن واعرابه:٢/
(٢)
(٣) مغني اللبيب:٤/٤٥١.
(٤) المصدر نفسه:٤/٤٥١,٤٥٢.
(٥) سيبويه:٢/٢١٥, ٢١٧.

هذه اللام لمعنيين احدهما المستغاث به والاخر المستغاث من اجله فلم يكن بد من التفرقة ... فاذا قلت يا لزيد بالفتح علم انه مستغاث به واذا قلت يا لزيد بالكسر علم انه مستغاث من اجله"[١] وفرق النداء في الاستغاثة ان ارادة المحذوف تخص غير المنادى لان يستغاث به لغيره فاذا قلت يا لزيد "استغثت به لغيره ودعوته لنصرته... فاذا قال يا لزيد فكأنه قال ادعوكم لزيد"[٢].

واما التعجب فهو ما تدل عليه اللام مع ياء النداء خاصة قال ابن يعيش "واما دخول اللام فنحو قولهم يا للماء كانهم" راوا عجبا وماء كثيرا فقالوا تعال يا عجب ويا ماء"[٣].

وفي ضوء ما تقدم يمكن حصر الفروق بين النداء والاختصاص من الجهة المعنوية في امور "احدهما ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من تخصيص مدلوله من بين امثاله بما يناسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء"[٤].

وابن يعيش وان لم يصرح بان النداء انشاء والاختصاص اخبار لكن اوضح المسالة بادق من التصريح حيث اشار الى ان ذكر الفعل المقدر يكون النداء اخبارا "والنداء ليس باخبار وانما هو نفس التصويت بالمنادى "[٥] فغرضه التنبيه "ثم بعد ذلك يقع الاخبار عنه فيما بعد"[٦].

وما يبدو ان اهم ما يميز النداء عن الاختصاص مع وجود الدلالات المتعددة للنداء ان النداء يقصد به المخاطب وان الاختصاص يقصد المتكلم فتاتي جملة الاختصاص لتخصيص مدلول المتكلم بما ينسب اليه من فخر او تعظيم او غير ذلك من مقاصد الاخبار لانه غرض في نفس المتكلم يريد بيانه فلا تاتي جملة الاختصاص بعد الضمير والاسم على نحو الطلب مثلما هو الحال في كثير جمل النداء وظاهر ذلك اكثر نصوص الايات القرأنية المباركة [٧] لان الغرض التنبيه والتوجيه او الابلاغ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش:١٣١/١.
(٢) المصدر نفسه :١٣١,١٣٠/١.
(٣) المصدر نفسه:١٣١/١.
(٤) حاشية العددي على الشذوذ :٤٤.
(٥) شرح المفصل:١٢٧/١.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) البقرة :١٨٣,٢٠٨,٢٦٧. آل عمران:١٢, النساء :٥٩ واياته كثيرة في سور اخر.

المبحث الأوَّل: دلالات بعض حروف الجَّر:

مجيء (إلى) بمعنى المعية :

(إلى) حرف جرٍّ يجرُّ الاسم الظاهر كما يجرُّ المضمر، نحو: ذهبتُ إلى البحر، ونظرتُ إليه(١).

ولهذا الحرف معانٍ كثيرةٍ طبقاً لاستقراء النحويين(٢)، لعلَّ الأصل في هذه المعاني هو إفادة انتهاء الغاية زماناً أو مكاناً، وهذا مذهب الجمهور(٣).

وقد يخرج هذا الحرف من معنى الانتهاء إلى معنى المصاحبة، قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين(٤)، واستدلُّوا على ذلك بشواهد التنزيل ومنه قوله تعالى:Π**مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ**O(٥)، وقوله تعالى Π**وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ**O(٦) قال الفراء: " المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن، وإنَّما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب: **[إنَّ الذَّودَ إلى الذَّودِ إبلٌ]**(٧)، أي: إذا ضممت الذَّود إلى الذَّودِ صارت إبلاً. فإذا

---

(١) يُنْظَرُ: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي : ٥٨ .

(٢) يُنْظَرُ: معاني الحروف:١١٥, ورصف المباني:١٦٦, وارتشاف الضرب:١٧٣٠/٤, والجنى الداني:٣٨٥.

(٣) يُنْظَرُ: الكتاب:٢٣١/٤, والمقتضب:١٣٩/٤, ومغني اللبيب: ٨٨/١.

(٤) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء:٢١٨/١, ومعاني القرآن للأخفش:٢٤٤/١, وارتشاف الضرب: ١٧٣٠/٤-١٧٣١, والجنى الداني: ٣٨٦, والمساعد: ٢٥٤/٢.

(٥) آل عمران: ٥٢.

(٦) النساء: ٢.

(٧) يُنْظَرُ: مجمع الأمثال:٣٧٥/١, والمثل يراد به أنَّ القليل إذا جمع إلى القليل كثر, والذود ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل.

كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى)، ألا ترى أنَّك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير"[١].

بيد أنَّ الجمهور قد حملوا الشَّواهد التي استدلَّ بها الكوفيون ومن تابعهم على التضمين مع بقاء (إلى) على معناها، فقد ذكر ابن جني أنَّ معنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ﴾[٢]، مَنْ ينضاف في نصرتي إلى اللهِ، لذلك جاز أن تأتي ههنا (إلى) على معنى التضمين[٣].

وقال ابن فارس: " معناها: من يُضيف نصرته إلى نصرة الله جلَّ وعزَّ لي؟ فيكون بمعنى الانتهاء"[٤].

وممَّا ينبغي أنْ ننبه عليه في هذا المقام أنَّ الفرَّاء قد وافق البصريين في بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾. إذ ضمّن الفعل (تأكلوا) معنى (تضموا) وليس الحرف (إلى) بمعنى (مع) عنده، والمعنى عنده: ولا تضمّوا أموالهم إلى أموالكم[٥].

أمَّا ابن يعيش فقد جرى على مذهب من يحمل الفعل على التضمين حتى ينساق له المعنى المراد ومن ثمَّ لا ينصرف إلى معنى آخر، قال بعد أن عرض لكثير من الآيات التي تجري هذا المجرى: " والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢١٨/١.

(٢) آل عمران: ٥٢.

(٣) يُنْظَرُ: الخصائص:٣٠٩/٢, والكشاف:٥٦١/١, والجنى الداني:٣٨٩, وهمع الهوامع, ٣٣٢/٢.

(٤) الصاحبي: ١٣٦.

(٥) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء: ٢١٨/١.

الفعل في معنى ذلك الآخر، وذلك كقوله تعالى ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[١]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، إنَّما يُقال رفثت بها، لكنَّه لمَّا كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء وكنت تعدي (أفضيتُ) بـ(إلى) جئت بـ(إلى)إيذانًا بأنَّه في معناه، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[٢]، لما كان معناه: من يُضاف في نصري إلى الله جاز لذلك أن تأتي بـ(إلى) ههنا، وكذلك قوله عزَّ اسمه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[٣] لما كان معنى الأكل ههنا الضم والجمع لا حقيقة المضغ والبلع عداه بـ(إلى) اذ المعنى لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم"[٤].

والذي يلاحظ على نصِّ ابن يعيش هذا مما يتعلق بمعنى (إلى) في الآيتين الكريمتين أنَّه يُكرِّس ما أصَّله جمهور البصريين في معنى الأداة، إذ إنَّهم قرَّروا أنَّ الأصل في الأداة أنْ تدلّ على معنى واحد بعينه، ومن ثمَّ ساقهم هذا الرأي إلى القول بالتضمين في بعض المواضع.

وممّا يؤكد هذا الكلام ما أضافه ابن يعيش في هذا السياق إذ قال: " ولو كانت (إلى) بمعنى (مع) لساغ استعمالها في كل موضع بمعنى (مع) وأنت لو قلت سرت إلى زيد تريد مع زيد لم يجز إذا لم يكن معروفاً في الاستعمال، ولذلك قال صاحب الكتاب وكونها بمعنى المصاحبة راجع إلى معنى الانتهاء فاعرفه"[٥].

والذي يبدو أنَّ ابن يعيش لم يلتفت إلى ما وضعه الذين قالوا بإثبات مجيء (إلى) بمعنى (مع) من ضوابط، إذ إنَّهم لم يجعلوا الأمر مطلقاً، بل اشترطوا فيها معنى ضم شيء إلى شيء آخر، فإن لم يكن بمعنى الضم لم تصلح (إلى) مكان (مع)، بدليل قول الفرَّاء المتقدم[٦] .

---

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) آل عمران: ٥٢.

(٣) النساء: ٢.

(٤) شرح المفصَّل: ١٥/٨.

(٥) المصدر نفسه .

(٦) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء: ٢١٨/١, والمساعد: ٢٥٤/٢, وهمع الهوامع: ٣٣٢/٢.

أمَّا المتأخرون فقد تباينت توجيهاتهم في هذه المسألة، فقد تابع الرضيّ ابن يعيش ومن قبله الجمهور في كون (إلى) فيما سيق من شواهد بمعنى الانتهاء، إذ حملها على التضمين[١].

في حين تابع بعض المتأخرين ومنهم ابن مالك[٢]، والمالقيّ[٣] ، الكوفيين ومن معهم في جواز مجيء (إلى) بمعنى المعية في بعض الشواهد.

وقد جعل المرادي استعمال (إلى) في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[٤]، أبلغ من (مع)؛ لأنَّ الذي يقول: من ينصرني مع فلان لا يدلّ على أنَّ فلانا ينصره وحده، بخلاف (إلى) فإنَّ النصرة بها واقعة مجزوم بها[٥] .

وحمل الآلوسيّ (إلى) في الآية الكريمة المتقدمة على معنى الانتهاء من دون تضمين، إذ قال: "ولعلَّ الأشبه في معنى الآية – والله تعالى أعلم– أن يحمل على معنى: من ينصرني منهياً نصره إلى الله تعالى، كما يقتضيه حرف الانتهاء دون التضمين"[٦].

وقد تعاطى المحدثون تعاطياً مختلفًا عمَّا سطره القدماء إذ نصَّ محمد أمين الخضري على عدم جواز مجيء (إلى) بمعنى (مع)، إذ ثمة فرق في المعنى بين الحرفين فقوله تعالى:﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾[٧] لاتعطي المعنى نفسه إذا قلنا: مع قوتكم؛ لأنَّ هناك فرقًا بين أن يكون الشيء

(١) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية: ٢٧١/٤.
(٢) يُنْظَرُ: شرح التسهيل: ١٤١/٣.
(٣) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٨٣.
(٤) آل عمران: ٥٢.
(٥) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٣٨٦, وهمع الهوامع: ٣٣٢/٢.
(٦) روح المعاني: ١٧٨/٣.
(٧) هود: ٥٢.

معك وأنْ يكون الشيء جزءاً منك، فقوله: إلى قوتكم، تعني أنَّه يزدكم قوة تنتهي إلى قوتكم وتنضم إليها[1].

ويبدو أنَّ النحويين لم يراقبوا استعمال كل من (إلى) و(مع) على حدة، ومن ثمّ حملوا (إلى) على معنى (مع) من دون أن يضعوا في الحسبان البون الكبير بين دلالة (إلى) ودلالة (مع) فالتمثلات التي استقصوها إذ أصّلوا لهذا المعنى بمنأى عن السياق الذي يكفل مراقبة دلالة هذه المفردة أو تلك، إذ ألفينا بعض النحويين حمل قوله تعالى:Π**وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إلى قوتكم**O على معنى (مع)، ولم يلتفت إلى أنَّ (إلى) معناها الذي لا ينفكُّ عنها هو انتهاء الغاية، ومن ثمّ يكون التأويل: يزدكم قوةً مضافة إلى قوتكم، أو قوة تنضمّ إلى قوتكم. وصيانة لهذا المعنى القارّ في الأذهان ينبغي أن نحمل (إلى) ما وجدنا الى ذلك مندوحة.

(١) يُنْظَرُ: من أسرار حروف الجر: ٢٨٠-٢٨١.

دلالة (رُبَّ) :

(رُبَّ) حرف جرّ عامل خلافًا للكوفيين في دعوى اسميته[١]، مبني على الفتح[٢] وهو لا يعمل إلَّا في النكرات، وله صدارة الكلام؛ لمضارعته حروف النفي[٣].

ومعنى (رُبَّ) مظنة خلاف بين النحويين، إذ جعل سيبويه (رُبَّ) حرف جر بمعنى كم الخبرية[٤]، ممّا يعني أنَّ معناها عنده التكثير لا التقليل[٥].

في حين ذهب الجمهور إلى أنَّها تفيد التقليل، جاء في المقتضب: " ورُبَّ معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلَّا منكورًا؛ لأنَّه واحد يدلّ على أكثر منه... وذلك قولك: **رُبَّ** رجل قد جاءني، **ورُبَّ**إنسان خيرٌ منك"[٦].

ورأي ابن يعيش يتساوق وما ذهب إليه جمهور البصريين، جاء في (شرح المفصّل):" رُبَّ حرف من حروف الخفض ومعناه تقليل الشيء الذي يدخل عليه وهو نقيض (كم) في الخبر لأنَّ

---

(١) يُنْظَرُ: معاني الحروف: ١٠٦, والأزهية: ٢٥٩, والجنى الداني: ٤٣٩, ومغني اللبيب: ١٠٤/١.

(٢) يُنْظَرُ: الأزهية: ٢٥٩.

(٣) يُنْظَرُ: معاني الحروف: ١٠٦.

(٤) يُنْظَرُ: الكتاب: ١٥٦/٢, ١٦١.

(٥) يُنْظَرُ: شرح التسهيل:١٧٧/٣, وارتشاف الضرب:١٧٣٧/٤.

(٦) المقتضب: ١٣٩/٤-١٤٠, ويُنْظَرُ: اللمع في العربية: ٦٠, وارتشاف الضرب:١٧٣٧/٤, والمساعد:٢٨٥/٢.

كم الخبرية للتكثير ورُبَّ للتقليل تقول: رُبَّ رجلٍ لقيتهُ أيْ: ذلك قليل وهي تقع في جواب من قال أو قدرت أنَّه قال: ما لقيت رجلاً فقلت في جوابه رُبَّ رجلٍ لقيته"(١).

ولعلَّ ما ذهب إليه ابن يعيش من تصوّر يبتعد كثيراً، بل يتقاطع وما نُسب إلى سيبويه من تصوّر بخصوص معنى (رُبَّ)، إذ يثير ذلك في الخلج أكثر من علامة استفهام، فكيف تسنى لعلمين من أعلام النحو العربي مثل سيبويه وابن يعيش أن يركنا إلى (كم) الخبرية لإثبات فكرتين متضادتين، ولعلَّ ما يزيل علامات الاستفهام هذه أنَّ السّرَّ في هذه المسألة يعود إلى تباين النحويين في توجيه النصوص التي وردت عن سيبويه، فهو لم ينصّ صراحة على أنَّ معنى (رُبَّ) هو التكثير، إذ اكتفى بتشبيهها بـ(كم) الخبرية التي تفيد التكثير، وحسبنا دليلاً على ما نزعم أنَّ سيبويه قد استعمل (رُبَّ) في بعض المواطن مفيدة للقلة: جاء في الكتاب:" وهذا لا يكاد يُعرف، كما أنَّ (لاتَ حينُ مناص) كذلك، ورُبَّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه مِلْحَفَة جديدة في القِلَّةِ"(٢).

أمّا النحويون المتأخرون فقد تعدَّدت آراؤهم في معنى(رُبَّ)، إذ ذهب ابن مالك إلى أنَّ معنى (رُبَّ) التكثير غالبًا والتقليل قليلًا(٣). وتابعه ابن هشام فيما ذهب إليه(٤)، واستدل لإثبات هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾(٥)، وعلى هذا الرأي جرى الأشموني(٦).

في حين ذهب أبو حيان إلى أنَّه ليس في (رُبَّ) معنى التقليل ولا التكثير إذ قال:" وذهب بعضهم إلى أنَّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من هذه المذاهب"(١). ومذهب السيوطي: "أنَّها للتقليل غالباً والتكثير نادراً"(٢).

---

(١) شرح المفصَّل:٨/٢٦-٢٧.

(٢) الكتاب: ١/٦٠, والجنى الداني: ٤٣٩. ويُنْظَرُ: همع الهوامع:٢/٣٤٧.

(٣) يُنْظَرُ: شرح التسهيل: ٣/١٧٨.

(٤) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ١/١٥٤.

(٥) الحجر: ٢.

(٦) يُنْظَرُ: شرح الأشموني: ٢/٢٩٨.

ويرى الدرس النحوي الحديث أنَّ معنى (رُبَّ): " قد يكون للتكثير وقد يكون للتقليل، وكلاهما لا بدَّ فيه من القرينة التي توجه الذهن إليه، ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف(رُبَّ) وما دخل عليه بعد أن يجيء بعد حالة خالية من اليقين تقتضي النص على الكثرة أو القلة، كأن يقول قائل: أظنكَ لم تمارس الصناعة، فيجيب: رُبَّ صناعة نافعة مارستها. فقد جاءت الأداة (رُبَّ) وجملتها لإزالة أمر مظنون قبل مجيئها، فمثال دلالتها على الكثرة: رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه... ومثال القلة قولهم: رُبَّ مَنِيَّة في أمنية تحقَّقت... ورُبَّ حظٍ سعيد أقبل بغير انتظار... والقرينة على القلة والكثرة في الأمثلة السالفة هي: التجارب الشائعة التي يعرفها السامع أو يُسلِّم بها"(٣).

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى :" أنَّها لفظة وضعت أوَّل ما وضعت للدلالة على الجماعة قليلة كانت أو كثيرة ثم كثُر استعمالها في القليل، بل في أقل القليل وهو الواحد وقد تستعمل للتكثير أيضًا"(٤)

والذي يتناغم مع السياق ويتساوق مع المعنى أنَّ (رُبَّ) حرف دال على التقليل والتكثير على حدٍّ سواء، ولا ينساق إلى الذهن أنَّها تفيد التكثير أو التقليل قليلاً كان أم كثيراً، بل هي تكتسب معناها من السياق الذي تستقر فيه والذي يدلنا على ذلك أنَّ بعض الجمل يتحدَّد فيها معنى (رُبَّ) من السياق الذي يدور في فلكه المعنى تقول: (رُبَّما يكرمك محمد) فإذا كان محمد جواداً معطاء كانت (رُبَّ) مظنَّة تكثير، وتقول: (رُبَّما يعطيك خالد)، فإذا لم يُعهد من خالد الكرم، بل كان شحيحًا بخيلاً كانت (رُبَّ) للتقليل، وهذا المعنى الذي تصيَّده أغلب النحويين فيه إغفال لجانب السياق، إذ ليس المعيار الكثرة أو القلَّة، بل المعيار هو السياق الذي يكفل لك وضع اليد على هذا المفاد أو ذاك.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٧٣٨/٤.

(٢) همع الهوامع: ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٣) النحو الوافي:٥٢٢/٢.

(٤) معاني النحو: ٣٣/٣.

دلالة (عن) :

(عن) حرفُ جرٍّ له معانٍ متعدِّدة[١]، أوصلها صاحب المغني إلى عشرة معانٍ[٢]، لعلَّ أشهرها معنى المجاوزة، أو المزايلة، كما يسميه المالقيّ[٣]، وهو المعنى المركزي عند جلّ البصريين[٤].

جاء في الكتاب:" أمَّا (عن) فلِما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمهُ عن جوع جعل الجوع منصرفًا تاركًا له قد جاوزهُ"[٥]، لكن سيبويه أجاز أن تقع (من) موقعها[٦].

(١) يُنْظَرُ: رصف المباني:٤٣٠-٤٣٢, وجواهر الأدب:١٦٤.
(٢) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ١٦٨/١-١٧٠.
(٣) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٤٣٠.
(٤) يُنْظَرُ: معاني الحروف: ٩٤, وارتشاف الضرب:١٧٢٧/٤, ومغني اللبيب:١٦٨/١, وهمع الهوامع: ٣٥٨/٢.
(٥) الكتاب: ٢٢٦/٤.
(٦) يُنْظَرُ: المصدر نفسه.

وقد يكون (عن) حرفاً مصدرياً، وهي لغة تميم، يقولون في أعجبني أن تقوم: (أعجبني عن تقوم)[١].

وقد يرد (عن) اسمًا بمعنى جانب إذا دخل عليه حرف جرٍّ، وغالباً ما يُجرُّ بـ(من)، ونادراً ما يُجرُّ بـ(على)[٢].ونقل لنا المرادي عن الفرَّاء وبعض الكوفيين أنَّها باقية على حرفيتها[٣].

أمَّا ابن يعيش فقد ذكر أنَّ (عن) يجوز استعمالها حرفًا، ويجوز استعمالها اسمًا، جاء في (شرح المفصَّل): " أمَّا (عن) فمشتركة بين الحرف والاسم، فأمَّا الحرف فنحو قولك انصرفتُ عن زيدٍ، وأخذتُ عن خالد، فـ(عن) حرف لأنَّها أوصلت معنى الفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها قال أبو العباس: إذا قلت على زيد نزلت وعن عمرو أخذت فهما حرفان يُعرف ذلك من حيث إنَّهما أوصلا الفعل إلى زيد كما تقول بزيد مررتُ وفي الدار نزلت وإليك جئتُ ومعناها المجاوزة"[٤].

فابن يعيش – بهذا– يَردُ المعاني التي قد تفيدها (عن) الحرفية في السياقات المختلفة إلى معنى المجاوزة.

هذا الذي ذكره ابن يعيش في هذا المقام على سبيل الإيجاز والاختصار فصَّله الأزهري موضحًا القول فيه، إذ ذكر أنَّ (عن) تأتي لمجاوزة شيء إلى شيء آخر، وذلك إمَّا بزوال الشيء الأول عن الشيء الثاني ووصوله إلى الشيء الثالث، نحو: رميت السهم عن القوس إلى الصيد، فالسهم هو الشيء الأول زال عن الشيء الثاني وهو القوس، ووصل إلى الشيء الثالث وهو الصيد، وإمَّا بالوصول وحده، نحو: أخذت عنه حديثًا، فالحديث وصل إلى المحل الثاني وهو

---

(١) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٤٣٢, والجنى الداني: ٢٤٩, ومغني اللبيب: ١/١٧٠.

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب: ٤/٢٢٨, والجنى الداني: ٢٤٢, ومغني اللبيب: ١/١٧٠-١٧١.

(٣) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٢٤٣.

(٤) شرح المفصَّل: ٨/٤٠.

المتكلم، وإمَّا بالزوال وحده نحو: أطعمه عن جوع، وأديتُ عن زيد الدين، فالدين الذي في ذمة مَنْ عليه الدين زال عن ذمته، وما وصل إلى الآخر(١).

ولم يكتفِ ابن يعيش بجعلها حرفًا يفيد معنى المجاوزة إذ ذهب إلى أنَّها قد تأتي اسمًا، فبعد أن ساق الشواهد على إمكانية مجيئها اسمًا، فرَّق بين الحرفية والاسمية إذ قال: " وأمَّا كونها اسمًا فيكون بمعنى الجهة والناحية فتقول جلست من عن يمينه أي من ناحية يمينه وتبين ذلك بدخول حرف الجر عليه لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف مثله، قال الشاعر(٢):

فَلَقَد أراني للرِّماح دَرِيئةً مِن عن يميني تارةً وأمامي

... وكذلك قال الآخر وهو القطامي(٣):

فقلتُ للركب لمَّا أنْ بِهِمُ من عن يمين الحُبَيَّا نظرَةٌ قبلُ

الحبيا: موضع جبل، وعن اسمًا، ولذلك أدخل حرف الجر عليه، والفرق بينها إذا كانت اسمًا وإذا كانت حرفًا أنَّه متى أُعتقِد فيها الاسمية فأدخل عليها حرف الجر وقيل جلستُ من عن يمينه كانت بمعنى الناحية ودلَّت على معنى في نفسها وهو المكان كأنَّك قلت جلست من ناحية يمينه ومكانه، وإذا لم تدخل عليها (من) فإنَّما تفيد أنَّ اليمين موضع لجلوسك على شرط الحرف وإذا كانت اسمًا كانت هي الموضع"(٤).

ولعلَّ ما ذكره ابن يعيش في النص السابق يمكن الاعتراض عليه بما نقله المراديّ عن الفرَّاء وبعض الكوفيين– كما ذكرنا آنفًا– من أنَّ (عن) باقية على حرفيتها إذ قال: " وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنَّ (عن) إذا دخلت عليها (من) باقية على حرفيتها وزعموا أنَّ (من)

---

(١) يُنْظَرُ: شرح العوامل المائة النحوية:١٢٨.

(٢) البيت لقطريّ بن الفجاءة, وهو من شواهد أوضح المسالك:٥٧/٣, وشرح ابن عقيل: ٢٩/٣.

(٣) يُنْظَرُ: ديوانه:٢٨.

(٤) شرح المفصَّل: ٤١/٨.

تدخل على حروف الجر كلها سوى (من واللام والباء وفي) فإن قلت: ما معنى (من) الداخلة على (عن) ؟ قلت: هي لابتداء الغاية"[١]. وعدَّ ابن مالك (عن) زائدة[٢].

ويرى الباحث أنَّ القول باسميتها فيه نظر؛ لأنَّ الأسماء تدخل عليها جميع حروف الجر، لكننا نجد النحويين قصروا المسألة على (من)، وأرجح الرأي القائل بزيادتها، لأنَّنا عندما نقول جلس من عن يمينه لا نحتاج إلى أن نجعل (عن) اسمًا بمعنى (الجهة) فالجهة قد تحققت من لفظة يمينه، وعن زائدة للتوكيد.

ثم بيَّن ابن يعيش الفرق في المعنى بين استعمال (عن) و(من)، فليس لـ(عن)- إذا كانت حرفًا- معنىً سوى المجاوزة، رادًّا – في الوقت نفسه- على القائلين بخروجها إلى معانٍ أُخر، إذ قال : " وتقول أطعمه من جوع وعن جوع فإذا جئت بـ(من) كانت لابتداء الغاية لأنَّ الجوع ابتداء الإطعام وإذا جئت بـ(عن) فالمعنى أنَّ الإطعام صرف الجوع لأنَّ (عن) لما عدا الشيء"[٣].

لكنَّ ما ذكره ابن يعيش في هذا النَّص يمكن الاعتراض عليه، ومن ثمَّ الاعتراض على كلِّ من قال بإثبات معنى المجاوزة لـ(عن) فقط، وذلك بما نصَّ عليه سيبويه، جاء في الكتاب:" وقد تقع (من) موقعها أيضًا، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة"[٤].

وهو معنى تلقفه ابن مالك عن سيبويه إذ قال " ولاشتراك (عن) و(من) في معنى المجاوزة تعاقبا في تعدية بعض الأفعال نحو: كسوته عن عُري ومن عُري، وأطعمته عن جوع ومن جوع، ونزعتُ الشيء عنهُ ومنهُ"[١].

---

(١) الجنى الداني: ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) يُنْظَرُ: التسهيل: ١٦١/٣.

(٣) شرح المفصَّل: ٤١/٨-٤٢.

(٤) الكتاب:٢٢٦/٤.

أمَّا المحدثون فقد اختلفوا بين قائلٍ بإمكانية خروج (عن) عن الدلالة المركزية لها وهي المجاوزة، وقائل بضرورة الثبات على تلك الدلالة وعدم الخروج عنها إلى معانٍ أُخر.

فقد ذهب الأستاذ عباس حسن إلى إمكانية مجيء (عن) بمعنى (من)، إذ قال: " أن تكون بمعنى (من) نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[٢]، أي: من عباده، وهذا أوضح من اعتبارها للمجاوزة، على معنى الصادرة عن عباده"[٣].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الشواهد التي سيقت لإثبات المعاني الأخرى لـ(عن) تحتمل معنى المجاوزة فثمَّة فرق في المعنى بين معنى (عن) والمعاني التي خرجت إليها[٤].

وأحسب أنَّ (عن) قد تخرج عن معنى المجاوزة إلى معانٍ أُخر، يحدِّدها السياق الذي ترد فيه، خلافاً لِمَنْ قصروا معناها على المجاوزة، إذ يمكن أن يرد عليهم بأنَّ اللغة العربية لغة الأساليب المتنوعة والمعاني المتشعبة للفظ الواحد، وليس بصحيح أن نقصر الألفاظ على معانٍ معينة لِما يسبغه ذلك من جمود على اللغة، ولا سيَّما في القرآن الكريم، فإنَّ أسلوبه في استعمال الألفاظ يتحرَّر من قاعدة (الأصل) في مواطن مُتعدِّدة وطريقته تتجاوز ما قد يحاصرها من قيود وصولاً إلى فهم النصّ.

---

(١) شرح التسهيل: ١٥٨/٣.

(٢) الشورى:٢٥.

(٣) النحو الوافي: ٥١٤/٢.

(٤) يُنْظَرُ: معاني النحو: ٤٧/٣-٤٩ .

دلالة (من) على الابتداء في الزمان:

(من) حرف جرٍّ يجرُّ الظاهر والمضمر مبني على السكون إذا لم يله (ال) التعريف وهمزة الوصل[١]، وله معانٍ متعدِّدة[٢]، أوصلها ابن هشام إلى خمسة عشر معنى، منها: ابتداء الغاية[٣].

(١) يُنْظَرُ: الكتاب: ١٥٤/٤-١٥٥, وشرح التصريح: ٦٣٣/١, وهمع الهوامع: ٢٧٦/٢, والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي: ٣١٥.

(٢) يُنْظَرُ: جواهر الأدب: ١٣١, والجنى الداني:٣٠٨.

(٣) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٣٤٩/١.

وقد وقع الخلاف بين النحويين في معنى (من) هذه لابتداء الغاية المكانية فحسب أم للغاية المكانية والزمانية إذ ذهب جمهور البصريين إلى إثبات دلالة (من) لابتداء الغاية المكانية دون الزمانية[١]، جاء في الكتاب: " وأمَّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا"[٢].

وحجة البصريين في ذلك أنَّهم مجمعون على أنَّ (من) في المكان مثل (مُذ) في الزمان، تقول: ما رأيته مُذ يوم الجمعة، وما سرتُ من بغداد، ومثلما لا يجوز: ما سرتُ مُذْ بغداد، كذلك لا يجوز القول: ما رأيته من يوم الجمعة[٣].

غير أنَّ الكوفيين أجازوا استعمال (من) في الزمان فضلاً عن استعمالها في المكان[٤]، وتابعهم في ذلك الأخفش والمبرد وابن درستويه[٥].

وذكروا لمذهبهم هذا شواهد منها قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[٦]

وقول زهير بن أبي سلمى[٧]:

لِمنِ الدِّيار بقُنَّةِ الحجرِ أقَوينَ من حججٍ ومن دَهرِ

بيد أنَّ البصريين تأوَّلوا الشواهد التي ساقها الكوفيون ومَنْ شايعهم، إذ ذكروا أنَّ استدلال الكوفيين بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ لاحجة لهم فيه ؛ لأنَّ التقدير (من تأسيس أول يوم) على

(١) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣١٥, وشرح الرضي على الكافية:٢٦٧/٤, وارتشاف الضرب:١٧١٨/٤, وائتلاف النصرة: ١٤٢.

(٢) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٣) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣١٥.

(٤) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٣١٥, وارتشاف الضرب:١٧١٨/٤, والجنى الداني: ٣٠٨.

(٥) يُنْظَرُ: شرح التصريح : ٦٣٨/١, وهمع الهوامع:٣٧٧/٢.

(٦) التوبة: ١٠٨.

(٧) يُنْظَرُ: ديوانه: ٥٤.

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقالوا في قول زهير: إنَّ الرواية الصحيحة فيه (مُذ حجج ومُذ دهر) أو على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: (من مرِّ حجج ومن مرِّ دهر)[١].

أمَّا ابن يعيش فقد جعل (من) لابتداء كل غاية كما أنَّ (إلى) تمثل نهاية كل غاية، جاء في شرح المفصّل: " فمن ذلك كونها لابتداء الغاية مناظرة لـ(إلى) في دلالتها على انتهاء الغاية لأنَّ كل فاعل أخذ في فعل فلفعله ابتداء منه يأخذ وانتهاء إليه ينقطع، فالمبتدأ تباشرهُ (من) والانتهاء تباشره (إلى) وهو الغالب على استعمال (من) في هذا المعنى"[٢].

وحاكى ابن مالك ما ذهب إليه ابن يعيش، وقال: " تكون (من) أيضًا في ابتداء الغاية في غير مكان ولا زمان، كقولك: قرأت من أوَّل سورة البقرة إلى آخرها، وأعطيتُ الفقراء من درهم إلى دينار، ولذلك قلت: (لابتداء الغاية مطلقًا) ولم أقل في الزمان والمكان"[٣].

ثمَّ حكى لنا ابن يعيش خلاف النحويين في هذه المسألة، فبدأ بقول البصريين، وأورد شواهد أخرى غير التي ذكروها، إذ قال: "ولا تكون (من) عند سيبويه إلّا في المكان وأبو العباس المبرد يجعلها ابتداء غاية وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريين فتقول خرجت من الكوفة وعجبتُ من فلان، وفي الكتاب من فلان إلى فلان، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[٤] أي من دار أهلك...وقال: ﴿نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾[٥]فمن الشجرة والشاطئ لابتداء غاية النداء"[٦].

---

(١) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣١٦, م٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور:٤٨٩/١.

(٢) شرح المفصّل: ١٠/٨.

(٣) شرح التسهيل: ١٣٣/٣.

(٤) آل عمران: ١٢١.

(٥) القصص: ٣٠.

(٦) شرح المفصّل: ١٠/٨-١١.

ثم ذكر رأي الكوفيين ومن شايعهم، إذ قال: " وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان وهو رأي أبي العباس المبرد وابن درستويه من أصحابنا، كمُذ ومُنذُ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[١]، وبقول الشاعر[٢]:

لِمنِ الدِّيار بقُنَّةِ الحجرِ أقَوينَ من حججٍ ومن دَهرِ"[٣]

ثمّ علَّق على تأويل البصريين للآية المباركة والبيت الشعري، فقال: " ومَنْ لا يرى استعمالها في الزمان يتأوَّل الآية بأنَّ ثمَّ مضافًا محذوفًا تقديره من تأسيس أول يومٍ، ومن مرِّ حجج ومرِّ دهر، فهذا فيه دلالة على استعمالها في غير المكان لأنَّ التأسيس والمرَّ مصدران وليسا بزمانين وإن كانت المصادر تُضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها"[٤].

ولعلَّ ما يمكن أن نستقيه من هذا النّص أنَّ ابن يعيش قد استقرَّ الرأي عنده على أنَّ (من) تأتي في ابتداء الغاية المكانية والزمانية وغيرها، وحسبنا دليلاً على ما نزعم أنَّهُ لم يرتضِ تأويل البصريين للشواهد التي ساقها الكوفيون وأشياعهم لإثبات مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية.

وأخال أنَّ ما جعل ابن يعيش يستحسن رأي الكوفيين هو يقينهُ أنَّ هذا الرأي إنَّما هو رأي بصري تبنَّاه الكوفيون، ومن ثمَّ فإنَّه يشعر بالاطمئنان الى أنَّه لا يخرج عن دائرة المرجعية المذهبية البصرية التي طالما دار فلكها.

وهذا الذي ذهب إليه ابن يعيش مهتديًا بمذهب الكوفيين ومن شايعهم أقرَّ به غير واحد من النحويين، منهم الرضيّ[٥]، وكذا صنع أبو حيان، إذ انتقد البصريين لتأويلهم ما كَثُر وروده في لسان العرب بقوله: " ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وقد كَثُر ذلك في كلام

---

(١) التوبة: ١٠٨.

(٢) سبق ذكره .

(٣) شرح المفصّل: ٨/١١.

(٤) المصدر نفسه: ٨/١١-١٢.

(٥) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية: ٤/٢٦٤.

العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح وتأويلهم ما كَثُر وجوده ليس بجيد"[١].

أمَّا المحدثون فقد كان لهم قولهم في هذه المسألة، إذ ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ (من) في الشواهد السابقة جاءت بمعنى الابتداء، إذ قال: "إنَّ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل شيئاً ممتداً ويكون أصلاً للممتد، فإنَّ ذلك في ابتداء الغاية وليس في عموم الابتداء... فقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[٢] (من) فيه للابتداء فبدأ التأسيس على التقوى أوَّل يوم، فهي لابتداء وقوع الحدث"[٣].

وعندي أنَّ ما ذكره الدكتور فاضل السامرائي فيه نظر؛ لكون كل فعل مؤلفًا من حدث وزمان وكل حدث له موقع، ولكليهما (الحدث والزمان) ابتداء، والابتداء هو المعنى الأساس لـ(من) والغاية (الزمانية أو المكانية) نوعان من معانيها فلا بُدَّ إذاً من تحديد هذه الغاية حتى يتم المعنى.

وردَّ الدكتور خليل بنيان رأي البصريين قائلًا: " الذين لا يجيزون دخول (من) على الزمان إنَّما يحجرون على الناس القول: (صمتُ من أول الشهر إلى آخره)، و(عملنا من الصباح إلى المساء)، ونحو ذلك، ولا وجه لهذا التقييد... ولسنا ندري على أي وجه يبيحون القول: (سرتُ من مكان كذا إلى مكان كذا)، ولا يجيزون (سرتُ من الصباح إلى المساء) والحدث... يمتدُ في الزمان كامتداده في المكان"[٤].

والذي يظهر لي بعد ما سبق ذكره من آراء النحويين في دلالة (من) على الابتداء في الغاية الزمانية أنَّ ما توافر عليه الكوفيون من شواهد هو الأنسب في هذا المقام، في حين عمد البصريون إلى التأويل الذي لا طائل من ورائه، ومن ثمَّ لم تسعفهم الصنعة الاعرابية والإيغال في التأويل

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٧١٨/٤.

(٢) التوبة: ١٠٨.

(٣) معاني النحو: ٦٦/٣.

(٤) النحويون والقرآن: ٢٤.

الذي غالباً ما يُخرج هذا الشاهد أو ذاك عن المعنى المراد والمقصود، إلى معنى سمج يكتنفه الغموض والإبهام.

وليت النحويين البصريين التفتوا إلى قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[1] فهذا الشاهد وأضرابه قد اقترنت فيه (من) بـ(قبل وبعد) ولا مرية في أنَّ (من) لابتداء الغاية في الزمان؛ لأنَّ (قبل وبعد) ظرفا زمان ومن ثمَّ يجب أن يقرَّ المعارضون من البصريين بذلك لأنَّ تخريجها على الزيادة لا يتناغم وأصولهم التي أصَّلوها هم أنفسهم، إذ حجروا زيادة (من) إلّا في سياق النفي أو الاستفهام ومن ثمَّ ألفيناهم مشدوهين بإزاء هذا الشاهد الذي اعتاص عليهم توجيهه الوجهة السديدة.

دلالة زيادة (من) :

(١) الروم: ٤.

استقرّ الرأي عند النحويين أنَّ (من) ترد مزيدة في بعض المواطن بشروط **أولها:** أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام بـ(هل)، **وثانيها:** أنْ يكون مجرورها نكرة، **وثالثها:** أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً[١].

ويكاد النحويون يجمعون على هذا المعنى الذي سجلوه في مظانِّهم المختلفة، إلَّا أنَّهم اختلفوا في شروط زيادتها، فمذهب سيبويه ومنْ تبعه من جمهور البصريين أنَّها لا تعمل إلّا إذا توافرت فيها الشروط المتقدمة أجمع[٢]، إلَّا أنَّ المبرِّد خالفهم فيما ذهبوا إليه، إذ ذكر أنَّها ليست زائدة؛ لأنَّها تفيد معنىً وهو الاستغراق[٣]، بيد أنَّه صرّح في موطن آخر بزيادتها، جاء في (المقتضب): "وأمَّا الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلَّمتُ من أحدٍ"[٤].

أمَّا الكوفيون فلم يشترطوا لزيادتها أن تُسبق بنفي أو شبهه، بل اكتفوا بأن يكون مجرورها نكرة مستدلين بما حُكي عن العرب **[قد كان من مطر]**[٥].

في حين أجاز الأخفش، والكسائي وهشام زيادتها مطلقًا[٦]، وساقوا الشواهد للتدليل على مذهبهم، نحو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٧].

و(من) الزائدة لها فائدتان[١]:

---

(١) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٣٥٥/١-٣٥٦, وشرح ابن عقيل: ١٦/٣-١٧, والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي: ٣١٦-٣١٧.

(٢) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية:٢٦٨/٤, وارتشاف الضرب:١٧٢٣/٤, وشرح ابن عقيل:١٦/٣-١٧, وهمع الهوامع:٣٧٩/٢.

(٣) يُنْظَرُ: المقتضب: ١٨٣/١.

(٤) المصدر نفسه:١٣٧/٤.

(٥) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفرَّاء: ١٠٣/٢, والمقتصد: ٨٢٤/٢, والجنى الداني: ٣١٨, وهمع الهوامع: ٣٧٩/٢.

(٦) يُنْظَرُ: معاني القرآن للأخفش: ١٠٥/١, وارتشاف الضرب:١٧٢٣/٤, والجنى الداني:٣١٨.

(٧) الأحقاف: ٣١.

١. التنصيص على العموم، وهي الداخلة على اسم نكرة نحو: ما جاءني من رجل.

٢. توكيد العموم وهي الداخلة على لفظة صيغتها صيغة عموم، نحو: (أحد، وديَّار).

وإلى ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، في بيان دلالة (من) الزائدة، وشروط ورودها، جرى ابن يعيش، ثمَّ فصَّل القول فيها، جاء في (شرح المفصّل): " وتكون (من) زائدة كقوله: وما بالربع من أحدٍ[٢]. وإنَّما تزاد في النفي مخلصة للجنس مؤكدة معنى العموم وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط (أحدها) أن تكون مع النكرة (والثاني) أن تكون عامّة (والثالث) أن تكون في غير الموجب وذلك نحو: ما جاءني من أحد ألا ترى أنَّه لا فرق بين قولك ما جاءني من أحد وبين قولك ما جاءني أحد لأنَّ (أحد) يكون للعموم"[٣].

والملاحظ على هذا النص أنَّ ابن يعيش حاول أن يستنطق ما صدر عن سيبويه من نصوص، ومن ثمَّ وضع الشروط الثلاثة. ولعلَّ المتتبع لأمثلة سيبويه التي نصَّ فيها على زيادة من يلحظ أنَّه لم يذكر تلك الشروط، بل ساق الأمثلة على زيادة (من)[٤]، ثمّ إنَّ النحويين فهموا هذه الشروط من تلك الأمثلة.

لذا فإنَّ المرادي لم يطمئن للشروط التي نقلها ابن يعيش عن سيبويه، ومن ثم اعترض على الشرط الثاني، إذ قال: "وفي اشتراط كون النكرة عامة نظر، لأنَّها قد تزاد مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم"[٥].

وأضاف ابن يعيش أنَّ (من) تفيد معنى استغراق الجنس بيد أنَّ فيها معنى الابتداء، جاء في شرح المفصّل، في سياق كلامه على قولهم: (ما جاءني من رجلٍ): " فقال الأكثر لا تكون زائدة

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني:٣١٦, والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي:٣١٧.

(٢) البيت للنابغة الذبياني, وهو في الديوان:٣٤. وتمامه:

وقفت فيها أصيلاً كي أسألها عيَّت جواباً وما بالربع من أحدِ

(٣) شرح المفصَّل: ١٣/٨.

(٤) يُنْظَرُ: الكتاب:١٣٠/٢, ٢٧٦, ٣١٥-٣١٦, و٢٢٥/٤.

(٥) الجنى الداني: ٣١٩.

على حد زيادتها مع أحد لأنَّها قد أفادت استغراق الجنس إذ قد يُقال ما جاءني رجل ويراد به نفي رجل واحد من هذا النوع وإذا قال (من رجل) استغرق الجميع، وعندي يجوز أن يقال ما جاءني من رجل على زيادة (من) كما يكون كذلك في ما جاءني من أحد وذلك أنَّه كما يجوز أن يُقال ما جاءني رجل ويراد به نفي واحد من النوع كذلك يجوز أن يُقال ما جاءني رجل ويراد به نفي الجنس كما تنفيه بقولك ما جاءني أحد فإذا أدخل (من) فإنّما تدخلها توكيداً لأنَّ المعنى واحد وإنَّما يزاد (من) لأنَّ فيه تناول البعض كأنَّه يقول ما جاءني زيدٌ ولابكرٌ ولا غيرهما من أبعاض هذا الجنس فالنفي بـ(من) مفصّلاً وبغير (من) مجملاً فإذا قلت ما جاءني رجل وأردت الاستغراق ثم قلت ما جاءني من رجل كانت (من) زائدة فأمَّا إذا قلت ما جاءني من أحد ف(من) زائدة لا محالة للتأكيد لأنَّ (من) لم تفد الاستغراق لأنَّ ذلك كان حاصلاً من قولك ما جاءني من أحد ... وأمَّا زيادتها لاستغراق الجنس في قولك ما جاءني من رجلٍ فإنَّما جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجيء إلى آخر الرجال ومن هنا دخلها معنى استغراق الجنس"[1].

فقد أفادت (من) ههنا تأكيد استغراق الجنس ففي قولنا: ماجاءني من رجل، وما جاءني من أحد، أفاد ذكر كلمة(رجل) و (أحد) استغراق الجنس قبل دخول (من) فلمَّا جاءت أكَّدت هذا المعنى؛ لأنَّه لو قلنا: (ما جاءني رجل) لاحتمل الكلام وجوهًا منها نفي الوحدة كأنَّه قيل: ما جاء رجل واحد بل أكثر من رجل، أو أن تكون نصًّا في استغراق الجنس كأنَّه قيل: ما جاءني من جنس الرجال أحد.

فلمَّا دخلت (من) أذهبت هذه الاحتمالات وأكَّدت معنى العموم واستغراق الجنس.

ثُمَّ ردَّ ابن يعيش مذهب الكوفيين والأخفش القائلين بإمكانية مجيء (من) زائدة في حيِّز الإيجاب، متأوِّلًا شواهدهم التي ساقوها على ما ذهبوا إليه تأويلاً يُخرجها عن مجيء (من) زائدة في كلام موجب أو دخولها على معرفة ممَّا يثبت أنَّه يعتد بالشروط التي تمسك بها جمهور البصريين، جاء في شرح المفصَّل: " لذلك لا يرى سيبويه زيادة (من) في الواجب لا تقول جاءني من رجلٍ كما لا تقول جاءني من أحدٍ لأنَّ استغراق الجنس في الواجب محال إذ لا يُتصوّر مجيء جميع

(١)شرح المفصّل: ٨/١٣.

الناس، ويُتصوَّر ذلك في طرف النفي وقد أجاز الأخفش زيادتها في الواجب فيقول جاءني من رجلٍ واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[1] ... فـ(من) هنا غير زائدة بل هي للتبعيض أي كلوا من اللحم دون الفرث والدم فإنَّه محرم عليكم، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[2] فإنَّ (من) للتبعيض أيضًا"[3].

وقد خالف ابن مالك ابن يعيش ومن قبله الجمهور فيما ذهبوا إليه، إذ أجاز زيادة (من) من دون قيد أو شرط، موافقًا في ذلك الأخفش ومن شايعه، يقال: " وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرّها المعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثراً، فمن النثر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[5]... ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمرو بن أبي ربيعة[6]:

وينمى لها حُبُّها عندنا فما قال من كاشحٍ لم يضر

أراد فما قال كاشح لم يضر..."[7]

في حين تابع غير واحد من النحويين ابن يعيش فيما ذهب إليه، إذ لم يرتضوا ما ذهب إليه الأخفش ومن شايعه، ومن ثمَّ تأوّلوا الشواهد التي سيقت بما يخرج بـ(من) عن الزيادة الى معانٍ أُخر[8].

---

(١) المائدة: ٤.

(٢) البقرة : ٢٧١.

(٣) شرح المفصّل: ١٣/٨.

(٤) الأنعام : ٣٤.

(٥) الكهف: ٣١.

(٦) يُنْظَرُ: ديوانه: ٩٩.

(٧) شرح التسهيل: ١٣٨/٣.

(٨) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية:٢٨٦/٤, والبحر المحيط:٣٣٢/٨, والبرهان في علوم القرآن:٤٢٣/٤-٤٢٧.

أمَّا المحدثون فلم يزيدوا شيئًا ذا بال، إلَّا أنَّ ممَّا يشار إليه في هذا المقام أنَّ أحدهم ذهب إلى أنَّ زيادة (من) كزيادة الباء في بعض المواطن، إذ تزاد (من) فلا تخرج عن وظيفتها النحوية فتجرّ الاسم الواقع بعدها، ولا تكون زائدة من حيث الدلالة؛ لأنَّها إنَّما دخلت لتؤدي معنىً، ولا يفهم هذا المعنى من دونها(١).

والذي يقتضيه النظر: أنَّ زيادة (من) في سياق النفي أو النهي والاستفهام تتجاذبه جهتان، **الأولى** ما تقتضيه الصنعة الإعرابية وذلك بلحاظ ما أصَّله النحويون من أنَّه لا بُدَّ لكل مسند من مسند إليه سواء أكان ذلك مبتدأ أم فاعلاً أم نائب فاعل، تقول: (ما زارني من رجلٍ) و(ما من طالب حاضر)، فلكي يكتمل ركنا الجملة احتاجوا إلى زيادة (من)، فالمسألة لا تعدو أن تكون لفظية محضة، إذ روعي فيها طرفا الإسناد. أمَّا الجهة **الثانية** المنظور إليها فهي جهة ما يعتور ما اقترنت به (من) من مسحة دلالية، وملاك الأمر في ذلك أنَّ زيادة (من) يفضي إلى تناول الجنس كلَّه ومن ثمَّ يدخل في النفي، ألا ترى أنَّك تقول: (ما زارني رجل بل رجلان)، ولو قلت: (ما زارني من رجل بل رجلان) لم يكن سائغاً؛ لأنَّك نفيت الجنس كلَّه بـ(من) ومن ثمَّ لا يجوز أن تعطف بـ(بل) . وهذا المعنى المستقى من زيادة (من) ليس بدعا بل له نظائر في العربية، تقول: (لارجلٌ حاضرًا بل رجلان) فتنفي الوحدة، وتقول: (لا رجلَ حاضرٌ) فتنفي الجنس كلَّه، ولا يجوز العطف بـ(بل) في هذا الموطن كما لم يجز في (ما زارني من رجل).

أمَّا اقتران (من) بألفاظ دالَّة بنفسها على استغراق الجنس كـ(أحد) فالظاهر أنَّها زائدة عند اقترانها به، وإن كان دالاً على استغراق الجنس، فإذا قلت (ما زارني أحد) أفادت (أحد) العموم وكان المعنى: ما زارني من هذا الجنس أحد، فإذا قلت: (ما زارني من أحدٍ) أفادت فضل توكيد للعموم الموجود في لفظ (أحد).

---

(١) يُنْظَرُ: العلامة الإعرابية: ٣٤٧-٣٤٨.

دلالة (من) على بيان الجنس:

ذكر أغلب النحويين أنَّ واحدًا من معاني (من) الجارَّة هو بيان الجنس[١]، قال الرمانيّ: " وتكون للجنس وذلك نحو قولك: هذا ثوب خزٍّ و باب من ساجٍ أي من هذا الجنس، قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[٢]، أي: الرجس الوثني"[٣].

ومضى إلى ذلك الزمخشري[٤]، وكذا صنع العكبري إلَّا أنَّه أرجع معناها إلى ابتداء الغاية، إذ قال: "(من الأوثان) (من) لبيان الجنس: أي اجتنبوا الرجس من هذا القبيل، وهو بمعنى ابتداء الغاية هنا"[٥].

أمَّا ابن يعيش فقد كانت له وقفة مع هذه المسألة، جاء في (شرح المفصَّل): " وكونها لتبيين الجنس كقولك ثوب من صوف وخاتم من حديد ورُبَّما أوهم هذا الضرب التبعيض ولهذا قلنا مرجعها إلى شيء واحد ومنه قوله تعالى:﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[٦] وذلك أنَّ سائر الأرجاس يجب أن تُجتنب وبيَّن المقصود بالاجتناب من أي الأرجاس واعتباره أن يكون صفة لِما قبله وأن يقع موقعه (الذي)، ألا ترى أنَّ معناه فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن وقد حمل بعضهم الآية على القلب أي الأوثان من الرجس وفيه تعسف من جهة اللفظ والمعنى واحد"[٧].

---

(١) يُنْظَرُ: الأزهية:٢٢٥, وشرح التسهيل:١٣٤/٣, ورصف المباني: ٣٨٨, وارتشاف الضرب:١٧١٩/٤, وشرح التصريح: ٦٣٧/١.

(٢) الحج: ٣٠.

(٣) معاني الحروف : ٩٧.

(٤) يُنْظَرُ: الكشَّاف: ١٩١/٤.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٢/٢.

(٦) الحج: ٣٠.

(٧) شرح المفصَّل: ١٢/٨.

وعند إنعام النظر في نصّ ابن يعيش المتقدم يتبين لنا أنَّه أجاز أن تقع (من) لبيان الجنس إلَّا أنَّه أشار إلى إشكالية تقاربها في المعنى مع (من) التي للتبعيض، وصعوبة التمييز بينهما، لكنَّه أوضح أنَّ

ثمَّة علامتان تتماز بهما (من) التي لبيان الجنس عن تلك التي للتبعيض، هما: وقوعها صفة لما قبلها، وأن يقع موقعها (الذي)

ولعلَّ الاعتبارات التي وضعها ابن يعيش للتفريق بين (من) المبينة للجنس، والتبعيضية، قد روعيت من لدن النحويين المتأخرين، إذ قرروا: أنَّ علامة (من) الدَّالة على الجنس أن يصحَّ وضع (الذي) موضعها إذا بيّنت معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[1]، أي: الذي هو الأوثان، فإن بيَّنت نكرة فهي ومجرورها في موقع جملة تقع صفة لها، كما في قوله تعالى:﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[2]، فـ(من ذهب) بيان لأساور، أي: هي من ذهب[3].

وكي يتخلص ابن يعيش من تلك الإشكالات ألفيناه يُحيلنا إلى كلام له في موطن سابق أرجع فيه جميع معاني (من) إلى ابتداء الغاية[4]، في نزعة بصرية واضحة تدافع عن حقيقة أنَّ الأصل في الأداة أنْ تدل على معنى واحد وإن فُهم تعدّد في المعنى فللأصل يعود.

ثُم أورد ابن يعيش مقولة لسيبويه ذكرها في باب من أبواب الكتاب[5]، وجَّه النحويون فيها معنى (من) أنَّها لبيان الجنس، كشاهد نثري لإثبات ما ذهبوا إليه[6].

---

(١) الحج: ٣٠.

(٢) الكهف: ٣١.

(٣) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٣١٠, والبرهان في علوم القرآن: ٤١٧/٤, وشرح التصريح: ٦٣٧/١.

(٤) يُنْظَرُ: شرح المفصّل: ١٠/٨.

(٥) يُنْظَرُ: الكتاب: ١٢/١, والعنوان في الكتاب: **((هذا باب ما الكلم من العربية))**.

(٦) يُنْظَرُ: شرح كتاب سيبويه للرماني: ١٠٤/١, والأزهية:٢٢٦.

إذ قال: "وقد قيل في قول سيبويه هذا باب ما الكلم من العربية إنَّه من هذا الباب لأنَّ الكلم قد تكون عربية وغير عربية فبيَّن جنس الكلم بأنَّها عربية"(١).

وقد ألمح الرضيّ إلى الفرق الدلالي بين استعمال (من) بمعنى بيان الجنس والتي للتبعيض، جاء في شرح الرضيّ على الكافية: " قوله " للتبيين"، ... وتعريفها بأنَّ يكون قبل (من)، أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيرًا له... كما يقال، مثلا، للرجس: إنَّه الأوثان، ولعشرين إنَّها الدراهم، في قولك: عشرون من الدراهم،... بخلاف التبعيضية، فإنَّ المجرور لا يُطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده ، لأنَّ ذلك المذكور بعض المجرور"(٢).

ولم يرتضِ ابن عصفور القول إنَّ (من) قد تأتي لبيان الجنس، إذ أطال الوقوف عند الشواهد التي ساقها القائلون بإمكانية مجيئها لبيان الجنس، وضعَّف حججهم، ثُم خرَّج شواهدهم على غير بيان الجنس، إذ قال: "أمَّا قوله تعالى:Π**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**O(٣)، فهو يتخرج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الأوثان، فكأنَّه قال: فاجتنبوا من الأوثان الرجس الذي هو العبادة، لأنَّ المحرم من الأوثان إنَّما هو عبادتها... وتكون (من) غاية مثلها في قوله: أخذته من التابوت، ألا ترى أنَّ اجتناب عبادة الأوثان ابتداؤه وانتهاؤه في الوثن"(٤).

ثُمَّ خرَّج شواهد أخرى على أنَّ (من) فيها تبعيضية(٥). ثمَّ استقّر الرأي عنده أنَّها ليست للتبعيض، إذ قال :" فإذا أمكن أن يخرج جميع ما أورده على ما ثبت واستقرّ في (من) كان أولى من أن يثبت لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين"(٦).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ المرادي نقل لنا إنكار أكثر المغاربة مجيء (من) لبيان الجنس(١).

---

(١) شرح المفصَّل: ١٢/٨.
(٢) شرح الرضيّ على الكافية:٢٦٦/٤.
(٣) الحج: ٣٠.
(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٩١/١-٤٩٢.
(٥) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٤٩٢/١.
(٦) المصدر نفسه: ٤٩٢/١.

وذهب صاحب المغني إلى أنَّ من معاني (من) بيان الجنس، إذ قال: " وكثيرًا ما تقع بعد ما ومهما وهما بها أولى لإفراط إبهامها، نحو:Π**مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا**O(٢)...، Π**مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ**O(٣) "(٤).

ولمَّا كان المحدثون قد تابعوا القدماء فيما ذهبوا إليه من إثبات معنى (بيان الجنس) لـ(من) آثرنا أن نكتفي بما تقدَّم، وقد تحصَّلت لدينا نتيجة مستقاة ممَّا قدَّمنا هي أنَّ (منْ) قد تأتي بمعنى بيان الجنس في بعض المواطن، وأمَّا ما قاله المنكرون لهذا المعنى، فلا وجه لصحته، وليس له حظّ على أرض الواقع، إذ إنَّ السياق الذي ترد فيه هو ما يحدد معناها في هذا الموطن أو ذاك.

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٣١٠.

(٢) فاطر: ٢.

(٣) الأعراف: ١٣٢.

(٤) مغني اللبيب: ٣٤٩/١, ويُنْظَرُ: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: ٣١٦.

دلالة منْذُ ومُذ :

(منْذُ ومُذ)، لفظان يتأرجحان بين الاسمية والحرفية عند أغلب النحويين، فإن كانا حرفين جرَّا ما بعدهما، وإن كانا اسمين ارتفع ما بعدهما[١]، والأغلب على (مُذ) الاسمية، وعلى (مُنْذُ) الحرفية؛ لأنَّ (مُذْ) دخلها الحذف، والأصل فيها مُنْذُ، والحذف إنَّما يكون في الأسماء[٢].

وكانت دلالة (منْذُ ومُذ) في حال كونهما اسمين موضع جدل على طول الدرس النحوي العربي، ولم يكن ابن يعيش بمنأى عن هذا الجدل الذي دخل فيه القوم، إذ كانت شخصيته واضحة المعالم في المسألة، غير أنَّه حاول بادئ الأمر أن يضعنا أمام الفهم العام لـ(منْذُ ومُذ)، إذ قال: " وأمَّا الفرق بينهما من جهة المعنى فإنَّ مُذ إذا كانت حرفًا دلَّت على المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها نفسها نحو قولك: زيد عندنا مُذ شهر على اعتقاد أنَّها حرف وخُفض ما بعدها فالشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار في ذلك المكان بدلالة (مُذ) على ذلك، وأمَّا إذا كانت اسمًا ورفعت ما بعدها دلَّت على المعنى الكائن في نفسها نحو قولك: ما رأيته مُذ يوم الجمعة فالرؤية متضمنة مُذ وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤية، وهو يوم الجمعة كأنَّك قلت الوقت الذي حصلت فيه الرؤية يوم الجمعة" [٣].

يضعنا هذا النَّص أمام الفهم العام لـ(منْذُ ومُذ) عند ابن يعيش الذي يتمثل بالآتي:

- ❖ إنَّ الدلالة المستفادة منهما في حال كونهما حرفين هي أنَّ المعنى كامن فيما دخلتا عليه.
- ❖ الدلالة المستفادة منهما في حال كونهما اسمين هي أنَّ المعنى كامن فيهما.

ثُمَّ استقصى ابن يعيش وأفاض في سطر آراء النحويين المتقدمين وناقشهم في مذاهبهم مذهبًا مذهبًا، وكما هو آت:

---

(١) يُنْظَرُ: معاني الحروف : ١٠٣-١٠٤, ورصف المباني: ٣١٥.

(٢) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٣٠٤, ومغني اللبيب: ٣٦٧/١.

(٣) شرح المفصّل: ٤٥/٨.

المذهب الأوَّل: يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ الاسم المرفوع بعدهما إنَّما رُفع بفعلٍ محذوفٍ، وتقديره في قولنا: مُذ يومان، مُذ كان يومان، أو مُذ مضى يومان، وعندها يكون الكلام جملة واحدة، ومُذ ومُنذُ ظرفان مضافان إلى الجملة، وهو رأي الكسائي وقوم من الكوفيين(١).

وقد ردَّ ابن يعيش هذا الرأي، إذ قال: " وذلك ضعيف لأنَّ منذ لابتداء الغاية في الزمان فلا يقع بعدها إلا الزمان فإذا وقع بعدها فعل فإنَّما هو على تقدير زمان محذوف مضاف إلى الفعل، فإذا قلت ما رأيته مُذ كان كذا فالتقدير مُذ زمان كان كذا فحُذِف المضاف وأُقيم الفعل مقامه خبرًا ولذلك قال سيبويه وممَّا يضاف إلى الفعل قوله مُنذُ كان كذا(٢)، وليس مراده أنَّ مُذ مضافة إلى الفعل لأنَّ الفعل لا يضاف إليه إلَّا الزمان، فلو كانت مذ مضافة إلى الفعل لكانت اسمًا، ومُذ إذا كانت اسمًا لم تكن إلَّا مبتدأً"(٣).

فهم – أعني الكوفيين– لاعتقادهم بأنَّ مُذ مركبة من (من، وإذ) أعطوا مُنذُ ومُذ، حكم (إذ)، لذا رُفع الاسم بعدهما بتقدير فعل؛ لأنَّ الفعل يَحسُن بعد (إذ)(٤).

ومن هنا جاء ردُّ ابن يعيش أنَّ (مُذ) إذا كانت اسمًا فإنَّ لها الصدارة في الكلام بخلاف (إذ)، فهي لا تكون إلَّا مبتدأً فضلاً عن أنَّ (إذ) تُضاف إلى المبتدأ كما تُضاف إلى الفعل "فليس تقدير المحذوف فعلا بأولى من أن يكون اسمًا مبتدأً وأمَّا قولهم إنَّه يستعمل بعدها الفعل كثيراً نحو رأيته مُذ يوم قَدِمَ ونحو ذلك فهو عندنا على حذف مضاف"(٥).

وهذا أفضى إلى جعل هذا الرأي لا يصمد أمام النقد العلمي.

---

(١) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٢٦, وشرح التسهيل: ٢١٧/٢, وشرح الرضي على الكافية:٢٠٩/٢.

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب: ١٢٢/٣.

(٣) شرح المفصّل: ٤٦/٨.

(٤) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف: م :٥٩/ ٣٢٧.

(٥) شرح المفصّل: ٤٦/٨.

وقد اختار السهيلي، وابن مضاء هذا المذهب[١]، وعلى هذه الشاكلة مضى ابن مالك، وتلمَّس الأدلة لتسويغ هذا المذهب، إذ قال: " والصحيح عندي أنَّهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذف صدرها، والتقدير: مُذ كان يومُ الجمعة ومُذ كان يومان... وإنَّما اخترته لأنَّ فيه إجراء مُذْ ومُنذُ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ، إنْ ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف، وفيه أيضًا تخلُّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط"[٢].

المذهب الثاني: أنَّ الاسم الذي يرتفع بعد مُنذُ و مُذْ إنَّما يرتفع بمبتدأ محذوف، وهذا مذهب الفرّاء وبعض الكوفيين، ولعلَّ ما جعلهم يذهبون هذا المذهب هو قناعتهم بأنَّ (مُنذُ) مركَّبة من (من) و(ذو) التي بمعنى (الذي)[٣].

وهذا الرأي رفضه ابن يعيش، إذ قال في ردِّه: "ذو في لغة طي توصَل بالفعل والفاعل كما توصَل بالمبتدأ والخبر، فليس تقدير المحذوف مبتدأ بأولى من أن يكون فعلاً، فتعيين الصلة مبتدأ وخبراً دون الفعل تحكم مع أنَّ حذف المبتدأ إذا كان صلة وهو العائد قبيح إنَّما جاز منه ألفاظ شاذة تُسمع ولا يُحمل عليها ما وُجد عنه مندوحة"[٤].

فقد جعل ابن يعيش من عدم اقتصار مجيء الصلة على المبتدأ والخبر اشتماله للفعل والفاعل، فضلاً عن أنَّ حذف المبتدأ العائد قبيح، وما جاء منه شاذاً دليلاً على ضعف هذا الرأي وبطلانه.

وقد تابع غير واحد من النحويين ابن يعيش فيما ذهب إليه، إذ رفضوا المذهبين المتقدمين، ومنهم ابن عصفور[٥]، والرضي، الذي قال: " وأثر التَّكلف على المذهبين: ظاهر لايخفى، وينبغي

---

(١) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ١٤١٨/٣, ومغني اللبيب: ٣٦٨/١, وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.
(٢) شرح التسهيل: ٢١٧/٢.
(٣) يُنْظَرُ: معاني الحروف: ١٠٤, وارتشاف الضرب: ١٤١٨/٣, وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.
(٤) شرح المفصّل: ٤٦/٨.
(٥) يُنْظَرُ: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٦٠/٢.

ألَّا تكون (مُنذُ) الجارَّة على المذهبين مركَّبة، إذ يتعذَّر التأويلات المذكورة في الجارَّة، بل تكون حرفًا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم"[١].

وكان أبو حيان من أشدِّ الرافضين لهذين المذهبين بقوله: " وهذان المذهبان سخيفان"[٢].

المذهب الثالث: أنَّ (مُنذُ) و(مُذْ) خبران والمرفوع مبتدأ، ومعناهما ههنا هو معنى الظرف، فإذا قلت: ما رأيته مُذ يومان، كان المعنى: بيني وبين لقائه يومان، وهو رأي ينسب إلى الأخفش والمبرد والزجاجي وجماعة من البصريين[٣].

ويبدو أنَّ ابن يعيش لم يجد ما يردُّ به هذا الرأي، فاكتفى ببيانه مما يجعله محتمل القبول عنده، ولاسيَّما أنَّه ذكره بعد أن ذكر الرأي الأصوب من وجهة نظره وهو قول البصريين الذي يمثل الدلالة الرابعة[٤] .

وأنكر الخضريّ مجيء (مُذ) بمعنى (بين بين) لأنَّ " هذا التفسير لا يطَّرد فيما إذا قلت يوم الأحد: ما رأيته مُذ يوم الجمعة؛ لأنَّ بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط"[٥].

المذهب الرابع: أنَّ الاسم المرفوع بعد (مُنذُ) و(مُذْ) خبر لهما معناهما: (الأمد)، إذا كان الزمان حاضرًا ومعدودًا، وأوَّل المدّة، إذا كان الزمان ماضيًا، ويكون المعنى في قولنا: ما رأيته مُنذُ يومان: أمَدُ انقطاع الرؤية، أمَّا في قولنا: ما رأيته مُنذُ يوم الجمعة، فيكون المعنى: أوَّل انقطاع الرؤية يوم الجمعة، وهذا مذهب البصريين[٦].

وقد تابع ابن يعيش البصريين، كدأبه في تعاطيه لهذه المسألة، وصوَّب رأيهم هذا، ويبدو أنَّه وجد براهينهم القوية تدفع لمتابعتهم، إذ قال: "والصواب ما ذهب إليه البصريون من أنَّ ارتفاعه بأنَّه

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٠٩-٢١٠.
(٢) ارتشاف الضرب: ٣/١٤١٥.
(٣) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٥٠٢, ومغني اللبيب: ١/٣٦٧, وهمع الهوامع: ٢/١٦٦.
(٤) يُنْظَرُ: شرح المفصّل: ٨/٤٨.
(٥) حاشية الخضري: ١/٢٣٣.
(٦) يُنْظَرُ: المقتضب: ٣/٣٠, والأصول في النحو: ٢/١٣٧, وشرح التسهيل: ٤/٩٤.

خبر والمبتدأ مُنذُ ومُذ، فإذا قلت ما رأيته مُذ يومان، كأنَّك قلت: ما رأيته مُذ ذلك يومان فهما جملتان على ما تقدَّم، وإنَّما قلت: إنَّ مُذ في موضع مرفوع بالابتداء لأنَّه مُقدَّر بالأمد والأمد لو ظهر لم يكن إلَّا مرفوعًا بالابتداء وكذلك ما كان في معناه"(١).

غير أنَّه ميَّز بين دلالتين لهما في ضوء هذا المذهب، أحدهما: تعريف ابتداء المدّة من غير تعرّض للانتهاء، وذلك إذا وقع الاسم بعدهما معرفة، نحو قولك: ما رأيته مُذ يومُ الجمعة(٢).

والآخر: تعريف المدّة كلّها وذلك إذا وقع الاسم بعدهما نكرة، نحو قولك: ما رأيته مُذ يومان، فهو يشتمل المدَّة كُلّها(٣).

وقد ارتضى ابن عصفور هذا المذهب، بقوله: " وزعم الفارسي وأبو بكر أنَّه خبر مبتدأ وأنَّ التقدير: مُدَّة ذلك يومان، وهذا أولى؛ لأنَّه يطَّرِد ولا ينكسر أصلاً"(٤).

ولم يفرِّق الخضري بين الزمن الحاضر والماضي عند مجيئها بهذا المعنى وكذا في المعدود(٥).

وقبل مغادرة هذا السجال الذي وقع بين النحويين القدماء، والانتقال إلى ما قاله الباحثون المحدثون أرى ضرورة توضيح مسألة مهمة، هي أنَّ المبرد لا يرى فرقًا بين تفسير دلالة مُذ ومُنذُ بـ(الأمد) و(بين بين) على الرغم من أنَّه يذهب المذهب البصري في التوجيه النحوي لهما: فهو يقول: " والمعنى إذا قلت لم آته مُذ يومان: أنَّك قلت: لم أَره ثُمَّ خبَّرت بالمقدار والحقيقة والغاية

---

(١) شرح المفصّل: ٤٦/٨.

(٢) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٤٦/٨.

(٣) يُنْظَرُ: المصدر نفسه.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٦٠/٢-٦١.

(٥) يُنْظَرُ: حاشية الخضري: ٢٣٣/١.

فكأنَّك قلت: مُدَّة ذلك يومان، والتفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه"(١).

وقد لخَّص الشيخ مصطفى الغلاييني معناهما قائلاً: " ومُذ ومُنذُ معناهما إمَّا ابتداء المدَّة، نحو: رأيتك مُذ يوم الجمعة، وإمَّا جميعها، نحو: ما رأيتك مُنذُ يومان. والاسم بعدهما مرفوع على أنَّه فاعلٌ لفعل محذوف، والتقدير مُذ كان يوم الجمعة، ومُنذُ كان يومان (وكان هنا تامَّة لا ناقصة)، فإنْ جررت بهما كانا حرفي جرٍّ، وليسا ظرفين"(٢).

وكان عباس حسن أكثر المتحمسين لرأي البصريين الذين قدَّروا المعنى بـ(الأمد) بقوله: "والصواب ما ذهب إليه البصريون من أنَّ ارتفاعه بأنَّه خبر، والمبتدأ مُذ ومُنذُ، فإذا قلت: ما رأيته مُذ ذلك يومان، فهما جملتان على ما تقدَّم، وإنَّما قلنا: إنَّ مُذ في موضع مرفوع بالابتداء؛ لأنَّه مقدَّر بالأمد، والأمد لو ظهر لم يكن إلَّا مرفوعًا بالابتداء"(٣).

لعلَّ مجمل ما يمكن أن يُقال في هذا المقام أنَّ جميع الآراء التي قيلت في هذا السياق قد ركن أصحابها إلى التأويل اللفظي، ومن ثَمَّ فإنَّ اختلاف التقدير يولِّد اختلافاً في المعنى، بيد أنَّه يمكن لنا أن نقنع بالرأي الرابع الذي توافر على إثباته ثُلَّة غير قليلة من النحويين ، وفي مقدمتهم البصريون، الذين غالباً ما يكونون أصحاب القدح المعلَّى في أضراب هذه السجالات، لما ذكروه من حُجج تؤكد صحة ما قالوه، ومن ثَمَّ صار من فضول القول ترديد ما ذهبوا إليه.

---

(١) المقتضب: ٣/٣٠.

(٢) جامع الدروس العربية: ٢/٣٠٥.

(٣) النحو الوافي: ٢/٥٦٠.

المبحث الثاني: الدلالات النحوية في باب الإضافة

معنى الإضافة :

(الإضافة) نسبة اسم إلى اسم وإيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأوَّل يتنزَّل منه منزلة التنوين، نحو: كتابُ محمدٍ، وفتى زينب(١).

وقد جلب جرُّ المضاف إليه الحيرة لأغلب النحويين، إذ رصد جمهورهم دلالة الإضافة فوجدوها بعد الاستقراء لا تخرج عن دائرة التقدير بثلاثة أحرف، فهي: إمَّا بمعنى اللام نحو: (كتابُ زيدٍ) أي: كتاب لزيدٍ، أو بمعنى: (من) وذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف مثل: (ثوبُ حريرٍ)، و(خاتمُ فضةٍ)، أي: ثوب من حرير، وخاتم من فضةٍ، أو بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(٢)، أي: في الليل والنهار(٣).

وقد قصر ابن يعيش معنى الإضافة على تقدير (اللام) و(من) دون الظرفية المؤداة بـ(في) ولعلَّه عدَّ الشواهد التي سيقت في هذا الميدان تندرج تحت مفهوم المجاز، إذ جعل الليل والنهار ماكرين مجازًا، جاء في شرح المفصَّل: "وهذه الإضافة تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك: مال زيدٍ وأرضه أي مال له وأرض له أي يملكها، وأبوه وأبنه وسيّده، والمراد أب له وابن له وسيّد له أي كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص لأنَّ كل ملك اختصاص وإذا كانت الإضافة بمعنى (من) كان معناها بيان النوع، نحو قولك هذا ثوبُ خزٍّ وخاتمُ حديدٍ وسوار

---

(١) يُنْظَرُ حاشية الصبان: ٣٥٦/٢, ومعاني النحو: ١٠٢/٣.

(٢) سبأ: ٣٣.

(٣) يُنْظَرُ شرح ابن الناظم: ٢٧٢, وارتشاف الضرب:١٨٠١/٣.

من ذهب لأنَّ الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب قد يكون من الخزِّ وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبيَّن نوعه بقوله من خزٍّ ومن حديدٍ ومن ذهبٍ"[١].

وقد ذهب الرضيّ إلى أنَّ معنى الإضافة لا يخرج عن تقدير أحد الأحرف الثلاثة (اللام، ومن، وفي)[٢]، في حين قصر أبو الحسن ابن الضائع معنى الإضافة على (اللام)، وكان يقدر في مثل (ثوبُ خزٍّ) ونحوه، إذ يقول: الثوب مستحق للخز بما هو أصله[٣].

واستقر الرأي عند أبي حيَّان أنَّ الإضافة ليست على تقدير حرف البتة، إذ قال: " والذي أذهب إليه أنَّ الإضافة تفيد الاختصاص وأنَّها ليست حرف (من) وما ذكروه، ولا على نيته، وأنَّ جهات الاختصاص متعدِّدة يبيِّن كل منها الاستعمال، فإذا قلت غلامُ زيدٍ، ودار عمرو، كانت الاضافة للملك، وإذا قلت: سراج القمر، وحصير المسجد كانت للاستحقاق، وإذا قلت: هذا شيخُ أخيك، وتلميذ زيدٍ كانت لمطلق الاختصاص"[٤].

ويبدو أنَّ الرأي الذي ذهب إليه أبو حيان لم يكن له أصالة، إذ إنَّه كان متابعاً لابن درستويه الذي أبطل كون الإضافة على معنى حرف[٥].

أمَّا المحدثون فقد ألفينا بعضهم يتابع ابن درستويه وأبا حيان فيما ذهبا إليه، إذ تصيّد الدكتور فاضل السامرائي ألوانًا من الأمثلة خرج طبقًا لها بنتيجة مفادها" أنَّ الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصحّ تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير حرف في تعبير آخر، وما صحَّ تقديره بحرف لا يُطابق معناه معنى المقدَّر، فهي أعم من أن تكون بمعنى حرف"[٦].

---

(١) شرح المفصَّل: ١١٩/٢.
(٢) يُنْظَرُ: شرح الرضيّ على الكافية: ٢٠٦/٢.
(٣) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ١٨٠٠/٣-١٨٠١, وشرح التصريح: ٦٧٦/١.
(٤) ارتشاف الضرب: ١٨٠١/٣.
(٥) يُنْظَرُ: حاشية الخضري:٣/٢.
(٦) معاني النحو: ١٠٢/٣.

وكان الدكتور محمد حماسة قد تنبّه على أنَّ تقدير هذه المعاني في الإضافة يعدّ إشارة ذكية من النحويين إلى أنَّ الأصل في هذه الإضافة أن تكون بحرف الجر، ولكن تمَّ التحويل بوساطة حذف هذه الحروف وحذف التنوين من المضاف، ويصبح تحديد الحرف المقدَّر منوطًا بمعاني المفردات في المركب الإضافي والعلاقة بينهما، فالدكتور محمد حماسة لا يرفض تقدير حرف، بيد أنَّ نوع الحرف المقدَّر عنده يرتبط بالسياق اللغوي الذي ترد فيه الإضافة(١).

وليت النحويين التفتوا إلى أنَّ قاعدتهم التي تفضي إلى تقدير كلّ من هذه الأحرف الثلاثة لاتجري على وتيرة واحدة، ولا تتساوق في كثير من التعبيرات، ولو وضعوا في حسبانهم ذلك لتحرروا من الإطلاق في الأحكام، ومن الملاحظ أنَّ تقديراتهم لا تنطبق على لفظتي التوكيد (عين و نفس) إذا أُضيفتا إلى الضمير تقول: (رأيت محمداً عينه) و(أكرمت مازنًا نفسهُ)، وكذلك بعض ألفاظ الاستثناء مثل: (سوى وغير)، تقول: (لم أرَ سواك) و (ما شاهدت غيرك)، وكذلك في باب الحال تقول: (زارني محمد وحده)، فضلاً عن بعض التعبيرات التي تجري على هذا النسق، وفي كل هذه التعبيرات لا يمكن تقدير أيّ من حروف الجر التي أصرَّ عليها النحويون، وبمقتضى ذلك نخلص إلى أنَّ الإضافة في الأعم الأغلب تُقدر بحرف جر، بيد أنَّه في كثير من المواطن تندُّ تعبيرات عن تلكم القاعدة فتخرج عن هذا السياق العام ومن ثمَّ لا تقدر بحرف جر.

(١) يُنْظَرُ: من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ٤٥.

دلالة: (إذ):

(إذْ) من الظروف المبنية[١]، وهي اسمٌ؛ لأنَّها تقبل التنوين، ويُخبر بها، ويُضاف إليها بغير تأويل، نحو: مجيئك إذ جاء زيد[٢]، وإنَّما بُنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، ولوضعها على حرفين[٣].

وقد نصَّ النحويون على أنَّها ملازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى:﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[٤] أو الجملة الفعلية، نحو: قوله تعالى:﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[٥]

ومذهب الجمهور أنَّ (إذ) لا تستعمل إلَّا في الماضي؛ لأنَّها في أصل وضعها ظرف للوقت الماضي[٦].جاء في (الكتاب): " و(إذ) وهي لما مضى من الدّهر وهي ظرف بمعنى (مع)"[٧].

وقد سلك ابن يعيش في هذه المسألة مسلك الجمهور إذ قال:" إذ وإذا ظرفان من ظروف الأزمنة فـ(إذ) لما مضى منها و (إذا) لما يستقبل...فأمَّا (إذ) فإنَّها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها ويكشف عن

---

(١) يُنْظَرُ: الكتاب: ٣٨٥/٣, والمساعد: ٤٩٩/١.

(٢) يُنْظَرُ: المقتضب: ١٧٧/٣, وهمع الهوامع: ١٢٦/٢.

(٣) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب:١٤٠٢/٣, وهمع الهوامع: ١٢٧/٢.

(٤) الأنفال: ٢٦.

(٥) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ١٨٧, والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي: ٣٣-٣٤, والآية:١٢٤ من سورة البقرة.

(٦) يُنْظَرُ: مغني اللبيب:٩٥/١, ومعترك الأقران: ٥٧٧-٥٧٨.

(٧) الكتاب:٢٢٩/٤, ويُنْظَرُ: المقتضب:٥٣/٢.

معناها وإيضاحها يكون بجملة بعدها فصارت بمنزلة بعض الاسم وضارعت (الذي) والاسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات"[١].

بيد أنَّ ابن مالك توسَّع في دلالة (إذ) فلم يقصر معناها على المضي كما هو مذهب الجمهور، ومن ثمَّ قال بمفاد الاستقبال فيها، وحجته قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾[٢]، وقوله تعالى:﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾[٣]، وزعم أنَّ أضراب هذا الاستعمال من الصحيح الذي لم يفطن إليه جمهور النحويين[٤].

وخرَّج الجمهور هذه الآيات وأضرابها تخريجًا بديعًا، إذ قالوا: إنَّ الأمور المستقبلية لمَّا كانت في علم الله تعالى متيقنة مقطوعًا بها عبَّر عنها بلفظ الماضي[٥].

ولمّا وجد ابن هشام شواهد آي الذكر الحكيم قد تظاهرت لم يجد بدًّا من تلقي مذهب ابن مالك التلقي الحسن، إذ قال: " وقد يُحتج لغيرهم – أي: الجمهور– بقوله تعالى:﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۞ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾[٦]، فان يعلمون مستقبل لفظاً ومعنىً لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أُعمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا)"[٧] .

وقد حاكى المحدثون ابن مالك فيما فطن إليه إذ نصّوا على أن استعمال (إذ) لمعنى المضي أمر غالب ، بيد أنّها قد تخرج عن هذا الإطار فترد للاستقبال[٨] .

---

(١) شرح المفصَّل: ٤/٩٥-٩٦.

(٢) مريم: ٣٩.

(٣) غافر: ١٨.

(٤) يُنْظَرُ: شواهد التوضيح والتصحيح: ٦٢-٦٣.

(٥) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ١٨٨, ومغني اللبيب: ٩٦/١.

(٦) غافر / ٧٠-٧١ .

(٧) مغني اللبيب : ٩٦/١,و يُنْظَرُ : حاشية الدسوقي :٢١٣/١ .

(٨) يُنْظَرُ : ابن الناظم النحوي : ٨٨-٨٩ , والأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية : ٦٥ .

ويظهر أنَّ ما التفت إليه الجمهور أصوب من مقالة ابن مالك وغيره من النحويين؛ لأنَّ استعمال (إذ) لِمَا مضى، في هذا المقام أبلغ وأوقع في النفس، ومن ثمَّ كان مقام استعمال الماضي آكد، إذ عوملت الأمور المستقبلية معاملة الشيء المفروغ منه المنقضي تخويفًا وردعًا ولو انصرفت إلى معنى الاستقبال لكان في ذلك مظنة تسويف وتأخير فضًلا عن إبقائها إذ ذاك على ما ثبت لها في أصل الوضع.

دلالة (إذ) في جواب (بينا وبينما) :

تُساق (إذ) بعد (بينا وبينما) تقول : **بينا أنا جالس إذ جاء محمد** قال سيبويه "وذلك قولك بينما أنا كذا إذ جاء زيد ، وقعدت قصده إذ انتفخ عليَّ فلان فهذا لِمَا توافقه وتهجم عليه من حالٍ أنت فيها"(١) .

واختلف النحويون في (إذ) هذه إذ ذهب بعضهم إلى أنَّها ظرفُ زمان وذهب آخرون إلى أنَّها ظرف مكان في حين مال قسم منهم إلى أنّها حرف ، وقال آخرون إنّها زائدة(٢) .

وإنَّما أنكر الأصمعي استعمال (إذ) في هذا الموطن مع الفعل لِمَا فيه من بقاء الظرفية من غير عامل ظاهر فيهما، إذ لو أدخلت (إذ) لصارت بدلاً من (بينا وبينما) ولصارت مانعًا من أن يعمل الفعل فيها(٣) .

وذكر ابن الشجري أنّ (إذ) زائدة في هذا الموطن لأنَّك إذا قلت : بينما أنا جالس إذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة: جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لـ (بين) فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف(١) .

---

(١) الكتاب : ٢٣٢/٢, ويُنْظَرُ: المساعد:٥٠٢/١ .

(٢) يُنْظَرُ : شرح الرضي على الكافية: ١٦٩/٣ , ومغني اللبيب : ٩٨/١, وحاشية الخضري:١٨/٢ .

(٣) يُنْظَرُ : أمالي ابن الحاجب :٣٤٣/١ .

وذهب ابن يعيش – بعد أن استعرض آراء العلماء فيها– إلى أنَّ المختار عنده الحكم بزيادتها، جاء في (شرح المفصَّل):" فأمَّا قولهم: بينا زيد قائم إذ رأى عمراً، وبينما نحن في مكان كذا إذ طلع فلان علينا، فقال بعضهم هي للمفاجأة كما كانت إذا كذلك وقال بعضهم هي زائدة والمعنى بينما زيدٌ قائم رأى عمراً، وكان الأصمعي لا يرى إلَّا طرح إذ من جواب بينا وبينما ويستضعف الإتيان بها... وأحسن أحوالها أن تكون زائدة فلا تكون مضافة فلا يقبح تقديم ما كان في حيز الجواب فأمَّا قوله: بينا نحن نرقبه) الخ[٢] فشاهد على استعمالها بغير إذ وهو الأفصح والمراد بقوله بينا نحن بين أوقات نحن نرقبه لأنَّه قد أُضيف إلى الجملة أسماء الزمان دون غيرها فلذلك قلنا إنَّ المراد بين أوقات نحن نرقبه"[٣].

وحاكى ابن مالك ابن يعيش، إذ صرّح بزيادتها بقوله:" وتركها أقيس؛ لأنَّ المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها، وكلاهما مروي عن العرب نثراً ونظمًا"[٤].

وذهب المرادي مذهب القائلين بأنَّها (إذ) الفجائية إلَّا أنَّه عزا هذا الرأي لسيبويه[٥].

وتابعه ابن هشام بقوله:" أن تكون للمفاجأة نصَّ على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد (بينا وبينما)"[٦].

والحق أنَّ سيبويه لم يُصرّح بدلالة (إذ) في هذا الموطن[١]، ويبدو أنَّ المرادي وابن هشام حاولا أن يستنطقا نصَّ سيبويه ليخرجا بهذا المفاد منه.

---

(١) يُنْظَرُ : همع الهوامع : ١٣١/٣ .

(٢) لم أقف على قائله, وهو من شواهد المحتسب:٧٨/٢, وأمالي ابن الحاجب:٣٤٢/١وتمامه:

بينَا نَحْنُ نَرقبهُ أتانَا مُعلّقٍ وَفضَةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ .

(٣) شرح المفصَّل: ٩٩/٤.

(٤) شرح التّسهيل: ٢٠٩/٢.

(٥) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ١٨٩.

(٦) مغني اللبيب:٩٨/١.

والذي يلوح لي ويقتضيه النظر أنَّ (إذ) في هذا الموطن حرف دال على المفاجأة وهي بذلك نظيرة (إذا) الفجائية إذ يقال: (دخلت السوق فإذا بزيد فيه) ونظيرة (إذ) التعليلية إذ يُقال: (نجحتَ إذ إنَّك قرأت). ولا أظنّ أنَّها زائدة إذ ليس من حكمة العربية استعمال أداة أو حرف من دون أن تراقب المعنى الذي يتحصل من هذا الاستعمال أو ذاك. كما لا أرى أن تجريد جواب (بينا وبينما) أفصح كما ذهب إلى ذلك الأصمعي وابن يعيش، بل أحسب أنَّ التعبيرين مختلفان، ومن هذا المنطلق يقول الرضيّ:" والكثرة لا تدلّ على أنَّ المكثور غير فصيح بل تدل على أنَّ الأكثر أفصح"(٢).

بيد أنَّي أُشكل على الرضيّ مقالته إنَّ تجريد جواب (بينا وبينما) من (إذ) أفصح؛ لأنَّ استعمالها تعبير مقصود منه معنى محدد هو المفاجأة في حين أنَّ تجريد جوابها منها تعبير آخر خالٍ من معنى المفاجأة، فأنت تقول: (بينا أنا جالس إذ وصل خالد) ، فيكون المعنى: وقت جلوسي فاجأني خالد بالوصول، في حين معنى (بينا أنا جالس وصل خالد) في وقت جلوسي وصل خالد، وبون كبير بين التعبيرين والمقصدين.

---

(١) يُنْظَرُ: الكتاب:٤/٢٣٢.

(٢) شرح الرضيّ على الكافية:٣/١٩٦.

دلالة الظروف المعرَّفة بالقصد:

الظروف المعرَّفة بالقصد مصطلح حديث ابتدعه الدكتور فاضل السامرائي، بقوله: "وهي التي آثرنا تسميتها بالظروف المعرَّفة بالقصد، أو الظروف المقصودة"(١).

ويُراد بهذه الظروف ما يُسمى بالغايات في حال قطعها عن الإضافة، وهي: (مثل وبعد وفوق وتحت وأمام وقُدام ووراء وخلف وأسفل ودون وعلُ) وحدُّ الكلام وأصلهُ أن يُنطق بهنَّ مُضافات، فلمَّا قُطع عنهُنَّ ما يضفن إليه، وسُكت عليهنَّ صُرن حدوداً يُنتهى عندها، فلذلك سُميَّت غايات(٢).

وقد ذكر النحويون لهذه الظروف أربع حالات إعرابية تُبنى في حالة منها، وتعرب في بقيتها(٣)، فتعرب إذا لم تُضف، وهي في ذلك نكرات، كقول الشاعر(٤):

فساغَ لي الشَّرابُ وكنتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الحميمِ

(١) معاني النحو: ١١٨/٣.

(٢) يُنْظَرُ: المفصَّل: ١٦٨.

(٣) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل: ٧٢/٣-٧٥, وشرح التصريح:٧١٨/١, ومعاني النحو:١١٨/٣.

(٤) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك:١٥٦/٣, وشرح الأشموني:٣٢٢/٢, وليزيد بن الصعق في خزانة الأدب: ٤٢٦/١, , ويروى (الفرات) مكان (الحميم).

أو إذا أُضيفت لفظاً، نحو: (أصبتُ درهماً لا غيره)، وهي في هذه الحالة معارف إذ أُضيفت إلى معرفة ونكرات إذا أُضيفت إلى نكرة.

كما أنَّها تُعرب إذا حُذف المضاف إليه ونوي لفظه كقول الشاعر[١]:

ومِنْ قَبْلِ نَادى كُلُّ مَوّلى قرابةً فَمَا عَطَفَتْ مولى عَلَيهِ العَوَاطفُ

أمَّا الحالة الرابعة فهي إذا حُذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظه، عندها تُبنى على الضم، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[٢]، وتكون في هذه الحالة معرفة.

وهذا القسم الأخير هو الذي يُسميه النحويون (الغايات)، وهو محور حديثنا هاهنا.

ولعلَّ المراد من قولهم: نية معنى المضاف إليه دون لفظه: "أن يكون معنى المضاف إليه ملاحظًا منظوراً إليه، من غير النظر إلى كلمة معينة تدلُّ عليه"[٣].

وقد نصَّ النحويون على أنَّ هذه الظروف مُعرَّفة وليس ثمَّة مُعرَّف لفظي ساهم في تعريفها، وإنَّما هي معرَّفة بمعرَّف معنوي، جاء في (المقتضب): " فأمَّا الغايات فمصروفة عن وجهها، وذلك أنَّها ممّا تقديره الإضافة؛ لأنَّ الإضافة تعرِّفها وتحقِّق أوقاتها، فإذا حذفت منها وتُركت نياتها فيها كانت مخالفة للباب معرَّفة بغير إضافة، فصُرفت عن وجوهها، وكان محلّها من الكلام أن يكون نصبًا أو خفضًا، فلمَّا أُزيلت عن مواضعها أُلزمت الضمَّ، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وأنَّ موضعها معرفة"[٤].

أمَّا ابن يعيش فقد حاول أن يُعطي تصوراً دقيقاً عن علَّة تسمية هذه الظروف بالغايات، ثُمَّ بيان معنى الإضافة معها، جاء في شرح المفصَّل: " إنَّما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأنَّ غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء وهذه الظروف إذا أُضيفت كانت غايتها آخر

---

(١) لم أقف على قائله, وهو من شواهد أوضح المسالك:١٥٤/٣, وشرح الأشموني:٣٢٢/٢.

(٢) الروم: ٤.

(٣) أوضح المسالك:١٥٩/٣الهامش.

(٤) المقتضب:١٧٤/٣, ويُنْظَرُ: الكشَّاف: ٥٦٥/٤, وأسرار العربية:٣١.

المضاف إليه لأنَّ به يتم الكلام وهو نهايته فإذا قُطعت عن الإضافة وأُريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ... وهي مبنية على الضمِّ أمَّا بناؤها فلأنَّ هذه الظروف حقها أن تكون مضافة لأنَّها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلّا بالإضافة أَلا ترى أنَّ قبلاً إنَّما هو بالإضافة إلى شيء بعده وبعداً إنَّما هو بالإضافة إلى ما قبله فلذلك كان حقها الإضافة"(١).

ويستشف من كلام ابن يعيش هذا أنَّ علَّة بيان معناها بالقصد الذي تقصد اليه، إذ لا يمكن أن تتحقَّق القبلية أو البعدية إذا لم يكن هناك ما هو بعدها أو قبلها.

وفرَّق ابن الحاجب بين إعراب هذه الظروف وبنائها والحذف معها، إذ قال : " والفرق بينها إذا أُعربت وبينها إذا بُنيت، والحذف في الحالين أنّها في البناء متضمنة للمحذوف تضمن أين لحرف الاستفهام، وإذا أُعربت كان المضاف إليه محذوفًا مُراداً في نفسه لا على معنى أنَّ شيئاً يتضمنه فهو كالظروف في قولك: خرجتُ يوم الجمعة في أنَّ الحرف محذوف لا متضمن له وإلَّا وجب البناء وهو معرب باتفاق، فلمَّا جاءت هذه الظروف على الوجهين قُدِّر لكلِّ وجه ما يليقُ به ممَّا قياسه قياس العربية"(٢).

وحاول ابن يعيش – فيما بعد – المقاربة بين الظروف المعرَّفة بالقصد، والألفاظ التي لا تصحُّ إضافتها من أمثال (عل)، فهي من الألفاظ التي لا تُضاف أصلاً، إذ قال:" أعلم أنَّهم يقولون (جئتهُ من عل، وعناه من فوق... قال امرؤ القيس(٣):

كجلمود صخرٍ حطَّه السيل من علِ

وقال أعشى باهلة(٤):

إنّي أتَتْني لسان لا أُسرُّ بهَا من عَلْوَ لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ

---

(١) شرح المفصَّل: ٤/٨٥-٨٦.

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل: ١/٥٠٨.

(٣) يُنْظَرُ: ديوانه: ٥٧, وصدره: مكرٌ مفرٌ مقبلٌ مدبرٌ معاً.

(٤) البيت من شواهد الكامل في اللغة: ٣/١٤٣١, وخزانة الأدب:٦/٥١١.

يُروَى بالضم والفتح والكسر وهذه اللغات وإن اختلفت ألفاظها فالمراد بها معنى واحد وهو فوق و(فوق) من الأسماء التي لاتنفك من الإضافة لأنَّه إنَّما يكون فوقاً بالنسبة إلى ما يُضاف إليه كما كانت قبل وبعد كذلك فوجب أن يكون عل وسائر لغاتها مضافة إلى ما بعدها فإذا أُضيف إلى معرفة وقطع عن الإضافة وكان المضاف إليه مُراداً منوياً كان معرفة وبُنِي"(١).

وإلى مثل ذلك ذهب غير واحد من النحويين المتأخرين، جاء في مغني اللبيب في (عل) : " اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين، أحدهما استعماله مجروراً بمن، والثاني استعماله غير مضافٍ، فلا يقال: أخذته من علِ السطح... ومتى أُريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً له بالغايات... ومتى أُريد به النكرة كان معرباً"(٢).

وعاد ابن يعيش وقارب مرة أخرى بين الظروف المعرَّفة بالقصد والنكرة المقصودة في باب النداء، وذلك لبيان علَّة بناء هذه الظروف على الضمِّ، إذ قال: " وقيل بُنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو (يا زيدُ) ووجه الشبه بينهما أنَّ المنادى المفرد متى نُكِّر أو أُضيف أُعرب ... وإذا أُفرد معرفة بُني...، وكذلك قبل وبعد، فإذا نُكِّر أو أُضيف أُعرب، وإذا أُفرد معرفة بُني فلذلك قالوا جئتُ قبل وبعد ومن قبل ومن بعد قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾(٣)، والمراد من قبل كلِّ شيء ومن بعد كلِّ شيء"(٤).

في هذا النصّ شبَّه ابن يعيش الظروف المعرَّفة بالقصد بالنكرة المقصودة في النداء، مثل (يارجلُ) بخلاف (يارجلاً) فإنَّ رجلاً الأولى مقصودة، وهي معرَّفة بالقصد وتسمى النكرة المقصودة، بخلاف الثانية فإنها غير مقصودة ولذا فهي نكرة، فالمعرّفة بالقصد في النداء مبنية على الضم نظير تلك في الإضافة بخلاف النكرة المضافة(٥).

---

(١) شرح المفصَّل: ٤/٨٩-٩٠.

(٢) مغني اللبيب: ١/١٧٥-١٧٦, ويُنْظَرُ: شذور الذهب: ٢٦١, وحاشية الخضري: ٢/١٦.

(٣) الروم: ٤.

(٤) شرح المفصَّل: ٤/٨٦-٨٧.

(٥) يُنْظَرُ: معاني النحو: ٣/١٢٢.

وفي معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[١]، أعرض صاحب تفسير روح المعاني صفحاً عن كلِّ ما ذهب إليه النحويون من تقديرات، وانتهى إلى القول:" أي من قبل هذه الحالة ومن بعدها وهو حاصل ما قيل أي من قبل كونهم غالبين وهو وقت كونهم مغلوبين، ومن بعد كونهم مغلوبين، وهو وقت كونهم غالبين...، والمعنى أنَّ كلاً من كونهم مغلوبين أولاً وغالبين آخراً ليس إلَّا بأمر الله تعالى شأنه وقضاؤه عزَّ وجلَّ ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾"[٢].

وبيَّن أحد المحدثين ما تفيدُهُ كلٌّ من هذه الظروف على حدة، إذ رأى أنَّ دلالة نحو (قبلُ وبعدُ) على الزمان والمكان على أساس ما تُضاف إليه، وقد تُضاف لفظاً ومعنى أو معنى فقط[٣]، "ويجري مجرى (قبلُ وبعدُ) من حيث الإعراب تارةً والبناء تارة أخرى الجهات الست... وإن قُطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى، بُنيت على الضم... وفي حكمها (أوَّل وأسفل ودون)"[٤].

وأحسب أنَّ تسمية هذه الظروف بالغايات حقيقة قارَّة؛ لأنَّ هذا القطع عن الإضافة الذي قال به النحويون إنَّما يجعل المخاطب يتوقع وجود تابعة لهذه الظروف يمكن أن تُفهم من السياق، في حين أنَّ تسميتها بالظروف يستدعيه إضافتها إلى الزمان أو المكان أو كليهما.

---

(١) الروم: ٤.

(٢) روح المعاني: ٢٠/٢١, والآية: من سورة آل عمران: ١٤٠.

(٣) يُنْظَرُ: الموسوعة النحوية: ١٦٤, ٤١٦.

(٤) جامع الدروس العربية: ٤٣٢/٢.

دلالة الأسماء الموغلة في الإبهام :

نصَّ النحويون على أنَّ الإضافة المعنوية (المحضة)، إنَّما سُميت بذلك لأنَّها تفيد أمراً معنوياً، وهو التعريف إنْ كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلامُ زيدٍ، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: غلامُ رجلٍ(١).

فكل اسم معرفة يتعرَّف به ما أُضيف إليه إضافة معنوية، بيد أنَّ ثمَّة أسماء خرجت عمَّا حدَّه النحويون، ولم تفارق التنكير وإن أُضيفت إلى المعارف، وهي أسماء توغَّلت في إبهامها، نحو: (غير، ومثل، وشبه وسوى)(٢)، وممَّا يؤكد تنكير هذه الأسماء دخول (رُبَّ) عليها، نحو قولنا: رُبَّ مثلك، ورُبَّ مثلِ زيدٍ(٣)، ووقوعها صفة للنكرة، نحو: مررتُ برجلٍ مثلك وشبهك(٤).

وقد وقع الخلاف بين النحويين في توجيههم للتنكير الملازم لهذه الأسماء. إذ ذهب سيبويه، والمبرد، إلى أنَّ الذي أوجب تنكير (مثل وغير وشبه) هو أنَّ إضافتها غير محضة لمشابهتها اسم الفاعل بمعنى الحال(٥)، فغيرك، ومثلك، وشبهك، بمنزلة: (مغايرك، ومماثلك، ومشابهك)(٦).

وذهب الأخفش إلى أنَّ الذي أوجب لهذه الأسماء التنكير أنَّها استعملت في أوَّل أحوالها مضافات واستدلَّ على ذلك أنَّه لا يجوز أنْ يُقال: مثلٌ لك، وغيرٌ لك ، وشبهٌ لك، في حين أنَّ أوَّل أحوال الاسم التنكير؛ لذلك كانت نكرة مطلقاً(٧).

وممَّا لامرية فيه أنَّ الأخفش قد احتكم – في توجيهه هذا– إلى أسس فلسفية.

---

(١) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب:٤/١٨٠١, وشرح ابن عقيل:٣/٤٤-٤٦, وهمع الهوامع:٢/٤١٤.
(٢) يُنْظَرُ: المساعد:٢/٣٣١, وشرح الأشموني:٢/٣٠٧.
(٣) يُنْظَرُ: الكتاب: ٢/٢٨٦,٥٥, والمقتضب: ٤/٢٨٩.
(٤) يُنْظَرُ: أسرار العربية: ٢٨٢.
(٥) يُنْظَرُ: الكتاب:٢/١١٠-١١١, والمقتضب:٤/٢٨٩, وشرح التسهيل:٣/٢٢٧.
(٦) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ٢/٤١٤.
(٧) يُنْظَرُ: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢/٧٢, وهمع الهوامع:٢/٤١٤.

ومن النحويين من وضع ضابطاً معنوياً لتوجيه التنكير أو التعريف في هذه الأسماء، فجعلوا المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين، وإلَّا كانت نكرةً.

وبه قال ابن السرَّاج[١]، والسيرافي[٢]، وارتضاه الشلوبين[٣]، وتابعهم العكبري، إذ قال:" (غير) إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرَّفت بالإضافة كقولك عجبتُ من الحركة غير السكون"[٤].

وقد بحث ابن يعيش هذه المسألة وأغناها بالدرس والأمثلة، ومن ثمَّ احتكم إلى المعنى فجعله الفيصل في توجيه التنكير أو التعريف في تلك الأسماء، جاء في (شرح المفصَّل): " وقد جاءت أسماء أُضيفت إلى المعارف ولم تتعرَّف للإبهام الذي فيها وأنَّها لا تختص واحداً بعينه وذلك (غير ومثل وشبه) فهذه نكرات وإنْ كُنَّ مُضافات إلى معرفة، وإنَّما نكَّرهنَّ معانيهنَّ وذلك لأنَّ هذه الأسماء لمَّا لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرَّف أَلا ترى أنَّ مَنْ عداه فهو غيره وجهة المماثلة أو المغايرة غير منحصرة فإذا قلت (مثلك) جاز أن يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ولن يُحاط بالأشياء التي يكون فيها الشيء مثل الشيء، فلذلك هذه الأسماء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير ومماثل ومشابه كأنَّ المماثلة في قولك مررتُ برجلٍ مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان كاسم الفاعل إذا أُضيف وهو للحال"[٥].

ففي هذا النصّ يتضح أنَّ في هذه الأسماء نكرة إلى درجة أنَّك لو أضفتها إلى معرفة لم تذهب بها، والمانع من تعريفها هو شدَّة الإبهام فيها؛ لأنَّ المغايرة أو المماثلة غير منحصرة فيها.

ومن ثمَّ وجَّه ابن يعيش التنكير الملازم لهذه الأسماء على أنَّها في معنى اسم الفاعل المضاف الدال على الحال الذي لا يكتسب تعريفاً من المضاف إليه؛ لأنَّه على نية الانفصال.

---

(١) يُنْظَرُ: الأصول في النحو:٥/٢, وشرح التصريح: ٦٧٨/١.
(٢) يُنْظَرُ: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢٧٣/٢, وشرح التصريح:٦٧٨/١.
(٣) يُنْظَرُ: شرح التسهيل: ٢٢٧/٣.
(٤) التبيان في إعراب القرآن:١٢/١.
(٥) شرح المفصَّل: ١٢٥/٢-١٢٦.

هذا الذي قال به ابن يعيش ووافقه عليه ابن عصفور[١]، وارتضاه خالد الأزهري، بيد أنَّه أرجعه إلى السماع[٢].

ثُمَّ أنَّ ابن يعيش أجاز أن تأتي هذه الأسماء معرفة، بشرط أن يكون المغاير أو المماثل أو المشابه واحداً، وليس أكثر من واحد، إذ قال: "وقد تكون هذه الأشياء معارف إذا شُهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته، فيكون اللفظ بحالة والتقدير مختلف فإذا قال القائل مررت برجلٍ مثلك أو شبهك وأراد النكرة فمعناه بمشابهك أو مماثلك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة وإذا أراد المعرفة قال مررتُ بعبد الله مثلك فكان معناه، المعروف بشبهك أي الغالب عليه ذلك، ونحوه قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[٣]لأنَّ المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفّار فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد، وأمَّا شبيهك فمعرفة بما أُضيف إليه وذلك لأنَّه على بناء فعيل وفعيل بناء موضوع للمبالغة فكأنَّك قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات"[٤].

وكان للمتأخرين وقفة عند هذه المسألة، جاء في (شرح الرضي على الكافية): " قال ابن السريّ: إذا أُضيفت غير إلى مُعرَّف له ضد واحد فقد تُعرَّف غير لانحصار الغيرية، كقولك: عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[٥] صفة الذين انعمت عليهم، لتخصصه بالمرضي عنهم، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة أو نحو ذلك، فقيل: جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني"[٦].

---

(١) يُنْظَرُ: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٧٣.
(٢) يُنْظَرُ: شرح التصريح: ١/٦٧٨.
(٣) الفاتحة: ٧.
(٤) شرح المفصَّل: ٢/١٢٦.
(٥) الفاتحة: ٧.
(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢/٢١٠-٢١١.

وأنكر ابن عصفور ما ذهب إليه ابن يعيش وغيره في بيان الآية المباركة، إذ قال: " وهذا ... لا حجة فيه؛ لأنَّه يحتمل أن يكون غير المغضوب عليهم نكرة بدلاً من الذين. وهذا أيضاً فاسد من طريق القياس لأنَّه لا يلزم من كون المماثل أو المغاير أكثر من واحد أن يكون غيرك ومثلك نكرة بل كان ينبغي أن لايقع إلَّا مغايراً أو مماثلاً لواحد معهود بينهم، فإن أردت مماثلاً أو مغايراً أو مشابهاً غير معهود قلت : غيرٌ لك، أو مثلٌ لك، أو شبهٌ لك... وكذلك أيضاً لا يلزم من كون المماثل أو المغاير واحداً أن يكون معرفة أَلا ترى أنَّ الشمس واحدة في الوجود وكذلك القمر وأنت إذا قلت: شمسٌ وقمرٌ، كانا نكرتين، فدلَّ ذلك على أنَّ كون الشيء مفرداً في الوجود لايلزم منه أن يكون اللفظ الواقع عليه معرفة"(١).

وكذا فعل ابن مالك إذ أشكل على مَنْ قال أنَّ (غير) في الآية المباركة معرفة لوقوعها بين متضادين، إذ قال: "وليس ذلك بلازم، كقوله تعالى: Π**نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**O(٢)فغير الذي مضاف إلى معرفة وقد قصد به نكرة مع وقوعه بين ضدين فيجوز كون (غير المغضوب) بدلاً لانعتاً، ويجوز كونه نعتاً مع الحكم بتنكيره، لأنَّ الذين أنعمت عليهم لم يُقصد به تعيين، فهو في معنى نكرة فيجوز نعته بنكرة وإن كان لفظه لفظ معرفة"(٣).

وبعد التَّقصِّي الذي بادر به الدكتور محمد عضيمة في القرآن الكريم صرَّح بأنَّها جاءت لازمة للإضافة فيه في جميع مواقعها، فقد أُضيفت للظاهر والمضمر، وللمعرفة والنكرة، ويذكر أنَّ جمهور النحويين يرون أنَّ (غيراً) لا تتعرَّف بإضافتها إلى معرفة لفرط إبهامها.

وقد جاءت في القرآن الكريم وكلام العرب تابعة لنكرة وتابعة لمعرفة، وجاءت في القرآن الكريم تابعة لنكرة، وهي مضافة إلى المعرفة في مواضع تزيد على مواضع جاءت فيها تابعة لنكرة، وهي مضافة إلى نكرة.

---

(١) شرح جمل الزجاجيّ: ٢/٧٣-٧٤.
(٢) فاطر: ٣٧.
(٣) شرح التسهيل: ٣/٢٢٧.

ومن يرى تعريف (غير) بإضافتها إلى معرفة خرَّجها بعد النكرة على البدلية، كما يفعل ذلك من لا يرى تعريفها في وقوعها بعد المعرفة(١).

وأحسب أنَّ تعريف هذه الأسماء وتنكيرها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعهد بين المتكلم والمخاطب، فإذا تحدَّث المتكلم بكلام معلوم لديه مجهول لدى المخاطب، كان كلامه نكرة؛ لأنَّ الكلام في تعريفه وتنكيره يعتمد على المخاطب، فإذا قلت: في داري رجل فقد عرَّفت المخاطب أنَّ في دارك رجلاً، ولكنَّ المخاطب لا يعلم من هذا الرجل فعُدَّ الكلام نكرة، لذلك فإنَّ النحويين اعتمدوا على معيارين أساسيين في الحكم على الكلمة بتنكيرٍ أو تعريفٍ هما: المعيار الشكلي، والمعيار الدلالي، وينطوي تحت باب المعيار الدلالي علم المخاطب إذ يُعدُّ الجانب المهم في هذا المعيار(٢).

وانطلاقاً ممَّا تقدّم فإنَّ (غير) تفيد نفي الأمر الذي تضاف إليه، ففي قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾(٣)، نفى الله عن المؤمنين أن يكونوا ممّن غضب عليهم، وهذا المعنى معروف عند المخاطب فلماذا يكون فيه إبهام، وهذا الأمر يسري على بقية الأسماء التي نعتها النحويون بالإبهام أو الإفراط فيه، ولكن لنا أن نقول: إنَّ هذه الأسماء واجبة الإضافة لعدم دلالتها على معنىً معروف بمفردها.

(١) يُنْظَرُ: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢/٢٠٥.
(٢) يُنْظَرُ: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل: ١٧.
(٣) الفاتحة: ٧.

دلالة إضافة الاسم إلى اللقب:

إذا اجتمع الاسم واللقب يُقدَّم الاسم ويُؤخَّر اللقب كأويس القرني[١]، " وإذا اجتمع للرَّجل اسمٌ غير مضاف ولقبٌ، أُضيف اسمه إلى لقبه، فقيل: (هذا سعيدُ كرزٍ، وقيس قُفَّةٍ، وزيدُ بطَّةٍ)، وإذا كان مضافاً أو كنية أُجري اللقب على الاسم، فقيل (هذا عبد اللهِ بطة)، و(هذا أبو زيد قُفَّة) "[٢].

وقد سار النحويون المتقدمون الذين عرضوا لمسألة إضافة الاسم إلى اللقب في اتجاهين[٣]:

الأوَّل: اتجاه جمهور البصريين الذين منعوا أنْ يُضاف الاسم لمرادفه، والموصوف إلى صفته؛ لأنَّ المضاف يتخصَّص ويتعرَّف بالمضاف إليه، فلا بُدَّ من كونه غيره، وتأوَّلوا ما ظاهره إضافة الاسم إلى اللقب، نحو: (جاءني سعيدُ كرزٍ)، وتقدير الكلام عندهم: جاءني مسمى كرزٍ، أي: مسمى هذا الاسم.

الثاني: اتجاه الكوفيين، إذ إنَّهم أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه، بشرط اختلاف اللفظين، فإنَّ سعيداً هو كرز، وكرزاً هو سعيد إلَّا أنَّ لفظيهما مختلفان.

وقد أجاز ابن يعيش أن يُضاف الاسم إلى اللقب، مُعلِّلاً ذلك بأنَّ العرف اللغوي هو الذي يفرض هذا اللون من التركيب، جاء في (شرح المفصَّل): " اعلم أنَّك إذا لقَّبت مفرداً بمفرد أضفته إليه نحو: (سعيد كرز) كان اسمه سعيداً ولقبه كرزاً فلمَّا جمع بينهما أُضيف العلم إلى اللقب وكذلك (قيس قفة وزيد بطة) وإنَّما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أنَّ أصل أسمائهم إمَّا مفرد كزيد وإمَّا مضاف كعبد الله وامرئ القيس... وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفرداً فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل

---

(١) يُنْظَرُ: جامع الدروس العربية:٢/٧٦.

(٢) المفصَّل: ٩.

(٣) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ٤/١٨٠٧, وشرح التصريح: ١/١٣٥, وهمع الهوامع: ٢/٤١٨-٤١٩.

الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير... فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما إذا أضفته إلى غير اللقب نحو زيدكم"[١].

ويرى ابن يعيش أنَّ الإضافة في هذا المقام بمعنى لام الملك والاختصاص، إذ قال: " فإن قيل كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلَّا إضافة الشيء إلى نفسه فالجواب أنَّ العلم إذا أُضيف إلى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يُضاف إلى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح... والإضافة على هذا حقيقية[٢] بمعنى لام الملك والاختصاص فقولك قيس قفة أي المختص بهذا اللقب أو كأنَّ هذه اللفظة ملكت اللقب"[٣].

ففي هذا النَّصّ نلحظ أنَّ ابن يعيش، أجاز إضافة الاسم إلى اللقب بلا تأويل، فالاسم عنده غير اللقب ولم يتطابقا كل التطابق، ومن ثَمَّ فإنَّ الإضافة في هذا التركيب بمعنى لام الملك والاختصاص.

وكانت للمتأخرين من النحويين وقفة عند هذه المسألة، فمذهب الرضيّ أنَّه لا يجوز إضافة الاسم إلى اللقب إلَّا بالتأويل[٤]، ثم بيَّن الباعث وراء التزام تقديم الاسم على اللقب إذ قال: " لو قدّم اللقب لأغنى عن الاسم، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيدهُ الاسم مع زيادة وصف تمدَّح به الذات أو تُذم، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم"[٥].

وقريب من هذا القول ما ذكره الأزهري، إذ فرّق بين الاسم واللقب، فالاسم يُقصد بدلالته الذات المعيَّنة، واللقب يُقصد به الذات مع الوصف، ولذلك يُختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة[٦].

---

(١) شرح المفصَّل: ٣٣/١.

(٢) يُقصد بها الإضافة المعنوية, لأنَّها تسمى الإضافة (الحقيقية) و(المحضة).

(٣) شرح المفصَّل: ٣٣/١-٣٤.

(٤) يُنْظَرُ: شرح الرضيّ على الكافية: ٢٤٠/٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) يُنْظَرُ: شرح التصريح: ١٣٣/١, والمساعد:٣٣٣/٢.

ويرى الأستاذ عباس حسن أنَّ هذا الترتيب بين الاسم واللقب واجب في حال لم يكُن اللقب أشهر من الاسم فإن كان أشهر جاز الأمران مثل: المسيح عيسى بن مريم رسولٌ كريمٌ، أو عيسى بن مريم المسيح رسولٌ كريمٌ، وذلك أنَّ (المسيح) أشهر من (عيسى)[1].

وإذا كان لا بُدَّ من رأي في هذه المسألة فأحسب أنَّ ما ذهب إليه الأزهري هو الأقرب لمعانقة الصواب، فإنَّ تقديم الاسم يُخلِّصنا من إشكال توهم السامع بأنَّ اللقب هو المُقدَّم، وهذا يذكِّرنا بمسألة مجيء المبتدأ والخبر المعرَّفين، فضلاً عن أنَّ اللقب أشبه بالنعت والنعت لا يُقدَّم على المنعوت علاوة على ذلك فإنَّ المقدَّم يجب أنْ يكون متواضعاً على معرفته بين المتخاطبين، في حين أنَّ ما يترقَّبه السامع أو المخاطب هو اللقب، وهو المُميِّز للاسم عن غيره الذي لا يحمل هذا اللقب، ويدلُّنا على ذلك أنَّنا حين ننعت أحداً بقولنا: هذا عبد الله بطة، وكان هناك شخص آخر يحمل الاسم نفسه واللقب نفسه نحتاج إلى وصفٍ آخر أو لقب آخر لتمييزه عن الأوَّل.

(١) يُنْظَرُ: النحو الوافي: ٣١٦/١.

دلالة مميَّز (كم الخبرية):

(كم) : هي "اسم ناقص مبهم ، مبني على السكون ،وله موضعان : الاستفهام والخبر، تقول إذا استفهمت : كم رجلًا عندك؟ نصبتَ ما بعده على التمييز، وتقول إذا أخبرت : كم درهمٍ أنفقت؟ تريد التكثير وخفضت ما بعده كما تخفض برُبَّ ، لأنّه في التكثير نقيض رُبَّ في التقليل ، وإن شئت نصبت وإن جعلتهُ اسمًا تامًّا شدّدت آخره وصرفته فقلت : أكثرتَ من الكَمِّ ، وهي الكميَّة"(١).

ويكاد النحويون يجمعون على أنّ معنى (كم) الخبرية ، هو (التكثير) ، ولو تتبعنا آراءهم لوقفنا على هذه الحقيقة ، فقد نصّ أحمد ابن فارس على معنى التكثير فيها قائلًا : "(كم) موضوعة للتكثير في مقابلة (رُبَّ) ، تقول : كم رجلٍ لقيتُ"(٢).

وفي السياق نفسه تحدث عبد القاهر الجرجاني ، إذ قال : "اعلم أنّ كم لها وجهان من التصرّف أحدهما أنْ يكون خبرًا ، والثاني أن يكون استفهامًا ، فإن كان خبرًا بُيِّن بالإضافة إلى الجمع أو الواحد ، تقول : كم غلامٍ رأيتُ، كأنّك قلتَ: كثيرًا من الغلمان رأيتُ"(٣).

بيد أنّ أبا بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف زعما أنّها تقع على القليل والكثير(٤).

وتمييز (كم) الخبرية مجرور ، ويكون مفردًا وهو أكثر وأفصح من جمعه(٥)، وقيل الجمع على معنى الواحد، فكم رجال على معنى : كم جماعة من الرجال(٦).

---

(١) الصحاح : ٥/ ٢٠٢٥(كم)، ويُنْظَرُ: المساعد :٢/ ١٠٦، وشفاء العليل: ٢/ ٥٨١.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية : ١٦٢.

(٣) المقتصد: ٢/ ٧٤١.

(٤) يُنْظَرُ : ارتشاف الضرب : ٢/ ٧٨٠-٧٨١، والمساعد : ٢/ ١١٠.

(٥) يُنْظَرُ : شرح التسهيل : ٢/١١٠، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٣٥.

(٦) يُنْظَرُ : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٨، وارتشاف الضرب : ٢/ ٧٨٠، والمساعد : ٢/ ١٠٩.

وفي هذا السياق قال ابن يعيش : "وكم الخبرية تفسَّر بالواحد والجمع وتضاف إلى مفسِّرها"(١).

وقد ربط أبو البركات الأنباري بين معنى (كم) بنوعيها ومجيء مميزها نكرة، إذ قال : "أمّا اختصاصهما فيهما جميعًا؛ فلأنّ (كم) لمّا كانت للتكثير ، والتكثير والتقليل لا يصحّ إلّا في النكرة لا في المعرفة ، لأنّ المعرفة تدلّ على شيء مختص ، فلا يصحّ فيه التقليل ولا التكثير"(٢).

أمّا معنى (كم) الخبرية الذي استقر عليه رأي ابن يعيش ، فيبدو أنّه انساق وراء من قال بمعنى التكثير فيها ، مُفرقًا بينها وبين (كم) الاستفهامية ومبينًا علّة الخفض بعد الخبرية ، جاء في (شرح المفصّل) : "إنّ التي في الخبر تضارع (رُبَّ) وهي حرف خفض فخفضوا بكم في الخبر حملًا على (رُبَّ) ، ولمّا وجب للخبرية الخفض بمضارعتها (رُبَّ) وجب للأخرى النصب لأنّ العدد يعمل إمّا خفضًا وإمّا نصبًا ، ويؤيد ذلك أنّ الاستفهام يقتضي الفعل والفعل عمله النصب ، والقياس في كم أن تبيَّن بالواحد من حيث كانت للتكثير والكثير من العدد يُبيَّن بالواحد نحو مائة ثوب وألف دينار فاعرفه"(٣).

أمّا في حال فصل بين كم الخبرية ومميِّزها فاصل فقد ذكر ابن يعيش أنّهم يعدلون إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منوَّن وينصبون بها لأنّه قبيح أن يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف فصارا كالكلمة الواحدة والمنصوب يجوز أن يُفصل بينه وبين ما عمل فيه ألا تراك تقول : هذا ضارب اليوم زيدًا ، ولا تقول : هذا ضارب اليوم زيدٍ إلّا في الضرورة(٤).

---

(١) شرح المفصّل: ٤/ ١٣٠.

(٢) أسرار العربية: ٢١٧.

(٣) شرح المفصّل : ٤/ ١٣٧.

(٤) يُنْظَرُ: شرح المفصّل: ٤/ ١٣٠- ١٣١.

وهذا ما أكّده ابن عصفور بقوله : "ولا يجوز الفصل بين تمييز كم الخبرية وبين كم إلّا للضرورة"(١).

وإذا كان ابن يعيش ومن سبقه قالوا إنّ معنى التكثير في (كم) هو الغالب فإنّ غير واحد من النحويين المتأخرين قصر هذا المعنى – في الأغلب الأعم – على مقام الفخر والمباهاة، قال ابن عصفور : "وأمّا الخبرية فبُنيت لشبهها برُبَّ ؛ لأنّ رُبَّ للمباهاة والافتخار كما أنّ كم كذلك ، وذلك نحو قولك: كم غلامٍ ملكتُ وإنّما تريد كثيرًا من الغلمان ملكتُ"(٢).

وقد أكّد هذا المعنى الزركشي بقوله : "ولم تستعمل الخبرية غالبًا إلّا في مقام الافتخار والمباهاة ؛ لأنّ معناها التكثير ولهذا مُيزت بما يُميَّز العدد الكثير ، وهو مائة وألف ، فكما أنّ (مائة) تميَّز بواحد ، فكذلك (كم)"(٣).

وأجد من متابعة مصنّفات القدماء والمحدثين أنّ دلالة المميِّز لا تعدو الإيضاح الذي يزيل إبهام العدد في نوعي (كم) ، ولكنّ هذا التفسير والتوضيح يزداد مع النصب للمميِّز، ويرى أحد الباحثين المحدثين أنّ الأمر لا يتعلّق بالمميِّز ، وإنّما يتعلّق بإرادتهم التمييز بين نوعيها فعمدوا إلى تغيير حركة المميِّز ، مراعين في ذلك المتكلِّم والمخاطب(٤).

وقد فصّل الدكتور خليل أحمد عمايرة في هذه المسألة وأرجعه إلى قيمة معنوية ، مشدِّدًا على أهمية الحركة الإعرابية في توضيح المعنى المقصود من الجملة .

فهو يرى أنّ الأصل في الجملة الإخبار ، فالقائل : كم كتابٍ قرأت ، يقصد أن يُخبر عن كثرة الكتب التي قرأها ، فهذه جملة خبرية ، ولكنّه إن أراد أن يعبِّر عن معنى الاستفهام فإنّ عليه أن يغيِّر من مبنى الجملة ليسأل عن عدد ومعدود يجعلهما ويظنُّ أنّ المخاطب يعلمها ، ولا

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٩/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٦/٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن : ٤/ ٣٢٨-٣٢٩، ويُنْظَرُ: شرح التصريح : ٢/ ٤٧٣، والإتقان : ٤/ ١١٥١.

(٤) يُنْظَرُ: سياق الحال في كتاب سيبويه (رسالة) : ٢٢٩.

يستطيع أن يغيّر في (كم) ؛ لأنّها عنصر مشترك بين الاستفهام والإخبار ، لذا كان عليه أن يغيّر في الحركة الإعرابية على الاسم الذي جاء بعدها ، فأصبحت : كم كتابًا ، بدلًا من : كم كتابٍ ، مشيرًا إلى أنّ الفتحة تحملُ قيمة دلالية فاصلة في نقل المعنى ، فضلًا عن عنصر التنغيم الذي تكون عليه الجملة في المعنيين ، فهي بنغمة مستوية في الخبرية صاعدة في الاستفهامية[1].

والباحث يؤيد ما ذهب إليه الدكتور عمايرة من رأي ، ويُضيف أنّ في حركة المميِّز دلالة إضافية على الدلالة الأصلية يُراعى فيها المخاطب في حال الإخبار ، فالمتكلِّم لا يحتاج إلى نغمة تجذب المخاطب بالمقدار الذي يستدعي تبادل الحوار وإخباره بأمرٍ ما ، في حين أنّه في حال الاستفهام يحتاج إلى جذب انتباه المخاطب وتحصيل الإجابة ، وهذا إنّما يتحصّل عند الفتحة بدلًا من الكسرة في التحريك.

(١) يُنْظَرُ: في التحليل اللغوي: ١٣٨-١٣٩.

الفصل الثّالث

من معاني النّحو في الأدوات

المبحث الأوّل : الأدوات الأحادية:

دلالة السين وسوف :

السين وسوف من الأحرف الموضوعة للاستقبال ومعناهما التنفيس في الزمن, فإذا دخلا على الفعل المضارع أخلصاه من الزمن الضيّق, وهو الحال إلى الزمن الواسع, وهو الاستقبال(١).

قال ابن يعيش: ((فمن ذلك السين وسوف ومعناهما التنفيس في الزمان, فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال وأزالا عنه الشياع الذي كان فيه كما يفعل الألف واللام بالاسم, إلا أنّ سوف أشدّ تراخيا في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيسا, وقد ذهب قوم إلى أنّ (السين) منقصة من سوف ...والذي عليه أصحابنا أنّهما كلمتان مختلفتا الأصل, وإن توافقا في بعض حروفهما, ولذلك تختلف دلالتهما, فسوف أكثر تنفيساً من السين, ولذلك يقال سوّفته إذا أطلت الميعاد, كأنّك اشتققت من لفظ سوف فعلاً كما اشتققت من لفظ آمين فعلا, فقلت أمّنت على دعائه, ولو كان أصلهما واحداً لكان معناهما واحداً مع أنّ القياس يأبى الحذف في الحروف))(٢).

ويستقى من كلام ابن يعيش هذا أنّه يدور في فلك المرجعية المذهبية النحوية البصرية, إذ نصّوا على أنّ السين أصل قائم برأسه وليس مقتطعاً من سوف, وارتكنوا في ذلك إلى أنّ الأصل في كل حرف الّا يدخله الحذف, لأنّ الحذف تصرّف ومحل التصرّف الفعل والاسم لا الحرف, قال أحد أشياعهم: ((السين من سوف كالنون الخفيفة من الثقيلة, فكما لا تعدّ الخفيفة بعضا من الثقيلة كذا لا تعدّ السين بعضاً من سوف وإن توافقت الحروف فيهما))(٣).

---

(١) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ١/١٥٨-١٥٩ .

(٢) شرحُ المُفصَّل:٨/١٤٩.

(٣) جواهر الأدب:٢١ .

واتخذ الكوفيون مسلكاً مغايراً لأقرانهم البصريين إذ قالوا: إنّ السين مقتطعة من (سوف) وحجتهم أنّ كثرة استعمال(سوف) في كلامهم اقتضت أن يحذف بعضها فهم يقولون: لا أدرِ, ولم يكُ, علاوة على أنّهما يدلان على معنى واحد في الاستعمال(١).

والذي يقتضيه النظر ويلوح للباحث أنّ من الحقائق المقرّرة أن كثرة الاستعمال تجعل الألفاظ عرضة لقص أطرافها, وهذا ماحصل لـ(سوف) وقد نقل لنا اللغويون العرب صوراً من صور البلى اللفظي الذي أصاب هذه الكلمة, إذ ذكروا أنّ العرب يقولون: (سو يكون, وسف يكون, وسايكون, وسيكون)(٢).

ويبدو أنّ البصريين إذ ارتكنوا إلى حجة عدم الحذف في الحرف قد زلّت بهم الأقدام, ووقعوا في مغالطة وليس ذلك بغريب عليهم؛ لكثرة التفريعات التي فرّعوها والأصول التي أصّلوها في ميدان النحو.

وأدنى تأمل في كتاب الإنصاف يكشف لنا بجلاء ذلك, يقول أبو البركات الأنباري وهو ينقل لنا حجتهم في كون (اللام) في (لعلّ) حرفاً زائداً: «إنّما قلنا إنّها زائدة؛ لأنا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام»(٣).

ويظهر أنّ الذي حدا البصريين على مقالة إنّ مدة الاستقبال معها أوسع كثرة حروفها, قال ابن هشام: «وكأن القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى»(٤).

وليت شعري كيف يصنعون بقولنا **(خالدٌ حَذِرٌ)** و **(خالدٌ حاذرٌ)**, وقولنا: **(مازن طَرِبٌ)** و**(مازن طاربٌ)**, أليس في **(حَذِر, وطَرِب)** من المبالغة أكثر ممّا في **(حاذر وطارب)** على الرغم

(١) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥١٥/م٩٥, والجنى الداني: ٦٠.
(٢) يُنْظَرُ: بحوث ومقالات في اللغة: ٢٢-٢٣.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف:١٨٠/م٣٧.
(٤) مغني اللبيب: ١٥٩/١.

من أنّهما أقل حروفاً من **(حاذر وطارب)**, ومن ثمّ تخدش القاعدة التي بمقتضاها يقول النحويون : إنّ زيادة المباني دالة على زيادة المعاني.

وصفوة القول: إنّ الباحث لا يرى محذوراً لغة أو عرفا في القول إنّ في (سوف) لوناً من ألوان توكيد حصول الفعل المضارع في المستقبل من دون أن يكون فيها مزية أخرى على السين, وما قيل: إنّ (سوف) أوسع زمناً من السين فيه جفوة عمّا يقتضيه المقام ونبو عمّا يقتضيه السياق في كثير من المواطن, إذ ليس الفارق بينهما سوى أنّ (سوف) آكد من السين؛ لأنّها أكثر حروفا منها تقول: **(سأزوره غداً)** فإذا كان المقام يقتضي فضل توكيد قلت : **(سوف أزوره غداً)**. ويستقى من الجملتين ملحظ مهم مقتضاه أنّ الزمن فيهما واحد.

انظر كيف مالت العرب إلى استعمال ضميمة للتوكيد المستقى من (سوف) إذ قالت: **(ولسوف أكرمه)** إذا ما كان الموطن مظنّة انكار.

وقد يثور في الذهن سؤال مقتضاه, كيف تسنى جمع أكثر من مؤكد في موطن واحد؟ ونقول: إنّ ذلك ليس بعزيز ولا غريب على اللغة , تقول: (سأكرمه هو) فإذا أنكر المخاطب قلت: **(سأكرمه هو عينه)** فإذا شدّد في الإنكار قلت : **(سأكرمه هو بعينه)**, فتستعمل ثلاثة مؤكدات في موطن واحد, وكلّ ذلك بحسب المقام الذي يقتضي هذا التعبير أو ذاك .

دلالة الفاء المقترنة بـ(إذا) الفجائية :

تقترن الفاء بـ(إذا) الفجائية في نحو **(خرجت فإذا خالد بالباب)**, وهذه الفاء مظنَّة خلاف في دلالتها, إذ ذهب المازني وابو علي الفارسيّ إلى أنّها زائدة للتوكيد(١).

وقال الرضيّ معقباً على هذا الرأي: ((وليس بشيء إذ لا يجوز حذفها))(٢) .

وذهب الزجَّاج والزياديّ إلى أنّها فاء الجواب دخلت على (إذا) كما دخلت في جواب الشرط(٣).

قال ابن هشام: ((ويجب أن يحمل على ذلك مثل ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۞ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾(٤)... إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ولا يحسن اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها))(٥).

وذهب مبرمان إلى أنّها عاطفة لجملة (إذا) ومدخولها على الجملة قبلها(٦).

وقد طالت وقفة ابن يعيش عند هذا الحرف إذ قال: ((فإن قيل فما هذه الفاء في قولك خرجت فإذا زيد قيل: قد اختلف العلماء فيها فذهب الزياديّ إلى أنّ دخولها هنا على حدِّ دخولها في جواب الشرط, وذهب أبو عثمان إلى أنّها زائدة إلا أنّها زيادة لازمة على حدّ زيادة (ما) في قولهم: أفعل ذلك آثراً ما , وذهب مبرمان إلى أنّها عاطفة كأنّه حمل ذلك على المعنى لأنّ المعنى خرجت فقد جاءني زيد, وأنت إذا قلت ذلك كانت الفاء عاطفة لا محالة, كذلك ما كان في معناه وهو أقرب الأقوال إلى السداد؛ لأنّ الحمل على المعنى كثير في كلامهم فأمّا قول الزياديّ فضعيف؛ لأنّه لا معنى للشرط هنا, ولو كان فيه معنى الشرط لأغنت إذا في الجواب عن الفاء كما أغنت في قوله

---

(١) يُنْظَرُ: جواهر الأدب:٢٦٠, الجنى الداني: ٧٣, والمطالع السعيدة:٤٢٤.

(٢) شرح الرضيّ على الكافية:٣٧٤/١.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الرضيّ على الكافية:٣٧٤/١, وارتشاف الضرب: ١٩٨٧.

(٤) الكوثر: ١-٢.

(٥) مغني اللبيب: ١٨٩/١.

(٦) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ١٩٨٧, والمطالع السعيدة: ٤٢٥.

تعالى ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [1], وقول أبي عثمان لا ينفك عن نوع ضعف أيضاً؛ لأن الفاء لو كانت زائدة لجاز خرجت إذا زيد لأنّ الزائد حكمه أن يجوز طرحه, ولا يختل الكلام بذلك, ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ ﴾[2] لمّا كانت زائدة جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن (فبرحمة) وكذلك (عما قليل) يجوز في الكلام (عن قليل) »[3] .

ويبدو من مراقبة الفاء في هذا المقام أنّها عاطفة لأنّك إذ تقول : **(خرجت فإذا محمد)** تعني ففاجئني محمد, وقد التفت أبو حيان إلى هذا المعنى إذ نصّ على أنّها تتناوب مع (ثم) في هذا الموطن في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾[4] وعطف ظرف على فعل ليس بعزيز على الاستعمال فهو كثير سائغ في كلامهم, ومنه قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ۞ فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾[5] إذ عطف (ماله من قوة) على قوله ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾[6] .

---

(١) الروم: ٣٦.

(٢) آل عمران: ١٥٩

(٣) شرحُ المُفصَّل: ٣/٩-٤.

(٤) يُنْظَرُ: همع الهوامع:١٣٥/٢, والآية : ٢٠ من سورة الروم.

(٥) الطارق:٩-١٠.

(٦) يُنْظَرُ: أبو عثمان المازني: ٢٢٩.

دلالة اللام الواقعة في جواب (لو) :

هي (لام) مفتوحة من الهوامل غير العاملة, تدخل لتؤذن أنّ ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه (لو), كقولنا: لو اجتهدت لنجحت[١]. وقد اختلف النحويون في دلالة (اللام) الواقعة في جواب (لو). فذهب بعضهم إلى أنّها تفيد توكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى, جاء في مفصّل الزمخشري: ((ولام جواب(لو) و (لولا) نحو قوله تعالى: Π **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** O[٢], وقوله: Π **وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ** O[٣] ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى....)) [٤].

في حين ذهب بعض النحويين إلى أنّها (لام التسويف) إذ المعنى فيها: أنّ تحقق الجواب, سيتأخر عن الشرط زمنا طويلا نوعا ما , في حين أنّ المعنى عند عدم وجودها: أنّ تحقيق الجواب سيتأخر عن تأخر الشرط زمنا يسيراً, قال الزركشي: ((والمسبوقة في جواب (لو), كقوله تعالى: Π **لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا**O [٥], أي: تفيد تأخره لأشدّ العقوبة,.... بخلاف قوله تعالى: Π **لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا** O, بغير اللام؛ فإنّه يفيد التعجيل؛ أي: جعلناه أجاجاً لوقته))[٦].

غير أنّ الدكتور فاضل السامرائي رفض هذا الرأي بقوله: ((أمّا التسويف, فلا اراه صحيحاً, بدليل عدم صحة تقديره في تعبيرات كثيرة, ومن ذلك قوله تعالى: Π **وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم** O[٧],

---

(١) يُنْظَرُ: اللامات:٣٢, ومعاني الحروف:٥١, والايضاح في شرحُ المُفصَّل: ٢٧٠/١.

(٢) الأنبياء:٢٢.

(٣) النساء: ٨٦.

(٤) المفصّل:٤٢٤.

(٥) الواقعة:٦٥.

(٦) البرهان في علوم القرآن:٤/ ٣٣٧-٣٣٨, ويُنْظَرُ: النحو الوافي:٣٩٨/٤.

(٧) آل عمران: ١١٠.

وليس في هذا معنى التسويف..... وقوله تعالى: ﴿**ولو أنّ أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفّرنا عنهم سيئاتهم**﴾[١], وليس المقصود تسويف الكفر.....)) [٢].

وأحسب أنّ الدكتور فاضل السامرائي قد أغفل ما ذهب اليه غير واحد من النحويين, من أنّ الدلالة الزمنية تكاد تختفي في أسلوب الشرط, يقول الدكتور مهدي المخزومي : ((هذا وان الفعل الذي يلي أدوات الشرط خلو من الدلالة على الزمان , سواء أكان على (يفعل), أم على (فَعَلَ) , والماضي المستعمل مع (إن, وإذا) و(لو) ماضٍ غير حقيقي, ماضٍ في اللفظ فقط....))[٣] .

وقد عزت الدكتورة حليمة أحمد عمايرة سبب عدم ظهور دلالة الزمن بشكل واضح في أسلوب الشرط إلى أنّه مكوّن من حدثين, فالحدث في الشرط أبرز من الزمن[٤]. ومن ثمّ إذا ثبت هذا القول فسيقطع الطريق على القائلين: إنّ (اللام) تفيد التسويف, وليس ثمّة مفرّ من القول: إنّ ما ذهبوا اليه ليس ذا قيمة .

وقد بحث ابن يعيش هذه المسألة كما سبق للنحويين أن بحثوها وانتهى إلى أنّ (اللام) الواقعة في جواب (لو), إنّما تساق لثلاثة معانٍ هي:

أولا: أنّها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى, إذ قال: ((بعضهم يجعل هذا اللام قسماً قائماً برأسه, (وقعت في جواب(لو, ولولا, لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى....))[٥].

ويبدو أنّ ابن يعيش قد انساق وراء الزمخشري في هذا المعنى .

---

(١) المائدة:٦٥ .

(٢) معاني النحو: ٧٩/٤.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٩٦-٢٩٧.

(٤) يُنْظَرُ: الاتجاهات النحوية لدى القدماء: ٢٨٧-٢٨٨.

(٥) شرحُ المُفصَّل:٢٢/٩.

ثانياً: أنّها (اللام) الواقعة في جواب القسم, قال: «والمحققون على أنّها (اللام) التي تقع في جواب القسم, فإذا قلت: **لو جئتني لأكرمتك**, فتقديره: **والله لو جئتني لأكرمتك**»[١].

وقد تابع المالقيّ ابن يعيش فيما ذهب إليه, من أنّ (اللام) تلتزم جواب القسم, كقول الشاعر[٢]:

والله لو كنت لهذا لكنتُ عبداً آكلَ الأبارقا[٣]

خالصاً

غير أنّ ابن هشام لم يعتد –كما يبدو– بهذا الرأي وردّ عليه بقوله: ((لو كانت اللام بعد (لو) أبداً في جواب قسم مقدّر, لكثر مجيء الجواب بعد (لو) جملة اسمية, نحو: **(لو جاءني لأنا أكرمته)** كما يكثر ذلك في باب القسم))[٤] .

ويبدو أنّ ابن هشام احتكم في هذه المسألة إلى الصنعة الإعرابية, وما أصّله النحويون , من أنّ جملة الشرط وجوابه في (لو) لا تكونان إلا فعليتين, في حين أجازوا أن تكون جملة القسم اسمية.

والذي أُرجحه وأراه أقرب إلى الصواب أنّ (اللام) التي تدخل في جواب القسم, إنّما تدخل ليُتلقى بها مبالغة في التوكيد[٥], والمثال الذي ساقه ابن يعيش, لا يستلزم المبالغة في التوكيد, ومن ثمّ فهذه (اللام) هي التي تقع في جواب(لو) لتوكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى.

---

(١) شرحُ المُفصَّل: ٢٢/٩.

(٢) لم أقف على قائله, وهو من شواهد المنصف:٢٣٢/٢ .

(٣) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٣١٥.

(٤) مغني اللبيب: ٢٦٢/١ .

(٥) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٣١٣ .

ثالثاً : أنّها زائدة مؤكدة, قال ابن يعيش: ((وقد ذهب أبو علي في بعض أقواله إلى أنّ اللام في جواب لو , ولولا, زائدة مؤكدة, واستدل على ذلك بجواز سقوطها, وانشد[١] :

فلو أنّا على حجرٍ ذُبحنا جرى الدّميان بالخبر اليقين

فقال: جرى الدميان فلم يأتِ باللام....))[٢]

ومن الطريف – حقًا– أن يجعل الدكتور كمال بشر هذه (اللام) تؤدي وظيفة الفاصلة في نظام الكتابة الحديث, فهي عنده تعني وصل الكلام اللاحق بالسابق, إذ قال : ((اللام تربط ما يتلوها بما يسبقها تنبيهاً على أنّ الطرفين متكاملان, وأنّ الطرف الأوّل, وهو الشرط, وإن أمكن اتباعه بسكتة خفيفة نطقاً, لا يمكن الاكتفاء به, لارتباطه الوثيق بالطرف الثاني, وهو الجواب, وفيهما معاً تتم صحة الكلام في مبناه ومعناه....))[٣].

فاللام الواقعة في جواب (لو) تعني – عند الدكتور كمال بشر– وصل الكلام اللاحق بالكلام السابق, ويرى الدارس أنّ ما ساقه الدكتور كمال بشر فيه جفوة عمّا يقتضيه المقام, ونبو عما يقتضيه السياق؛ لأنّ الفاصلة التي تسمى في الدرس النحوي الحديث(صويتة المَفصِل) لا تظهر في السلسلة الكلامية المكتوبة, بل تظهر في سياق السلسلة الكلامية المنطوقة .

---

(١) البيت قائله المثقب العبدي. يُنْظَرُ: ديوانه: ٢٨٣.

(٢) شرحُ المُفصَّل: ٩/٢٣-٢٤.

(٣) فن الكلام: ٢٨٩-٢٩٠.

دلالة (لام) الابتداء :

هي من حروف المعاني غير العاملة[١], تدخل على المبتدأ أو الخبر مؤكدة, ومانعة ما قبلها من تخطِّيها إلى ما بعدها, كقولك: (لأخوك شاخصٌ)[٢], وهي لام مفتوحة تدخل لتوكيد الجملة وتمكن معناها في النفس[٣], ولها مواضع أُخر تدخل عليها في غير الابتداء, إذ ترِد (اللام) هذه مع خبر (إنَّ) وتسمى اللام المزحلقة, المؤكدة للخبر, نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٤], كما أنّها تدخل على الفعل المضارع الواقع في خبر (إنَّ), كقولنا: (إنَّ زيداً ليدرس), وفائدتها من حيث المعنى توكيد مضمون الجملة, ومن حيث الزمن تخليص المضارع للحال[٥].

وتسميتها بلام الابتداء مصطلح بصري ينكره الكوفيون, إذ يسمّونها (لام القسم)[٦], قال الزجاجي: " وهذه اللام لشدّة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يقدِّر بعض الناس قبلها قسمًا فيقول: هي لام قسم, كأنَّ تقدير قوله: لزيدٌ قائمٌ, والله لزيدٌ قائمٌ فأضمر القسم ودلّت عليه اللام, وغير منكرٍ أن يكون مثل هذا قسماً؛ لأنَّ هذه اللام مفتوحة"[٧], وجاء عن ابن فارس أنَّ هذه اللام وجهها التأكيد والتثبيت للشيء, وأنَّ من زعم أنَّها لام قسم فلأنَّ القسم في الكلام يدخل تأكيداً وتقويةً وتثبيتًا[٨].

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٩٥, ومغني اللبيب:٢٥٥/١.

(٢) يُنْظَرُ: اللامات للزجاجي: ١٨, ومغني اللبيب: ٢٥٥/١.

(٣) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٢٣١, والنحو الوافي: ٦٥٩/١.

(٤) القلم :٤ .

(٥) يُنْظَرُ: أوضح المسالك:٣٥/٢-٣٦ .

(٦) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء:٦٦/١, والإنصاف:٣٤٠ .

(٧)اللامات للزجاجي: ١٨.

(٨) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٢٥٤/١.

وعلى الرغم من اضطراب مذاهب النحويين في تسمية هذه اللام استشعروا جميعًا بأنَّ هذه اللام تقوم بوظيفة دلالية واحدة هي التوكيد.

ولنقف في هذا الموطن على رأي ابن يعيش, جاء في شرح المُفصَّل: " اعلم أنَّ هذه اللام أكثر اللامات تصرفًا ومعناها التوكيد وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشكّ.... وهي تدخل على الاسم والفعل المضارع ولا تدخل على الفعل الماضي: فأمّا دخولها على الاسم فإذا كان مبتدأ تدخل فيه لتأكيد مضمون الجملة وذلك نحو قولك: لزيدٌ عاقلٌ ولمحمدٌ منطلقٌ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[1].

بيّن ابن يعيش السِّر الكامن وراء انتقال هذه اللام من المبتدأ إلى الخبر عند دخول (إنَّ) على جملة المبتدأ والخبر, إذ قال: " ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلَّا أنَّ تدخل (إنَّ) المثقلة فتلزم تأخير اللام إلى الخبر نحو قولك إنَّ زيداً لمنطلق وأصل هذا لأنَّ زيداً منطلق فاجتمع حرفان بمعنى واحد وهو التوكيد فكره اجتماعهما فأُخرت اللام إلى الخبر فصار إنَّ زيداً منطلق"[2].

ذكر ابن يعيش فيما تقدَّم أنَّ هذه (اللام) هي لام الابتداء التي تفيد التوكيد, ومن ثمَّ سوّغ اتصالها بخبر (إنَّ), ذلك أنَّ العرب كرهوا اجتماع حرفين للتأكيد في صدر الكلام, وهما: (إنَّ) المكسورة الهمزة, و(لام) الابتداء, فزحلقوا اللام هذه إلى الخبر, وكرّر المتأخرون عبارة ابن يعيش إذ لم يزد أحد منهم شيئًا ذا بال[3].

أمّا (لام الابتداء) التي تدخل على الفعل المضارع الذي هو في خبر (إنَّ) – إذ إنَّ الزمن فيها موضع خلاف– فقد التفت اليها ابن يعيش, وممّا قاله في هذا الخلاف: " واعلم أنَّ اصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر (إنَّ) فذهب قوم إلى

---

(١) شرح المُفصَّل :٩/٢٥, والآية من سورة البقرة:٢٢١ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الرضي على الكافية:٤/٣٥٧, وشرح الأشموني:١/١٤٠, وحاشية الصبّان:١/٤٣٧, وحاشية الخضري: ١/١٣٤ .

أنَّها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهما واستدل على ذلك بقول سيبويه حتى كأنَّك قلت لحاكم فيها يريد من المعنى وأنت إذا قلت إنَّ زيداً لحاكم فهو للحال, وذهب آخرون إلى أنَّها لاتقصره على أحد الزمانين, بل هو مبهم فيها على ما كان, واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[١], فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً, وهو الاختيار عندنا"[٢].

فبعد أنْ عرض ابن يعيش الرأيين اللذين سيقا في الدلالة الزمنية لهذه (اللام), رفض الرأي القائل: إنَّها تخلص المضارع للحال, ومن ثمَّ ساق شاهداً قرآنيًا تمهيداً لتبنيه الرأي الثاني القائل بإمكانية اقتران هذه اللام بالفعل المضارع الدال على الاستقبال في عدد من المواضع.

وكان ابن هشام قد لخَّص فائدة لام الابتداء بأمرين: توكيد مضمون الجملة, ولهذا زحلقوها في باب (إنَّ) إلى الخبر كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين, وتخليص المضارع للحال, وهذا ما قال به الأكثرون[٣].

ولم يختلف المحدثون عمّا جاء به القدماء, إذ يرون أنَّها: " تفيد توكيد مضمون الجملة وازالة الشكّ, فهي تؤكد المثبت وتخلص الفعل المضارع للحال, أو تنزله منزلة الحال؛ لتحقق وقوعه كقوله تعالى:﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾"[٤].

وأظنُّ أنَّها لا تخرج عن معنى التوكيد في جميع مواضعها, مع الاتفاق أو الاختلاف في التسمية حين تأتي مع الجملة الاسمية, أمّا الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع فتُخلص فعلها للحال كما ذهب الأكثرون, ويشترط أحد المحدثين أنَّها تُخلِصُهُ للحال إن لم توجد قرينة تدلُّ على غير الحال, كالقرينة الدالة على الاستقبال في الآية المباركة المذكورة آنفًا؛ لأنَّ يوم القيامة لم يجئ بعدُ, فهي تُعيِّن المضارع للحال, إن كان مبهمًا خالياً من قرينة الحال[٥].

---

(١) النحل: ١٢٤.

(٢) شرح المُفصَّل: ٢٦/٩.

(٣) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٢٥٤/٢.

(٤) موسوعة معاني الحروف: ١٦٦, الآية:١٢٤من سورة النحل.

(٥) يُنْظَرُ: النحو الوافي: ٦٦٠/١ .

ولكنّنا نأخذ برأي الأغلب في أنّها تُخلِص الفعل المضارع للحال, ونقيس على الأكثر؛ لأنَّ القرآن له سياقاته الخاصّة التي تختلف عن مقاييس علماء العربية وتخرج عن قواعدهم.

بيد أنَّ القيمة الدلالية لهذا الحرف يمكن أن تنتزع في ضوء المعطيات السياقية, وهذا المعطى متوافر في الآية المباركة, فأنت تقول: (إنَّ خالدًا ليزورنا), ومن ثمَّ يكون الزمن للحال إذ إنَّ القرائن السياقية مغيَّبة في هذا الموطن, بيد أننا نلحظ أنَّ الزمن يتغيَّر فينصرف للاستقبال بمقتضى القرينة, إذ تقول: (إنَّ خالدًا ليزورنا غدًا)وقد يكشف لنا السياق عن ذلك, كأن تقول: (إنَّ المطر ليهطل), وكان من المنتظر هطوله, فمما لا مرية فيه أنَّ هذا السياق استقبالي.

دلالة (الواو) الواقعة في جملة الحال:

(الواو) حرف عامل وغير عامل[١], ذكرت له في بطون الكتب أقسام متعددة, أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر قسمًا[٢], من بينها (واو) الحال, وهي غير عاملة, تدخل على الجملة الاسمية, نحو: جاء زيدٌ والشمس طالعة, وترد أيضاً على الجملة الفعلية, نحو: تقدَّم القائد جنوده وهو يبتسم, أو هم يبتسمون[٣].

ومذهب سيبويه في هذه (الواو) أنَّها بمعنى (إذ), أي للزمن الماضي, جاء في الكتاب:" وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[٤], فإنَّما وجّهوه على أنَّه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال, كأنَّه قال: إذ طائفة في هذه (الحال) فإنَّما جعله وقتًا ولم يرد أن يجعلها واو عطف, وإنَّما هي واو ابتداء"[٥].وإلى هذا المعنى مضى الهروي مهتديًا برأي سيبويه[٦].

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ١٥٣.

(٢) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٤٠٨/٢.

(٣) يُنْظَرُ: غنية الطالب ومنية الراغب: ٢٦٧, والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي: ٣٥٣.

(٤) آل عمران: ١٥٤.

(٥) الكتاب: ٩٠/١.

(٦) يُنْظَرُ: الأزهية: ٢٣٣.

ويؤكد عبد القاهر الجرجاني دلالة واو الحال على الاستئناف, واختلاف دلالة الجملة الحالية المبدوءة بها عن تلك الخالية منها, إذ قال:" فاعلم أنَّ كلّ جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو فذاك لأجل أنَّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد . كلّ جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو فذاك لأنَّك مستأنف بها خبرًا وغير قاصد إلى أنَّ تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات.

تفسير هذا أنَّك إذا قلت : جاءني زيدٌ يسرع, كان بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ مسرعًا, في أنَّك تُثبت مجيئاً فيه إسراع, وتصل أحد المعنيين بالآخر, وتجعل الكلام خبراً واحدًا وتريد أن تقول: جاءني كذلك وجاءني هذه الهيئة... وإذا قلت: جاءني وغلامه يسعى بين يديه, ورأيت زيدًا وسيفه على كتفه, كان المعنى على أنَّك بدأت فأثبت المجيء والرؤية ثم استأنفت خبرًا وابتدأت إثباتًا لسعي الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه, ولمَّا كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجيء بالواو"(١).

وقد اشترط ابن يعيش في الجملة الاسمية التي تقع حالًا أن تتركب من المبتدأ والخبر, ولم يشترط أن تحوي ضميرًا يعود منها على صاحب الحال؛ لأنَّ الواو أغنت عن ذلك, فهي تقوم بربط ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها, فإنْ جئت بالضمير معها فذلك جيد, لأنَّ في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها, وأمَّا إذا لم تُذكر الواو فلا بُدَّ من ضميرٍ, وذلك نحو قولك: أقبل محمد على رأسهِ قلنسوة, ولو قلت: أقبل محمد على عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يَجُز, لأنَّك لم تأتِ برابط يربط الجملة بأوَّل الكلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوَّلهِ فيدلّ على أنَّه معقود بأوَّله(٢).

فابن يعيش هاهنا يشرط أحد الأمرين, فإمَّا الواو وإمَّا الضمير وإلَّا فلا يجوز ما سواه؛ لأنَّه ليس فيه معنى.

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٤-٢١٥.

(٢) يُنْظَرُ: شرح المفصَّل: ٦٥/٢.

وبيَّن الرضيّ السبب في ربط الجملة الاسمية الواقعة حالًا بالواو والضمير, بقوله:" إنَّما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ, فإنَّه اكتُفي فيها بالضمير؛ لأنَّ الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام, فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط, فصُدِّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط, أعني الواو التي أصلها الجمع, لتؤذن من أوَّل الأمر بأنَّ الجملة لم تبقَ على الاستقلال, وأمَّا خبر المبتدأ..., فإنَّها لا تجيء بالواو, لأنَّ بالخبر يتم الكلام"(١).

وتتعلق الواو بالزمن فهي لا تكون إلَّا لزمن الحال فلا تكون للمستقبل أو الماضي.

ومن هنا جوّز ابن يعيش في الجملة الفعلية أن يكون فعلها مضارعًا, كقوله تعالى: ﴿**فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء**﴾(٢), أي ماشية, أو ماضيًا مع اشتراط وقوع (قد) سابقة للفعل ومنه ما ذهبوا إليه في قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾(٣) أي: (قد حصرت), وهذا هو رأي الجمهور, وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالًا سواء أكان معه قد أم لم تكُن, وإليه ذهب الأخفش من البصريين, أمَّا الفعل الدال على الاستقبال فلا يجوز وقوعهُ موقع الحال؛ لأنَّه لا يدلُّ على الحال(٤).

وإذا كان ابن يعيش قد أطلق القول في وقوع هذه الواو قبل الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع فثمَّة من اشترط دخولها على المضارع المنفي لا المثبت(٥).

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤١/٢.

(٢) القصص:٢٥.

(٣) النساء:٩٠.

(٤) يُنْظَرُ: شرح المفصَّل:٦٦/٢-٦٧.

(٥) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ١٦٤.

وسوَّغ ابن يعيش مذهب سيبويه القائل إنَّ معنى هذه الواو هو (إذ), ومن ثمَّ تلمس له الأدلة, إذ قال:" وقد شبَّه سيبويه واو الحال بـ(إذ) وقدَّرها بها وذلك من حيث كانت إذ منتصبة الموضع كما أنَّ الواو منتصبة الموضع وأنَّ ما بعد إذ لا يكون إلَّا جملة كما أنَّ الواو كذلك, وكل واحد من الظرف والحال يقدَّر بحرف الجر, فإذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقهِ فكأنَّك قلت جاء زيد على هذه الحال والحال مفعول فيها كما أنَّ الظرف كذلك, فكما أن الجملة بعد (إذ) لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو"(١).

ويرى المالقيّ أنَّ هذه الواو تأتي تارةً بمعنى (إذ), وتارة بمعنى (في حال) وهي في التقديرين للحال, فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالًا بها قُدِّرت بـ(إذ) نحو: جاء زيد والشمس طالعة, أي: إذ كانت الشمس طالعة.

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قُدِّرت بـ(في حال), نحو: جاء زيد وقد ضرب عبدهُ, أو وهو يضرب عبدهُ, أي: في حال ضربه عبده, ومنه قوله تعالى:Π**لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ**O(٢).

وذهب ابن هشام في المغني إلى أنَّ هذه الواو تُسمَّى بـ(واو الابتداء), وأنَّ سيبويه والقدماء يقدِّرونها بـ(إذ), ولا يريدون بذلك أنَّها بمعناها, بل إنَّها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق, كما أنَّ (إذ) كذلك, ولم تقدَّر عندهم بـ(إذ) لأنَّها لا تدخل على الجملة الاسمية(٣).

وزعم بعض المتأخرين أنَّها عاطفة كواو (رُبَّ)(٤).

---

(١) شرح المفصل٢/٦٨.

(٢) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٤٨٠-٤٨١, والآية: ٤٦ من سورة آل عمران.

(٣) يُنْظَرُ: مغني اللبيب:٢/٤١٤-٤١٥, وهمع الهوامع:٢/٢٥٣.

(٤) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ٢/٢٥٣.

وظاهر الأمر أنَّ ابن يعيش قد قصر معنى هذه الواو على الحالية, وغاص في بيان ما تدخل عليه, أو ما يصاحبها عند دخولها على الجملة سواء أكانت جملة اسمية أم فعلية.

أمَّا المحدثون فلم يخرجوا عن دائرة المعاني التي ذُكرت, بل ألفيناهم مشدوهين في الغالب بتركيب الجملة التي تلي واو الحال والأصل فيها, إلَّا أنَّ ممَّا يُشار إليه ما ذكره الدكتور فاضل السامرائي من معانٍ يمكن متابعتها في معاني النحو(١).

وأحسب أنَّ هذه الواو لم تخرج في غالبية الشواهد عن الحالية وإنْ تضمنت معاني أخرى فهي زيادة على معناها الأصل, فضلاً عن أنَّ المسميَّات التي أُطلقت عليها إنَّما هي من قبيل التركيب.

(١) يُنْظَرُ: معاني النحو:٢/٢٦٤-٢٦٥.

المبحث الثاني: الأدوات الثنائية:

دلالة (أم) المنقطعة :

(أم) حرف مهمل , اختلف النحويون في عدد أقسامها إذ جعلها فريق منهم على أربعة أقسام, هي : المتصلة وهي المعادلة لهمزة التسوية , والمنقطعة, والزائدة , والتي هي حرف تعريف[١] .

في حين جعلها فريق آخر على قسمين هما: المتصلة والمنقطعة[٢]. أمّا المالقيّ, فهي عنده على ثلاثة أقسام إذ لم يذكر الزائدة[٣] .

والمنقطعة هي موضع بحثنا في هذه المسألة, وسميت بذلك؛ لانقطاع الجملة بعدها عن الكلام السابق لها سواء أكان خبراً نحو : قول الرجل: **إنّها لإبلٌ أم شاءٌ**, أم استفهاماً نحو: **هل عمرُ عندك أم زيد**, إذ يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها, لعدم اتصال الأول بالثاني[٤].

ودلالة (أم) المنقطعة موضع خلاف بين النحويين, إذ نقل المتأخرون أنّ مذهب البصريين أنّها تُقدّر بـ (بل والهمزة)[٥] . بيد أنّ المتتبع لمصنفات القدماء يلحظ أنّ ما نقله المتأخرون لم يكن الصواب حليفه, إذ لم يصرّح كل من الخليل وسيبويه – وهما رأسا المدرسة البصرية– بدلالة (أم) على معنى (بل والهمزة)[٦].

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٢٠٤, ومغني اللبيب : ٥١/١ .

(٢) يُنْظَرُ: شرح الرضيّ على الكافية :٤٠٤/٤, وهمع الهوامع:١٦٦/٣, وشرح الأشموني:٤٢٢/٢, وحاشية الخضري:٦٣/٢, ومعاني النحو: ٢١٣/٣.

(٣) يُنْظَرُ: رصف المباني:١٧٨–١٧٩ .

(٤) يُنْظَرُ: الكتاب:١٧٢/٣, والأزهية: ١٢٧, وجواهر الأدب: ٨٩ .

(٥) يُنْظَرُ: أمالي الشجري:١٠٨/٣, ومغني اللبيب: ٥٨/١. .

(٦) يُنْظَرُ: العين : ١٠٠/١(أم), والكتاب:١٧٢/٣ .

وقد نصّ المبرد على أنّ (أم) المنقطعة تأتي بمعنى (بل والهمزة) , جاء في (المقتضب) : ((والموضع الثاني أن تكون منقطعة ممّا قبلها خبرا كان أو استفهاماً, وذلك في قولك فيما كان خبراً:(**إنّ هذا لزيد أم عمرو يافتى**) وذلك أنّك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً فقلت على ما سبق إليك, ثم ادركك الظن أنّه عمرو فانصرفت عن الأوّل فقلت : (أم عمرو) مستفهماً, فإنمّا هو إضراب عن الأول على معنى(بل) إلا أنّ ما يقع بعد (بل) يقين وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه وذلك أنّك تقول (**ضربت زيداً**) ناسياً أو غالطاً ثم تذكر أو تتنبه فتقول (بل عمراً) مستدركاً مثبتاً للثاني, تاركاً الأوّل, فـ(بل) تخرج من غلط إلى استثبات, ومن نسيان إلى ذكر, و(أم) معها ظن أو استفهام وإضراب عمّا كان قبله))[1] .

وقال غير واحد من النحويين بدلالة (أم) المنقطعة على معنى (بل والهمزة), من مثل أبي جعفر النحاس, وابن جنيّ, والزمخشريّ, وأبي البركات الأنباريّ والزركشيّ وابن عادل[2]. واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى : Π **أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ**O [3], إذ لو قُدِّرت أم بمعنى (بل) وحدها لأصبح المعنى: **(بل له البنات ولكم البنون)** , وهذا كفر محض[4].

في حين خالف الكوفيون من قال بدلالة (أم) المنقطعة على معنى (بل والهمزة), إذ قدّروها بمعنى (بل) وحدها دون الاستفهام, فهي عندهم تؤدي المعنى نفسه الذي تؤديه (بل) في الكلام .

وإلى هذا المعنى ذهب الفرّاء مشترطاً ورود استفهام قبل (أم) , إذ قال : ((ربّما جعلت العرب (أم) إذا سبقها استفهام لا تصلح أيّ فيه على جهة (بل), فيقولون: هل لك قبلنا حق أم أنت رجلٌ معروف بالظلم, يريدون: بل أنت رجلٌ معروف بالظلم, وقال الشاعر[5] :

---

(١) المقتضب: ٣/٢٨٨-٢٨٩ .

(٢) يُنْظَرُ: معاني القرآن للنحاس:٥/٢٩٨, واللمع:٩٤, والكشاف:٥/٣٧, وأسرار العربية:٣٥٥, والبرهان:٤/١٨٠, واللباب في علوم الكتاب:٢/٣٨٦ .

(٣) الطور: ٣٩ .

(٤) يُنْظَرُ: أسرار العربية: ٣٠٥-٣٠٦ .

(٥) لم أقف على قائله , وهو من شواهد الأزهية: ١٢٩, وهمع الهوامع:٣/١٦٩ .

فو الله ما أدري أسلمى تغوّلت أم النّوم أم كلٌّ إلى حبيب

معناه : (بل كلٌّ إلى حبيب)))[١]. وتابع الهروي الفرّاء فيما ذهب اليه[٢].

وردّ هذا الرأي, إذ المعنى على الاستفهام, أي بل أكلٌّ إلى حبيب[٣].

وقد فصّل ابن يعيش القول في هذه المسألة قائلاً: ((فإنّما قيل لها منقطعة لأنّها انقطعت ممّا قبلها خبراً كان أو استفهاماً إذ كانت مقدرة بـ(بل والهمزة) على معنى (بل كذا) وذلك نحو قولك فيما كان خبراً: **(إنّ هذا لزيد أم عمرو)** كأنّك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً فأخبرت على ما توهمت ثم أدركك الظّن أنّه عمرو فانصرفت عن الأول وقلت: (أم عمرو) مستفهما على جهة الإضراب , ومثل ذلك قول العرب: (إنّها لإبلٌ أم شاء) أي (بل أهي شاء) فقوله (إنّها لإبلٌ) إخبار وهو كلام تام , وقوله (أم شاء) استفهام عن ظن وشك عرض له بعد الإخبار, فلا بُدّ من إضمار (هي), لأنّه لا يقع بعد (أم) هذه إلا الجملة ؛ لأنّه كلام مستأنف, إذ كانت (أم) في هذا الوجه تعطف جملة على جملة إلاّ أنَّ فيها ابطالاً للأول وتراجعا عنه من حيث كانت مقدرة بـ(بل) والهمزة على ما تقدم , فـ(بل) للإضراب عن الأول والهمزة للاستفهام عن الثاني, وليس المراد أنّها مقدرة بـ(بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها؛ لأنّ ما يقع بعد (بل) متحقق وما بعد (أم) مشكوك فيه مظنون, ولو كانت مقدرة بالألف وحدها لم يكن بين الأول والآخر علقة, والدليل على أنّها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى ﴿ **أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ** ﴾ [٤], وقوله: ﴿ **أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ** ﴾ [٥], إذ يصير ذلك متحققا تعالى الله عن ذلك))[٦].

---

(١) معاني القرآن للفرّاء: ٧٢/١.

(٢) يُنْظَرُ: الأزهية: ١٢٧–١٢٨ .

(٣) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ١٧٠/٣ .

(٤) الزخرف: ١٦ .

(٥) الطور : ٣٩.

(٦) شرحُ المُفصَّل:٩٨/٨ .

والذي يلحظ أنَّ ابن يعيش قصر دلالة (أم) على معنى (بل والهمزة), ولم يلتفت إلى ما نُسب إلى الكوفيين أنّها بمعنى (بل) مجردة من الاستفهام, إذ ساق شاهدين قرآنيين على ذلك, قال تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ , وقال: ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ , إذ عدّه كفراً محضاً.

ويبدو أنَّ ابن يعيش لم يخرج عمّا جاء به مَن سبقه من البصريين, فهو يدور في فلك المرجعية المذهبية البصرية.

بيد أنّ الرضي الاسترابادي كشف لنا عن إمكانية مجيء (أم) بمعنى (بل) مجردة, فضلا عن مجيئها بمعنى (بل والهمزة), إذ قال : ((وقد تجيء بمعنى بل وحدها, كقوله: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[1].

إذ لامعنى للاستفهام هنا, وكذا إذا جاءت بعدها أداة استفهام كقوله تعالى: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[2] .....))[3]. وقد وافقه عليه بعض النحويين كابن مالك, والمالقيّ, وابن هشام[4].

وقد ردّ الدكتور فاضل السامرائي قولهم بعدم امكانية تقدير (أم المنقطعة) بمعنى الاستفهام في نحو قوله تعالى:﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾, بقوله : ((إنَّ (أم) ليست بمعنى (بل) وثمة فرق بين قولنا:**(بل أنا خير من هذا الذي** هو مهين),وقولنا **(أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهين)** فالأوَّل كلام يقرر فيه فرعون الأمر والثاني فيه معنى التعجب والتهكم , وطلب مشاركة السامعين, ثم هي تحتمل الاتصال))[5].

---

(١) الزخرف:٥٢ .

(٢) الرعد: ١٦ .

(٣) شرح الرضيّ على الكافية: ٤٠٦/٤ .

(٤) يُنْظَرُ: رصف المباني:٩٥, الجنى الداني: ٢٠٦, ومغني اللبيب : ٥٦/١ .

(٥) معاني النحو: ٢١٧/٣ .

وللأشموني رأي في (أم) هذه إذ عدّها زائدة في هذا الموضع قائلاً ((وذهب بعضهم إلى أنّها تكون زائدة, وقال في قوله تعالى: Π **أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۞ أَمْ أَنَا خَيْرٌ**O [١] إنّ التقدير: (أفلا تبصرون أنا خير)) [٢].

أمّا قولهم : بعدم دلالة (أم) على الاستفهام , إذ لا يجمع بين الاستفهامين في نحو قوله تعالى : Π **أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**O [٣], فيُرد بقول المبرد : إنّ (هل) تتقارض في المرجعية الموقعية مع الهمزة , جاء في المقتضب: ((وحرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه: (الألف) و (أم) وهما يدخلان على هذه الحروف كلّها, ألا ترى أنّ القائل يقول: هل زيدٌ في الدار أم هل عمرو هناك, وتقول كيف صنعت أم كيف صنع أخوك؟ فدخول هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكنها....)) [٤]

والذي يبدو أنّ (أم) لا تكون إلا بمعنى (بل والهمزة)؛ لأنّ أغلب ما جاء بعدها في جلّ الشواهد الفصيحة مظنونٌ ولم يقطع به, في حين أنّ الذي يأتي بعد (بل) مقطوعٌ به [٥] .

أمَّا ما جاء منها داخلا على استفهام فهو يحقق المراد من دعوى القائلين إنّها بمعنى (بل والهمزة), فالهمزة وضعت للاستفهام أصالة, في حين أنّ حروف الاستفهام الأخرى فرع عليها, ومن ثمَّ فغير الأصيل لا يغني عن الأصيل, لكن يمكن أن يغني عن معنى الأصيل.

---

(١) الزخرف:٥١-٥٢ .

(٢) شرح الأشمونيّ:٢/٤٢٣ .

(٣) الرعد : ١٦.

(٤) المقتضب: ٣/٢٩٠.

(٥) يُنْظَرُ: معاني النحو:٢/٢١٦ .

الفرق بين (أم) و (أو) :

شاعَ بين النّاس في زماننا هذا استعمال (أم) و (أو) في مثل قولنا: **(أزيدٌ عندك أم عمرو)** و**(أزيدٌ عندك أو عمرو)** بالمعنى نفسه, فيجيبون عن الاثنين بالتعيين, هذا الاستعمال لا ينسجم وما رصده النحويون من فرق بين (أم) و (أو)؛ وذلك لأنّ السؤال بـ(أم) يقصد به التعيين ولا يقصد بـ(أو) ذلك, فإنّك إذا قلت: **أخرج زيدٌ أو عمرو؟** فمعناه : **أخرج احدهما؟** فيكون جوابه : (لا) أو (نعم), فإن أردت التعيين سألت بـ(أم), تقول: **أزيدٌ الخارج أم عمرو؟** فالجواب: **زيدٌ أو عمرو**؛ لأنّ المعنى أيّهما خرج؟[١] .

جاء في الكتاب: ((هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم وذلك قولك : **أزيدٌ عندك أم عمرو؟** ... فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدهما ...إلّا أنَّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو ...))[٢] .

وقال : ((تقول: **ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً؟** أو **أعندك زيدٌ أو خالدٌ أو عمرو؟** , كأنك قلت : **أعندك أحد هؤلاء؟**.....))[٣]. وجاء في معاني الحروف : ((تقول: ما أدري أأذن أو أقام, إذا لم تعتد بأذانه ولا إقامته, لقرب ما بينهما أو لغير ذلك من الأسباب, فإن قلت ما أدري أأذن أم أقام حققت أحدهما لامحالة, وأبهمت أيّهما كان, فمعنى الكلام مختلف))[٤] .

وكان ابن يعيش من بين من حاول أن يتصيّد هذه الدلالات النحوية , ويسبر أغوارها, إذ قال: ((والفصل بين (أو) و (أم) أنّ أو لأحد الشيئين, فإذا قال: أزيدٌ عندك أو عمرو, فالمراد: أأحد هذين عندك؟, فانت لا تعلم كون أحدهما عنده, فانت تسأله ليخبرك, ولذلك يكون الجواب (لا) إن لم يكن عنده واحد منهما, أو نعم إذا كان عنده أحدهما, ولو قال في الجواب: زيدٌ أو عمرو حصل

---

(١) يُنْظَرُ: المقتضب: ٢٨٦/٣, والأزهية:١٣٤, وأمالي الشجري:١١٠/٣-١١١, ومعاني النحو:٢٢١/٣.

(٢) الكتاب : ١٦٩/٣ .

(٣) المصدر نفسه: ١٧٩/٣.

(٤) معاني الحروف:١٧٤ .

الجواب ضمناً وتبعاً لأنَّ في التعيين قد حصل أيضاً علم ما سأل عنه, وأمّا أم إذا كانت متصلة.... فمعناها معنى (أيّ) , فإذا قال: أزيدٌ عندك أم عمرو, فالمراد أيُّهما عندك فأنت تدري كون أحدهما عنده بغير عينه, وأنت تطلب تعيينه, فيكون الجواب: زيدٌ أو عمرو, ولا تقول: (نعم) , ولا (لا) ...., فقد تبيّن أنَّ السؤال بـ(أو) معناه : أأحدهما, وبـ(أم) معناه: أيُّهما...))[1].

والمُلاحظ على نصّ ابن يعيش المتعلق بالفرق في الدلالة بين (أم) المتصلة, و(أو) أنّه يأتي بيانًا وايضاحاً لما سطّره النحويون الذين سبقوه, وليس فيه جديد أو آراء مبتكرة, إلا أنّ ممّا يُشار اليه في هذا النص قوله: (فإذا قال: أزيد عندك أو عمرو؟ يكون الجواب, (لا) أو (نعم), ولو قال في الجواب: زيدٌ أو عمرو , حصل الجواب ضمناً...الخ), إذ أفصح فيه عن إمكانية استعمال التعيين مع (أو), ومن ثمّ يمكن للسائل أن يصل إلى مبتغاه, وقد تحصل له أنّه في التعيين قد اتضح الجواب ضمناً. وأخال أنّ سعة معاني (أو), إذ ذكر النحويون لهذه الأداة ثلاثة عشر معنىً[2], أتاح لها أن تغطي مساحة واسعة من الاستعمال, ومن ثمّ يمكنها أن تتقارض مع كثير من الأدوات, ومنها (أم) في هذا الموطن.

أمّا المتأخرون فقد ارتضوا رأي ابن يعيش الذي تلقاه عن أسلافه . جاء في شرح الرضي: ((وحيث أشكل عليك الأمر في (أو) و (أم) المتصلة, فقدّر (أو) بـ(أحدهما) و(أم) بـ(أيّهما) ...))[3].

---

(١) شرحُ المُفصَّل: ٩٨-٩٩ .

(٢) يُنْظَرُ: معاني الحروف:٧٧, ورصف المباني:١٣١, والجنى الداني: ٢٢٧, ومغني اللبيب: ١/١٣١, والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي:٩٤.

(٣) شرح الرضيّ على الكافية: ٤/٤١٤, ويُنْظَرُ: رصف المباني:١٧٨-١٧٩, وهمع الهوامع:٣/١٧٦ .

دلالة (إنْ) , (إذا) :

إنْ : من أدوات الشرط الجازمة, وهي أمُّ أدوات الشرط, وغيرها من أخواتها عيال عليها, تستعمل في الأمور المحتملة المشكوك فيها(١).

قال الزمخشريّ في مفصّله : ((ولا تستعمل (إن) إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها, ولذلك قبح, **إن احمرَّ البسر كان كذا, وإن طلعت الشمس آتك إلا في اليوم المغيم**))(٢) .

ويعلل ابن يعيش ذلك بقوله : ((لذلك كان بالأفعال المستقبلة؛ لأنَّ الأفعال المستقبلة قد توجد, وقد لا توجد, لذلك لا تقع المجازاة بإذا وإن كانت للاستقبال؛ لأنّ الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر, كقولك إذا طلعت الشمس فأتني, ولو قلت: **إن طلعت الشمس فأتني** لم يحسن إلا في اليوم المغيم))(٣).

وإلى مثل ما ذهب اليه الزمخشري, وفصله ابن يعيش جرى غير واحد من المتأخرين(٤).

هذا أصل (إنِ) الشرطية في الجزاء, لكنّها قد تقترض معنى (إذا) التي تستعمل في المتيقن غير المشكوك فيه, وممّا يندرج في مقتضى هذا الغرض قول ابن يعيش: ((ربّما استعملت (إن) في مواضع (إذا), و(إذا) في مواضع (إن) , ولا يبين الفرق بينهما لما بينهما من الشراكة, ونقول من ذلك: **إن متّ فاقضوا ديني**, وإن كان موته كائنا لامحالة فهو من مواضع (إذا), إلا أنّ زمانه لما لم يكن متعيناً جاز استعمال (إن) فيه, قال تعالى: Π **أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ** O(٥)...))(٦).

---

(١) يُنْظَرُ : المقتضب:٤٥/٢, والمقتصد:١١١٩/٢, وارتشاف الضرب:١٨٦٢/٤ .

(٢) المفصّل: ٤١٧, ويُنْظَرُ: المقتضب:٥٥/٢, ومعاني النحو:٥٩/٤ .

(٣) شرحُ المُفصَّل: ٤/٩.

(٤) يُنْظَرُ: شرح الرضيّ على الكافية: ٨٦/٤, والجنى الداني:٢٠٨.

(٥) آل عمران: ١٤٤ .

(٦) شرحُ المُفصَّل: ٤/٩, ويُنْظَرُ: المقتضب:٥/٢, وحاشية الصبان:١٣/٤.

وابن يعيش في النص يُجيز أن تستعمل (إن) و(إذا) إحداهما مكان الأخرى, ومن ثمّ بيّن أنّ المسوغ الذي أتاح دخول (إنْ) على أمرٍ مقطوعٍ به , إنما هو الابهام الذي أحاط بزمن النص(١).

ومن أضراب ما يدخل في سياق هذا اللون من المعنى ما ورد في كلام الزركشي وهو يعلّق على قوله تعالى: ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾(٢).

إذ قال ((....ومنها تنبيه المخاطب وتهييجه ...., والمعنى : عبادتكم الله تستلزم شكركم له, فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه....))(٣).

وقال في سياق آخر معلقا على قوله تعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ (٤) بقوله : ((فاستعملت (إن) في مقام الجزم بكونهم مسرفين؛ لتصور أنّ الإسراف ينبغي أن يكون منتفيًا فأجراه لذلك مجرى المحتمل المشكوك))(٥).

وقد خرّج الكوفيون هذه الشواهد على أنّ (إن) فيها بمعنى: (إذ) (٦).

ولعلّ السبب في وقوع (إن) مكان (إذا) ((أنّ (إذا) تحتاج إلى جواب كما تحتاج اليه (إن) والشيئان إذا تقاربا ربّما وقع أحدهما موقع الآخر))(٧). فضلا عن أنّ (إن, وإذا) تفيدان مطلق الشرطية والتعليق في الزمن المستقبل(٨).

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني:٢٠٨.

(٢) البقرة: ١٧٢.

(٣) البرهان: ٣٦١/٢.

(٤) الزخرف: ٥.

(٥) البرهان : ٣٦١/٢.

(٦) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٠١-٥٠٢ , م٨٨, ومغني اللبيب:٣٣/١.

(٧) همع الهوامع: ٤٥٢/٢.

(٨) يُنْظَرُ: الشرط في القرآن(رسالة): ١٠٣.

(إذا) : ظرف يفيد المستقبل يتضمن معنى الشرط, ويختص بالدخول على المتيقن, والمظنون, وكثير الوقوع, بخلاف (إن) التي تستعمل في المشكوك(١).

لذا غلب لفظ الماضي عليها؛ لأنّه أقرب إلى القطع بالوقوع(٢), فتستعمل في الأمور المحضة, قال المبرد: ((ألا ترى قول الله عزَّ وجل : ﴿ **إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ** ﴾(٣), و﴿ **إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** ﴾(٤), ﴿ **إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ** ﴾(٥), أنَّ هذا واقع لا محالة))(٦) وهي لا تجزم الفعل, والسبب في ذلك, هو مخالفتها أدوات الشرط الجازمة.

لأنَّ (إذا) تكون للخبر المقطوع بحصوله والكثير الوقوع, بخلاف الأدوات الجازمة, التي تستعمل للظنّ.

وفي هذا قال سيبويه : ((وسألته عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ.... ويبيّن هذا أنّ (إذا) تجيء وقتا معلوماً.....))(٧) .

وقد تخرج (إذا) عن هذا الإطار, فتستعمل مكان (إنْ) الشرطية فتدخل على المشكوك غير المتيقن, وقد نصّ ابن يعيش على هذا المعنى في موطن سابق , وأضاف قائلاً: ((....فأمّا قول الآخر(٨) :

إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا أصبت حليماً أو أصابك جاهلُ

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني:٣٦٧, ومغني اللبيب:١/١٠٨, والبرهان:٢/٣٦٠.

(٢) يُنْظَرُ: البرهان:٢/٣٦٢, ومعاني النحو:٤/٦٥.

(٣) الانفطار:١ .

(٤) التكوير:١.

(٥) الانشقاق:١ .

(٦) المقتضب:٢/٥٥.

(٧) الكتاب: ٣/٦٠.

(٨) البيت لأوس بن حجر: يُنْظَرُ ديوانه:٩٩.

فهو من مواضع (إن)؛ لأنّه يجوز أن ينزع عن ذلك, وأن لا ينزع إلا أنّ بعضها أحسن من بعض, فقولنا: **إن مات زيد كان كذا**, أحسن من قولنا: **إن احمرّ البسر**؛ لأنَّ موت زيد مجهول الوقت, واحمرار البسر له وقت معلوم))[1].

مما سبق يتبيّن أنّهم حددوا ما تدلّ عليه (إن, وإذا) فإذا جاءت إحداهما مكان الأخرى أدى التأويل المعنوي دوره في جبر التنافر الدلالي بين التركيب والمعنى.

(١) شرحُ المُفصَّل:٩/٤.

دلالة (أل) في فاعل (نعم, وبئس) :

استقرى النحويون كلام العرب فوجدوا فاعل (نِعمَ, وبئسَ) يُساق على صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون اسمًا ظاهراً معرَّفًا ب(أل), نحو قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[١], أو مضافًا الى المُعرَّف بـ(أل), نحو قوله تعالى:﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[٢], وقوله تعالى: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[٣].

والصورة الثانية: أن يكون ضميراً مستتراً مفسَّرًا بتمييز نحو: (بئس طالبًا مازن), والذي يعنينا من هاتين الصورتين, الصورة الاولى, إذ كانت دلالة (أل) مظنَّة خلاف بين النحويين, قال الجمهور هي للجنس[٤], واختلفوا على رأيين : **أحدهما:** أنَّها للجنس حقيقةً, فإذا قلت: بئس الرجل خالد, فكأنَّك ذممت الجنس كلّه ثم خصصت زيدًا بالذكر[٥], جاء في الكتاب: " واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: قومك نعم صغارهم وكبارهم, إلَّا ان تقول: قومك نعم الصغار ونعم الكبار, وقومك نعم القوم؛ وذلك لأنَّك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح, كما أنَّك إذا قلت: عبد الله نعمَ الرجل, فإنَّما تريد أن تجعله من أمّة كلهم صالح, ولم ترد أن تُرد أن تُعرِّف شيئًا بعينه بالصلاح بعد نِعمَ"[٦].

وثانيهما: أنَّها للجنس مجازًا؛ لأنَّك إذ تقول: نِعمَ الفتى محمد إنَّما تقصد أن تمدح شخصًا معينًا إلَّا أنَّك جعلته جميع الجنس مبالغة[٧].

---

(١) الانفال: ٤٠ .

(٢) النحل: ٣٠ .

(٣) النحل: ٢٩.

(٤) يُنْظَرُ همع الهوامع: ٢٠/٣ .

(٥) يُنْظَرُ: المصدر نفسه.

(٦) الكتاب: ١٧٧/٢, ويُنْظَرُ: المقتضب: ١٤٢/٢ .

(٧) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب:٢٠٤٣/٤, والمساعد على تسهيل الفوائد:١٢٦/٢ .

وقال فريق آخر: إنَّها للعهد, بيد أنَّهم اختلفوا على مذهبين:

الأوَّل: أنَّها للعهد الذهني, كما تقول: ذهبت إلى السوق فأنت لا تقصد به الجنس كما لا تقصد به سوقًا معينًا تقدم ذكره.

والثاني: أنَّها للعهد الشخصي, والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم, فإذا قلت: بئس الرجل مازن, فكأنّك قلت: بئس هو(١).

وكان ابن يعيش يقتفي أثر كثير من القدماء, وأظهرهم سيبويه, إذ يقول:" فالألف واللام هنا لتعريف الجنس وليست للعهد إنَّما هي على حدِّ قولك أهلك الناس الدرهم والدينار وأخاف الأسد والدب ولست تعني واحداً من هذا الجنس بعينه إنَّما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾(٢), ألا ترى أنَّه لو أراد معينًا لما(٣) جاز الاستثناء منه بقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾(٤), ولو كان للعهد لم يجز وقوعه فاعلاً لنِعمَ وبِئس لو قلت: نعم الرجل الذي كان عندنا أو نعم الذي في الدار لم يجز"(٥).

فقد نصَّ ابن يعيش صراحةً على أنَّ (أل) في فاعل (نعمَ, وبئس) لا تكون إلَّا للجنس, فلا تكون للعهد؛ لأنَّك عندما تقول: نِعمَ الرجلُ زيد لست تعني واحدًا من هذا الجنس بعينه وإنَّما تعني مطلق هذا الجنس, فيكون الجنس كلّه ممدوحًا أو مذمومًا والمخصوص مندرج تحت الجنس, والممدوح أو المذموم يمدح مرتين, مرة: مع غيره لدخوله في عموم الجنس؛ لأنَّه فرد من أفراد ذلك الجنس, ومرة على سبيل التخصيص(٦).

---

(١) يُنْظَرُ: شرح التصريح: ٩٥/٢, وحاشية الصبَّان: ٤٣/٣.

(٢) العصر: ٢.

(٣) الصواب ما جاز؛ لأنَّ جواب (لو) المنفي لا يقترن باللام.

(٤) العصر: ٣.

(٥) شرح المُفصَّل: ١٣٠/٧.

(٦) يُنْظَرُ: جامع الدروس العربية: ٥٥.

وهذا المذهب اعترض عليه الرضيّ, جاء في شرح الرضي على الكافية:" واعلم أنَّ اللام في نحو: نعم الرجل ليس للاستغراق.... لما ذكرناه في باب المعرفة أنَّ علامة المعرّف باللام الجنسية صحة إضافة (كلّ) اليه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[1], ولا يصحّ أنْ يقال: نعمَ كلّ الرجل زيد, وكيف يكون زيد كل الرجال"[2].

وبيَّن ابن يعيش السبب الذي لا يكون فيه فاعل (نِعمَ, وبئس) إذا كان ظاهراً إلّا جنسًا, إذ قال: " فإن قيل ولِمَ لا يكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلّا جنسًا, قيل: لوجهين: (أحدهما) ما يُحكى عن الزجاج أنَّهما لمَّا وِضعا للمدح العام والذم العام جُعِل فاعلهما عامًا ليطابق معناهما إذ لو جُعل خاصًا لكان نقضًا للغرض لأنَّ الفعل إذ أُسنِد إلى عام عمَّ وإذا أُسند إلى خاص خصَّ.... (والوجه الثاني) أنَّهم جعلوه جنسًا ليدل على أنّ الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس فإذا قلت: نِعمَ الرجل زيد أعلمت أنَّ زيداً الممدوح في الرجال من أجل الرجولية, وكذلك حكم الذم,....وإذا قلت نعم زيد لم يكن في اللفظ مايدلُّ على المعنى الذي استحقّ به زيد المدح لأنَّ لفظ (نِعمَ) لايختص بنوع من المدح دون نوع, ولفظ زيد أيضًا لايدلّ إذا كان اسمًا علمًا وضع للتفرقة بينه وبين غيره فأسند إلى اسم الجنس ليدلّ أنَّه ممدوح أو مذموم في نوع من الأنواع"[3] .

وكان للمحدثين قول في هذه المسألة, إذ دلّت الدكتور فاضل السامرائي خبرته الطويلة في حقل الدلالة أنَّ (أل) في فاعل (نِعمَ, وبئس) للجنس وليست للعهد؛ لأنَّك تقول: نِعمَ الفاكهة التفاح, فالفاكهة جنس عام والتفاح خاص منه, ومّما يُعزِّز الظنَّ أنَّها للجنس لا العهد أنَّك لا تمدح الشيء بـ(نِعمَ) إذا لم يكن معه فرد من جنسه فلا تقول: نعم مؤلف المفصّل الزمخشري؛ لأنَّ مؤلف المفصّل واحد هو الزمخشري, لكن يجوز أن تقول: نعم المؤلف الزمخشري؛ لأنَّ المؤلف جنس[4].

---

(١) العصر: ٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية:٤/٢٤٠ .

(٣) شرح المُفصَّل: ٧/١٣١.

(٤) يُنْظَرُ: معاني النحو: ٤/٢٥٧-٢٥٨.

ويرى الدكتور هادي نهر:" أنَّ (أل) هذه قد تكون للعهد أو الجنس على حسب ما يقتضيه المعنى"[١].

وأحسب خلافًا للجمهور والدكتور فاضل السامرائي أنَّ (أل) في هذا المقام تُساق على ضربين:

الأول: أنْ تكون لإرادة الجنس, والثاني: لإرادة العهد, وذلك بحسب المقام الذي هو كفيل بتحديد هذا المعنى أو ذاك, إذا ما غيبت القرائن اللفظية, فهي لا ترد على نسق واحد في كلّ تعبير, ومّما يعزِّز هذا الظنّ أنَّك تقول: (نعم الخالق الله) وممّا لا مرية فيه أنَّ (أل) في هذا الموطن للعهد الذهني, ولو جارينا الجمهور لأفضى ذلك إلى الشرك, في حين ترد للجنس في نحو(بئس الحيوان الأفعى), فأنت ذممت الجنس كلّه ثم خصصت الأفعى من بين هذا الجنس, كما تقول: (أنا أحذر الأسد) فأنت لا تعني أسدًا بعينه, بل الجنس كلّه.

(١) التراكيب اللغوية في العربية: ٢٦٦, ويُنْظَرُ: النحو الوافي:٣/٣٧٤.

دلالة (أي والهمزة) في باب النداء:

شرع النحويون في تفحّص أدوات النداء وإحصائها ، ومن ثمَّ قالوا إنّها : (يا ، وأيا، وهيا، وآ، وأيْ، والهمزة).

والهاء في (هيا) بدل من الهمزة في (أيا) ، وكثيرًا ما كانت تجنح العرب إلى قلب الهمزة هاءً في كلامها ؛ لصعوبة الهمزة وشدّتها ومن ثمَّ يحذفونها تخفيفًا كما يقولون في (ويلمّه) من وي لامه ، أو يقلبونها هاء ، كما يقولون : هرقت في أرقت، وهيَّاك في إيَّاك(١).

ومذهب الجمهور أنّ (يا ، وهيا ، وأيا، وآ) تستعمل لنداء البعيد ، بعدًا حقيقيًا أو حكميًا ، إذ ذكر سيبويه أنّ هذه الأدوات إنّما تستعمل إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم أو الإنسان المعرض عنهم ممّن يرون أنّه لا يُقبل عليهم ، إلّا باجتهاد أو النائم المستثقل(٢).

وذهب قسم من النحويين إلى أنّ (يا ، وأيا ، وهيا) للبعيد ومن هو بمنزلته ، و(أي ، والهمزة) للقريب(٣)

وذكر بعض النحويين أنّ (أيا وهيا) للبعيد و(أي ، والهمزة) للقريب، و(يا) لهما ، وقيل : إنّ (أي) للمتوسط(٤).

وقد فرّق ابن يعيش بين هذه الأحرف تفريقًا دقيقًا أتكأ فيه على نقطة جوهرية مفادها: أنّ رفع الصوت ومدّه لتنبيه المخاطب أو المنادى لا يتحصل إلّا عبر الألف ، ومن ثمَّ يستعمل ما كان منتهيًا بها لنداء البعيد ، بخلاف ما كان خاليًا منها . جاء في (شرح المفصّل): "و(أيْ) والهمزة تستعملان إذا كان صاحبك قريبًا ، وإنّما كان كذلك من قبل أنّ البعيد والمتراخي والنائم المستثقل والساهي يفتقر في دعائهم إلى رفع الصوت ومدّه ، وهذه الأحرف الثلاثة التي هي (يا،

---

(١) يُنْظَرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٠٢.

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب : ٢/ ٢٣٠.

(٣) يُنْظَرُ: همع الهوامع : ٢/ ٢٠٤.

(٤) يُنْظَرُ: المصدر نفسه.

وأيا، وهيا) أواخرهن ألفات والألف ملازمة للمد ، فاستعملت في دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها ، وليست الياء هنا في (أيْ) كذلك ؛ لأنّها ليست مدّة من حيث كان ما قبلها مفتوحًا ، وذلك لا يكون مدّة إلّا إذا سُكِّنت وكان حركة ما قبلها من جنسها ، والهمزة ليست من حروف المد فاستعملت للقريب ..."[١] .

ويبدو أنّ الملحظ الذي التقطه ابن يعيش دقيق جدًا في بابه ، إذ إنّ مدّ هذه الألف يُفضي إلى معنى البعد الحقيقي ، أو الحكمي ، وليس ذلك ببعيد ولا عزيز على اللغة ، تقول : (لا أزوره ما دمت حيًّا) فيكون ذلك نفيًا للمستقبل البعيد، قال تعالى : ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾[٢]، بالنفي بـ (لا) فمنحت هذه الألف الفعل المضارع مساحة زمنية واسعة في الدلالة على الاستقبال ، ومن ثمَّ كان نتاج هذه المدّة في صوت الألف معنى نحويًا . انظر كيف وظّف القرآن الكريم هذا الصوت في الدلالة على معنى مقصود ، قال تعالى : ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾[٣]، وقال جلَّ اسمه :﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾[٤]، فزاد هذا الألف لمّا كان السياق يقتضي الزيادة لأنّ النصّ القرآنيّ في كلّ أنساقه يُؤثِر المعنى أو الدلالة المتوخاة، فهو مناط الأمر كلّه ، بيد أنّه يوظف ذلك عبر المعطيات الصوتية أو القيم اللغوية الأخرى .

وبمقتضى المعنى الذي اجتلاه ابن يعيش يمكن تفسير زيادة هذه الألف ومن ثمَّ نقول إنّ حرف المدّ (الألف) إنّما استعمل في الآيتين المباركتين مناسبة لمقام شدّة صراح الكافرين وكثرة عويلهم ، وهم يقادون إلى النار ، فكان في ذلك إشعار بمدّ أصواتهم .

---

(١) شرح المفصّل : ٨/ ١٨.

(٢) الأنعام : ١٠٣.

(٣) الأحزاب : ٦٦.

(٤) الأحزاب : ٦٧.

وهذا المظهر الدلالي الذي سجّله النصّ القرآنيّ يتلاشى ويذهب رونقه ، ولا ينساق إلى الذهن شيء منه لو لم يأتِ بهذه الألف . وهو معنى يدقّ فيتصور من ليس له يد طولى في معرفة قصدية النصّ القرآنيّ أنّ الباعث من ورائه صوتي فحسب.

وأزعم أنّ ما سلف ذكره من قيمة دلالية للألف يدعمه ويؤازره قولنا في باب الاستغاثة (ياخالدا) ، إذ تعمد العرب إلى استعمال الألف مرتين ولم تقف عند حدّ المدّة التي أنتجتها ألف (يا) بل تزيد ألفًا أخرى لتنبئ عن فضل استغاثة وفرط حاجة المتكلم إلى النجدة.

دلالة (ما) بعد أدوات الشرط :

تدخل (ما) بعد أدوات الشرط, نحو: (إذا ما) و(إمّا) و (متى ما) و (أينما), إلّا أنّ النحويين لم يجعلوا (ما) الداخلة على (حيث) و (إذ) زائدة, كأدوات الشرط الأخرى, بل جعلوها لازمة لها(١).

وللنحويين في دلالة (ما) بعد أدوات الشرط مذهبان:

أحدهما: أنّها تفيد التوكيد, قال سيبويه: «وتكون [يعني ما] توكيدا لغواً, وذلك قولك : **(متى ما تأتني آتك)**, وقولك **(غضبت من غير ما جرم)**, وقال الله عزّ وجلَّ: ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ** ﴾(٢), فهي لغو... وهي توكيد للكلام»(٣).

أمّا الثاني فهي لإفادة الابهام والعموم, جاء في المفصَّل: «تقول: **(متى كان ذاك؟)**, و**(متى يكون)**, و**(متى تأتني أكرمك)**, ... ويتصل بهما (ما) المزيدة فتزيدهما إبهاماً»(٤) .

ولعلّ ابن يعيش ممّن استوقفته هذه المسألة, إذ قال: «وقد تدخل (ما) (أين, ومتى) للجزاء زائدة مؤكدة, نحو : متى ما تقم أقم, وأينما تجلس أجلس معك,... قال الله تعالى: ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ** ﴾(٥), وقال ﴿ **فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ** ﴾ (٦), فإذا دخلت عليهما (ما) زادتهما ابهاماً, وازدادت المجازاة بهما حسناً»(٧) .

---

(١) يُنْظَرُ: المقتضب: ٤٦/٢, ومعاني النحو:٨١/٣.

(٢) النساء: ١٥٥.

(٣) الكتاب: ٣٢١/٤.

(٤) المفصل: ٢٢١ .

(٥) النساء:٧٨ .

(٦) البقرة : ١١٥ .

(٧) شرحُ المُفصَّل: ١٠٥/٤-١٠٦ .

وذكر أنّها تحتمل دلالة التوكيد, والابهام, ويبدو أنّ ابن يعيش في هذه المسألة قد تحرّر تفكيره النحوي من سيطرة, تلك الأصول التي أصلها جلّ النحويين ممّن سلك سبيلهم , من أنَّ الأداة لا تفارق المعنى الواحد.

وقد قصر بعض النحويين دلالتها على الابهام عند تركيبها مع (إذ) و(حيث).

جاء في الأشباه والنظائر: ((باب الشرط مبناه على الابهام, وباب الاضافة مبناه على التوضيح, ولهذا لمّا أُريد دخول (إذ) و (حيث) في باب الشرط لزمتهما (ما)؛ لأنّهما لازمان للإضافة, والاضافة توضحهما, فلا يصلحان للشرط حينئذٍ, فاشترطنا (ما) لتكفهما عن الإضافة فيبهمان, فيصلح دخولهما في الشرط حينئذٍ))[١] .

على أنّ جل الشواهد التي سبقت في هذا الميدان خرّجها النحويون المتأخرون على التوكيد[٢].

جاء في (درة التنزيل وغرّة التأويل) للخطيب الإسكافي: ((قوله تعالى: Π **حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** O[٣], وقال في سورة الزخرف: Π **حَتَّى إِذَا جَاءنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ** O[٤], وقال قبله: Π **حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبوَابُهَا** O[٥], يعني: أبواب جهنم, وقال بعدها: Π **حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبوَابُهَا** O[٦], يعني: أبواب الجنة .

للسائل أن يسأل عن زيادة (ما) بعد إذا في فصلت, وحذفها من الموضع الآخر, والجواب أن يقال: إنّه إذا قصد توكيد معنى الشرط الذي تضمنته (إذا) لقوة معنى الجزاء, استعملت (ما) بعدها, فقوله تعالى: Π **حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** O شهادة السمع

---

(١) الاشباه والنظائر: ٩٧/١-٩٨, ويُنْظَرُ: شرح الرضيّ على الكافية: ٩٠/٤ .

(٢) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٣٣١, ومغني اللبيب: ٣٤٢/١, وهمع الهوامع: ٤٦٦/٢-٤٦٧ .

(٣) فصلت: ٢٠ .

(٤) الزخرف: ٣٨ .

(٥) الزمر: ٧ .

(٦) الزمر: ٧٣.

وسائر الجوارح من المعاني القوية التي لا يقتضيها الشرط الذي هو المجيء.... وليس كذلك **(حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها)**؛ لأنَّ المجيء يقتضي فتح الابواب.... وكذلك **(حتى إذا جاءنا قال يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين)**, أي: قال الآدمي لقرينه من الجن اللذين اشتركا في الدنيا في معصية الله, ثم اشتركا في العذاب في الآخرة : ليتني لم اتبعك وكان بعد ما بين المشرقين بيني وبينك, وهذا أيضاً ممّا يتوقع كونه منهما, ثم يتبرى بعض من بعض, فليس في الجزاء ما يوجب قوة الشرط الذي لا يتوقع ولا يستفاد إلّا به ومنه))[1].

والذي يلوح لي ويقتضيه النظر أنّ ثمّة سراً بديعاً أغفله المفسرون والنحويون يتجلى في أنّ شهادة السمع والابصار والجلود على الكافرين مظنّة غرابة وفزع, فليست تلك الشهادة بقارّة, ولا راسخة في أذهانهم, ولم يقرع أسماعهم ذلك من قبلُ, ومن ثمَّ أُحتيج إلى فضل توكيد, ومزيد عناية, فزاد (ما) بعد (إذا) التي تربط المجيء بالشهادة.

وهذا اللون من التعبير بديع, ونمط من التعبير معجز, وضرب من البلاغة فريد.

وعلى الرغم ممّا عُرِف عن النحويين, ولا سيَّما البصريون منهم من حيطة وحذر في سوق الأدلة عزب عن اذهانهم شواهد استعملت فيها (إذ) للجزاء من دونما اقترنها بـ(ما), ولو غاصوا في آيات الذكر الحكيم, لوجدوا مندوحة عمّا نصّوا عليه, إذ اشترطوا (ما) لتكف (إذ) عن الاضافة , ومن ثمّ يصلح دخولها في باب الشرط.

وقد التقط الباحث آيات كريمة تدور في هذا الفلك, قال تعالى: ﴿ **فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاء فَأُوْلَئِكَ عِندَ اللّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ** ﴾[2], وقال تعالى: ﴿ **وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ** ﴾[3], إذ استعمل (إذ) للشرط من دون أن تقترن بـ(ما) ومن ثمّ ألفينا الجواب يُتلقى بالفاء, وهو مخالف لما قعدوه وما أصلوه في هذا الباب.

---

(١) درّة التنزيل, وغرّة التأويل: ٤١٧-٤١٨.

(٢) النور: ١٣ .

(٣) الاحقاف: ١١.

دلالة (ما) عند اقترانها بـ(خلا) :

(خلا) " كلمة تدلُّ على الاستثناء مثل إلَّا"[١], تكون حرفًا من حروف الجرِّ إذا جُرَّ الاسم المستثنى بها, نحو: قام القوم خلا زيدٍ, وفعلاً إذا نصبته, نحو: قام القوم خلا زيداً, وهنا يكون فاعلها ضميراً مستكنًّا فيها لازم الإضمار[٢], فإذا تقدمتها (ما) كانت فعلاً, ولم يَجُز أن تكون حرفًا؛ لأنَّها مع (ما) بمنزلة المصدر, وإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوبًا ليس غير[٣].

وخالف الكسائي والفارسي وابن جني, فأجازوا الجرَّ بـ(ما خلا) على تقدير (ما) زائدة[٤].

وهذا القول أبطله غير واحد من النحويين, قال المالقيّ:" والجرميّ يخفض بها ويجعل (ما) زائدة دخولها كخروجها, فإن كان ذلك قياسًا منهُ فهو فاسد؛ لأنَّ (ما) لا تكون زائدة في أوَّل الكلام...وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ"[٥]. وكذا فعل ابن هشام[٦].

ولعلَّ ما يعنينا في هذا المقام هو دلالة (ما خلا)؛ لأنَّ دخول (ما) عليها قصرها على الفعلية, ومن ثمَّ اختلفت الدلالة فيها, فبعد أن كانت تتجاذبها الفعلية والحرفية, جعل جلُّ النحويين منها مع (ما) فعلاً بمعنى جاوز يتضمن معنى الاستثناء, جاء في (الكتاب):" وتقول: أتاني القوم ما عدا زيداً, وأتوني ماخلا زيدًا, فما هنا اسم وخلا وعدا صلة لها كأنَّهُ قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً, وما هم فيها عدا زيداً كأنَّه قال: وما هم فيها ما جاوز بعضهم زيداً"[٧].

---

(١) المُعجم الوافي في أدوات النحو العربي: ١٥٦.
(٢) يُنْظَرُ: شرح ابن الناظم: ١٢٣, والجنى الداني: ٤٦١, وشرح ابن عقيل: ٢٣٢/٢.
(٣) يُنْظَرُ: أسرار العربية: ٢١٠-٢١١.
(٤) يُنْظَرُ: رصف المباني: ٢٦٢, ومغني اللبيب: ١٥٣/١.
(٥) رصف المباني: ٢٦٣.
(٦) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ١٥٣/١-١٥٤.
(٧) الكتاب: ٢٤٩/٢.

وإلى هذا المعنى ذهب السيرافيّ[١], إلَّا أنَّه- ولتعزيز هذا الرأي- افترض سؤالاً وأجاب عنه, إذ قال: " وقد سأل سائل لِمَ لَمْ يُستثنَ بـ(جاوز) كما استثنى بـ(عدا) و(خلا) فـ(جاوز) أبيّنُ وأجلى في المعنى؟... فالجواب: أنَّ اللفظين قد يجتمعان في معنى واحد, ويختص أحدهما بموضع لا يشاركهُ فيه الآخر"[٢].

وجعل ابن الأنباري (خلا) مع (ما) بمنزلة المصدر, إذ قال: " أمَّا (ما خلا, وما عدا) فهما فعلان لأنَّ (ما) إذا دخلت عليهما كانا معها بمنزلة المصدر, وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفية, ووجبت لهما الفعلية"[٣].

وقد تناول ابن يعيش هذه المسألة فأنكر – أولاً- القول بحرفية (خلا) مجردةً من (ما) بقوله:" فأمَّا (خلا) فإنَّه فعل لازم في أصله لا يتعدى إلَّا في الاستثناء"[٤].

ثم عرض لدلالتها عند اقترانها بـ(ما) المصدرية, إذ قال: " أمَّا (ما خلا وما عدا) فلا يقع بعدهما إلَّا منصوب لأنَّ (ما) فيهما مصدرية فلا تكون صلتها إلَّا فعلاً وفاعلهما ضمير مُقدَّر بالبعض على ما تقدَّم و(ما) بعدها في موضع مصدر منصوب, فإذا قلت: قام القوم ما خلا زيداً وما عدا بكراً فكأنَّك قلت: خلو زيد وعدو بكر كأنَّك قلت قام القوم مجاوزتهم زيداً, وذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا رجع عودَهُ على بدئِه ونظائرهُ كثيرة, فأمَّا قول لبيد[٥]:

ألا كُلُّ شيءٍ ماخلا الله باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

فالشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله (ماخلا) على ما قدَّمناه"[٦].

---

(١) يُنْظَرُ: شرح السيرافيّ:٣/٩٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣/٩٧.

(٣) أسرار العربية: ٢١٢.

(٤) شرح المفصَّل: ٢/٧٧.

(٥) يُنْظَرُ: ديوانه: ٨٥.

(٦) شرح المُفصَّل: ٢/٧٨.

وتلخيص ذلك أنَّ (خلا) فعل يكوّن مع (ما) المصدرية مصدراً في موضع الحال, وكأنَّما المعنى يكون أنَّ القوم جاءوا وهم خالون من زيد, فحالهم كذلك.

وذهب الرضيّ إلى أنَّ أصل (خلا) فعل لازم تضمَّن معنى (جاوز), ثم استعمل متعديًا في بعض التعبيرات وفي الاستثناء, إذ قال:" وأمَّا (خلا) فهو في الأصل لازم, يتعدّى إلى المفعول بمِن, نحو: خلت الدارُ مِن الأنيس, وقد يُضمَّن معنى (جاوز) فيتعدى بنفسه كقولهم: (افعل هذا وخلاك ذم) وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلَّا التي هي أمُّ الباب, ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله, وفاعل (عدا)"(١).

وعدَّ الشيخ مصطفى الغلاييني تعليل النحويين قصر (خلا) على الفعلية تكلفًا, فبعد أن عرض لهذا الرأي, قال: " هكذا قال النحاة, وأنت ترى ما فيه من التكلف, والبعد بالكلام عن اسلوب الاستثناء, والذي تطمئن إليه النفس أنَّ (ما) هذه ليست مصدرية, وإنَّما هي زائدة لتوكيد الاستثناء, بدليل أنَّ وجودها وعدمه في إفادة المعنى سواء"(٢).

وقد التفت الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ ثمَّ فرقًا بين شكل التركيب المتصور إذا كانت (خلا) فعلية, وشكل التركيب إذا كانت حرفَ جرٍّ, إذ قال: " وينبني على القول بالفعلية والحرفية أمر آخر, هو أنَّ الكلام مع النصب جملتان, ومع الجرِّ جملة واحدة, فقولك: (جاء الرجال خلا محمداً) متألف من جملتين: الأولى (جاء الرجال), والثانية (خلا محمداً) وهي جملة حالية أو استئنافية, وقولك (جاء الرجال خلا محمدٍ)جملة واحدة, ومعنى ذلك أنَّك أردت في حالة النصب الإخبار بجملتين: **الأولى** جاء الرجال, ثم بدا لك أن تخبر إخباراً آخر وهو (خلا محمداً) تكمل فيه المعنى, أو أردت أن تخبر عن حالة مجيء الرجال بأنَّه خالٍ من محمدٍ, وهو إخبار واحد مقيد.

---

(١) شرح الرضيّ على الكافية:٢/٨٩.

(٢) جامع الدروس العربية: ٣/٤٨٠.

ولا بدَّ أنَّ كل واحد من المتكلمين بهذا التعبير أو ذاك, كان يلحظ ملحظًا معينًا فأخبر بهذه الصورة أو تلك"[١].

والذي يبدو للباحث أنّ الفيصل في هذا السياق هو الرواية عند الفريقين ؛ فمن عدّ (خلا) حرف جرٍ افترض أنّ (ما) حرف مزيد ليتسلط حرف الجر على مجروره ، في حين أنّ من عدّه فعلًا افترض أنّ (ما) حرف مصدري لأنّ الحرف المصدري لا يقترن إلّا بفعل ، ومن ثمّ ألفيناهم يقولون: إنّ الفعل وفاعله المضمر وجوبًا في موقع مصدر. وكلٌّ من الفريقين استند إلى الرواية عن العرب، وإن كنّا نحسب أنّ ما رواه سيبويه أقوم وأوثق لأنّه شافه العرب وعنهم أخذ ومنهم تلقّف كلام العرب.

(١) معاني النحو: ٢/٢٣٦-٢٣٧.

دلالة (لَنْ) :

(لن) حرف نفي ونصب واستقبال[١], يدخل على الفعل المضارع فيخلصه إلى الاستقبال وينفيه نفيًا مؤكدًا, تقول: **(لا أبرح اليوم مكاني)**, فإذا وكّدت وشددت قلت: **(لن أبرح اليوم مكاني)**[٢].

وهي نقيضة (سوف) فإذا قلت **(سوف أفعل)** فنفيه **(لن أفعل)**[٣], فـ(سوف) للإثبات, و(لن) للنفي ولا يجمع بينهما, فلا يقال **(سوف لن أفعل)**, ولا **(سوف لا أفعل)** كما هو شائع اليوم[٤] .

ويستقى من كلام الجمهور أنّها لا تفيد تأكيداً, ولا تأبيداً, بل هي حرف يخلص المضارع للاستقبال, ومقتضى مفادها عند بعض النحويين أنّها تستعمل للتأبيد فضلا على التوكيد وهو ما تلقفته الألسن منقولا عن الزمخشري[٥], ومن يتتبع كلام الزمخشري في هذا السياق يلفه نصَّ صراحة على دلالة (لن) على التوكيد في حين ألمح في غير موطن إلى دلالة التأبيد[٦].

وقد اقتفى ابن يعيش السبيل الذي سلكه الزمخشري, ومن ثمّ تلقى رأيه بالقبول الحسن, بل بسّط كلامه وفصّله تفصيلاً, إذ قال : " اعلم أنّ (لن) معناها النفي وهي موضوعة لنفي المستقبل, وهي أبلغ في نفيه من (لا)؛ لأنَّ (لا) تنفي (يفعل) إذا أُريد به المستقبل, و(لن) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف , وتقع جوابا لقول القائل: سيقوم زيد, وسوف يقوم زيد, والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان, فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة نحو قوله تعالى : Π **وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ** O[٧],.... فذكر الأبد بعد (لن) تأكيداً لما تعطيه(لن) من النفي الأبدي, ومنه

---

(١) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٣١٢/١ .

(٢) يُنْظَرُ: المُفصَّل: ٣٩٨ .

(٣) يُنْظَرُ: الكتاب:١٣٥/١, والمقتضب: ٦/٢ .

(٤) يُنْظَرُ: معاني النحو: ٣١٣/٣.

(٥) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٣١٣/١

(٦) يُنْظَرُ: الكشَّاف: ٢١٢/٤ .

(٧) البقرة: ٩٥.

قوله تعالى: ﴿**لن تراني**﴾[1], ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأنّ المراد أنَّك لن تراني في الدنيا, لأنّ السؤال وقع في الدنيا, والنفي على حسب الاثبات" [2].

وكان ابن عصفور يعيب على الزمخشري قوله بمفاد التأبيد والتأكيد, إذ إنّه " قد يكون النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ (لن)؛ لأنّ المنفي بـ(لا) قد يكون جواباً لقسم, والمنفي بـ(لن) لا يكون جواباً له, ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد" [3].

إنّ مراقبة دلالة (لن) يكشف لنا أنّها تارة ترد للدلالة على التوكيد فحسب, وتارة أخرى لا تنفك عن معنى التأبيد, والفيصل الذي يحدّد مسار هذا المعنى, أو ذاك هو المقام والقرائن السياقية التي تحيط بالنصّ, وممّا يندرج تحت هذا المفهوم قولنا: **(لن أزوره غداً بل بعد غد)**, ممّا لا مرية فيه أنّ ذلك توكيد وليس تأبيداً.

ويبدو أنّ إفادة التوكيد والتأبيد في (لن) هو الراجح؛ لأنّ حكمة العربية اقتضت أن تتوسع في دلالة هذه المفردة فتمنحها مجالاً أرحب, ورقعة أوسع في الاستعمال, فـ(لن) مركبة من (لا و أن) وهذا منحها أكثر من دلالة, إذ ممّا هو معلوم أنّ الحرفين إذا ما خلطا أفضى ذلك إلى معانٍ جديدة مختلفة تستقى من قرائن سياقية, ولو سلّمنا بأنّ (لا) و(لن) لنفي المستقبل المطلق من دون أن تكون ثمّة مزيّة لأحدهما على الآخر, لكان استعمال أحدهما عبثاً, وعليه نقول : **(لا أذهب إليه)** إذا أردت النفي في المستقبل فإذا شدّدت في انكارك الذهاب قلت: **(لن اذهب إليه)**, وأحسب أنّ ما منح (لن) دلالة على التوكيد هو أنّها تقع جواباً لـ(سوف), تقول: **(سوف ينجح محمد)** و **(لن ينجح محمد)**, ويكفي لحسن ملحظ التوكيد في (لن) أن نقارن بين الجملتين لنجد في الجملة الثانية من المبالغة في انكارك حصول الفعل في المستقبل ما لا يخفى, وهذا متأتٍ من كون (لن) حرفا نافياً للمستقبل نفياً مؤكداً, تقول: **(أنا ناجح)**, فإذا أكدت قلت: **(إنّي ناجح)** فـ (لن) في نحو**(لن أنجح)** بإزاء**(إنّي ناجح)**, فالمعنى يدور في فلك السياق, وبمقتضاه يتحدد هذا المقصد أو

---

(١) الأعراف : ١٤٣ .

(٢) شرحُ المُفصَّل:٨/١١١-١١٢.

(٣) الجنى الداني: ٢٧٠ .

ذاك. على أنّ الذي يلفت النظر قول ابن عصفور, ومن تابعه من المحدثين, إنّ (لن) لا تقع جواباً للقسم, لأنّها جواب لـ(سوف) وسوف لا تقع جواباً للقسم وكذلك منفيها[١].

وبين أيدينا نصٌ صريح فصيح ينطق بخلاف ذلك قال أبو طالب[٢] :

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

والذي يستقى من هذا الشاهد أنّ (لن) تقع جواباً للقسم خلافاً لابن عصفور وغيره, ومن ثمَّ يصحّ أن يقال : **(والله لن ينجح محمد)**, ومن ثمّ كانت قاعدة النحويين منخرمة إذ إنّها غضت الطرف عن شاهد فصيح, وليس ذلك إلا لكون قواعدهم التي قعّدوا بمقتضاها النحو لم تستوعب جلّ الشواهد, بل كانت انتقائية, ولم تكن مبنية على استقراء كامل, ومن ثمّ ندّت عنهم شواهد فصيحة لم يلتفتوا اليها ولم يدونوها .

(١) يُنْظَرُ: معاني النحو: ٣١٧/٣ .

(٢) يُنْظَرُ: ديوانه: ٩١ .

المبحث الثالث: الأدوات الثلاثية وما زاد عليها:

دلالة (سوى) :

استقرى النحويون (سوى) في كلام العرب فوجدوا لها أكثر من معنى, ثُمَّ اختلفوا في تحديد معناها, فانقسموا فرقًا, وأدلى كلُّ فريقٍ بدلوه متكئًا على الحجج التي تؤيد موقفهُ, وتدفع حجة الآخرين وتُثبت بطلانها.

فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ (سوى) ظرف ملازم للظرفية, فلا تخرج عنها, فإنْ جاء في كلام العرب استعمال (سوى) اسمًا غير ظرف فهو ضرورة شعرية, جاء في (الكتاب): " ومن ذلك أيضًا هذا سواءك, وهذا رجل سواءَك, فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك, ولا يكون اسمًا إلَّا في الشعر"[١],ونُسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين[٢].

في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّ (سوى) تستعمل ظرفًا, إذ هو الأصل فيها, وقد تكون اسمًا كـ(غير)[٣]. ونُسب هذا الرأي إلى الرمّانيّ والعكبريّ[٤].

ونحا الزجاجيّ منحًى آخر خرج به على المذهبين السالفين, إذ ذهب إلى أنَّ (سوى) تطابق (غير) في المعنى والاستعمال, فهي اسم ملازم للإضافة, ولا علاقة لها بالظرفية[٥].

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ كلَّ فريق كانت لهُ حججهُ, حاول في ضوئها تسويغ مذهبه, ولو أردنا مناقشتها لطال بنا المقام, ولمَّا كان هدفنا الإيجاز والإيضاح آثرنا أن لا نخوض في تفاصيلها, وهي مبثوثة في كتب النحو.

---

(١) الكتاب: ٤٠٧/١, ويُنْظَرُ: المقتضب:٣٤٩/٤, واللمع: ٥٧, وأسرار العربية: ٢٠٧.

(٢) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٥٢, ومغني اللبيب:١٦٢/١, وائتلاف النصرة:٤٠, وشرح التصريح:٥٦٠/١.

(٣) يُنْظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٥٢, وارتشاف الضرب:١٥٤٦/٣.

(٤) يُنْظَرُ: المساعد: ٥٩٤/١, وشرح التصريح:٥٦١/١.

(٥) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب:١٥٤٦/٣, ومغني اللبيب:١٦٢/١.

أمَّا ابن يعيش فقد قصر معنى (سوى) على الظرفية المكانية متابعًا –كدأبه– جمهور البصريين وفي مقدمتهم سيبويه, إذ قال: " وامَّا سوى فظرفٌ من ظروف الأمكنة, ومعناه إذا أضيف كمعنى مكانك, فإذا قلت: جاءَني رجلٌ سواك فكأنَّك قلت رجلٌ مكانك أي في موضعك وبدلٌ منك فتنصب سواك على كلِّ حال لأنَّه ظرفٌ"(١).

فـ(سوى) عند ابن يعيش ظرف مكان وعند إضافتها تكون بمعناه, ومن هنا انطلق لبيان ثبات الحركة الإعرابية معها, وهي الفتحة أو النصب؛ لأنَّ الظروف منصوبة.

وجعل ابن يعيش من وقوع (سوى) صلة للموصول, وتخطي العامل لها وعملهُ فيما بعدها دليلين على ظرفيتها, إذ قال: " والذي يدلُّ على ظرفيتها أنَّها تقع صلة فتقول جاءني الذي سواك ورأيت الذي سواك ومررتُ بالذي سواك كما تقول: جاءني الذي عندك, وممَّا يدلُّ على ظرفيتها أنَّ العامل يتخطَّاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون في شيء من الأسماء إلَّا ما كان ظرفًا, قال لبيد(٢):

وابْذُل سَوَامَ المالِ إ نَّ سِواءَها دُهْمًا وَجُونا

فنصب سواءَها على الظرف ودهمًا وجونًا اسم (إنَّ) وتخطّاه العامل إلى ما بعده"(٣).

ولم يقف الأمر بابن يعيش عند الاعتداد برأيه المستوحى من فكر المدرسة البصرية, بل عرض لرأي الكوفيين, فردَّه, وعدَّ كلّ ما جاء منه من قبيل الضرورة الشعرية, إذ قال: " وذهب الكوفيون إلى أنَّها إذا استُثني بها خرجت عن حكم الظرفية إلى حكم الاسمية فصارت بمنزلة (غير) في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجرِّ عليها كما تدخل على (غير)... ولا دليل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة"(٤).

---

(١) شرح المفصَّل: ٨٣/٢.

(٢) يُنْظَرُ: ديوانه: ١٣٨, والرواية في الديوان: (وأبذل سنام القدرِ...).

(*) السَّوام: النَّعم الراعية, وأكثر ما يُقال للإبل, يُنْظَرُ: العين: ٣١٩/٧ (سوم).

(٣) شرح المفصَّل: ٨٣/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٨٤/٢.

ولم يرتضِ ابن مالك قَصرُ معنى (سوى) على الظرفية الذي قال به ابن يعيش, ومن سبقه, وأجاز تناوبها بين الظرفية والاسمية مهتديًا بمذهب الكوفيين, إذ قال: " قد صرّح سيبويه بأنَّ معنى (سواء) معنى (غير)[1], فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن (غير)؛ فإنَّ الظرف في العُرْفِ ما ضُمِّن معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان, و(سوى) ليس كذلك فلا يصحُّ كونه ظرفًا. وإنْ سُلِّمَ كونهُ ظرفًا لم يُسلَّم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدَّم ذكرها نثراً ونظمًا, فإن تعلَّق في ادِّعاء الظرفية بقول العرب: رأيتُ الذي سواك, فوصلوا الموصول بسواك وحدهُ كما وصلوا بعندي ونحوهُ من الظروف.

فالجواب أن يُقال لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفًا؛ فإنَّ حروف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفًا, وإن سمِّي ظرفًا فمجاز, وإن أُطلق على (سوى) ظرف إطلاقًا مجازيًا لم يمتنع. وإنَّما يمتنع تسميته ظرفًا بقصد الحقيقية. وإن كان ذلك مع عدم التصرُّف فامتناعه أحقُّ"[2].

ويبدو أنَّ ابن مالك أشار إلى ملحظ غاية في الأهمية, فالذين يقولون بقصر (سوى) على الظرفية في مثل (هذا رجل سواءَك) يجعلون (سواءَك) بمنزلة (مكانك), أي: أنَّه اكتسب هذا المعنى على أساس إمكانية حلوله في مكانه, والحقّ أنَّ هذا القول فيه مجانبة لجادة الصواب؛ لأنَّ وقوع الرجل موقع الرجل هنا في المكانة المعنوية لا الماديَّة.

إلَّا أنَّ المرادي اعترض على كلام ابن مالك بقوله: " وأمَّا ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه؛ لأنَّ سيبويه ومَنْ وافقه معترف بتصرفه في الشعر, وقد أنشد سيبويه بعضهُ, ولم يذكر تصرفه في النثر إلَّا جرَّهُ"[3].

---

(١) ذكر سيبويه شواهد, اقتضت الضرورة الشعرية أن يعاملوا (سوى) فيها معاملة (غير), يُنْظَرُ: الكتاب: ٣١/١-٣٢, وشرح الأشموني:٢٦٨/٢.

(٢) شرح التسهيل: ٣١٦/٢.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ٦٨١/٢.

وانتهى المرادي إلى القول: " وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية إلَّا أنَّ الظاهر عدم لزومها, لكثرة تصرفه في الشعر "[١].

وممَّن قال بملازمة (سوى) لمعنى الظرفية ابن عصفور, جاء في (المقرَّب): " وأمَّا الاسم الواقع بعد (سِوى), وسُوى, وسَواء, فلا يكون إلَّا مخفوضًا, وهي أبداً منصوبة على الظرفية"[٢].

ومضى إلى ذلك الرضيّ حين حاول أن يُعلّل النصب فيها بقوله: " إنَّما انتصب (سوى) لأنَّه في الأصل صفة ظرف مكان وهو (مكانًا), قال تعالى:Π**مَكَانًا سُوًى**O[٣]؛ أي مستويًا, ثُمَّ حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف, أي معنى الاستواء الذي كان في (سوى) فصار (سوى) بمعنى (مكانًا) فقط, ثُمَّ استعمل (سوى) استعمال لفظ مكان, لمَّا قام مقامه في إفادة معنى البدل, فتقول: أنتَ لي مكانَ عمرو, أي بدله؛ لأنَّ البدل سادٌّ مسدَّ المبدل منه وكائنٌ مكانهُ, ثمَّ استُعمل بمعنى البدل في الاستثناء...فـ(سوى) في الأصل: مكان مستوٍ, ثُمَّ صار بمعنى مكان, ثمَّ بمعنى بدل, ثمَّ بمعنى الاستثناء"[٤].

وممن قال بمعنى الظرفية في (سوى) أبو حيان[٥] .

ولو تركنا القدماء وأنخنا الركاب عند المحدثين لألفينا خلاف القدماء في تحديد معنى (سوى) وجد سبيلاً إلى مؤلفاتهم.

فقد أجاز الشيخ مصطفى الغلاييني أن تخرج (سوى) عن حكم الظرفية إلى الاسمية مع الاستثناء, إذ قال: " وقد تُحمَلُ (سوى) على (إلَّا) كما حُملت (غير)؛ لأنَّها بمعناها, فيستثنى بها أيضًا"[٦].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك: ٦٨٢/٢.

(٢) المُقرَّب: ١٧٢/١.

(٣) طه: ٥٨.

(٤) شرح الرضيّ على الكافية:١٣١/٢-١٣٢.

(٥) يُنْظَرُ: تقريب المُقرَّب: ٦٥.

(٦) جامع الدروس العربية: ٤٧٨/٣.

ويرى الاستاذ عباس حسن أنَّ الأكثر فيها أن تكون للاستثناء, لكنَّها تأتي أيضًا لغير الاستثناء في نحو: سواك متسرّع, ورأيتُ سواك متسرعًا, والقوَّة بسوى الحق مهزومة, وغير ذلك, ويرى أنَّها قد تكون نعتًا لنكرة, أو لشبه نكرة كما تكون (غير)[١].

وفي هذا السياق قال الدكتور فاضل السامرائي: " كان الراجح عندنا أنَّها تكون ظرفًا, وغير ظرفٍ, وليس أصلها أن تكون ظرفًا, بل معنى الظرفية منقول إليها, وذلك أنّ قولك (جاءني رجلٌ سوى زيد), معناه يقوم مقامه ويسدُّ مسدَّه... ومن هنا دخلها معنى الظرفية"[٢].

إلَّا أنَّ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري يرى أنَّه لا يمكن أن نهمل جانب المدلول اللغوي في (سوى), وهو الظرفية, فإن خرجت عن هذا الأصل فإنَّه مستفاد من السياق[٣].

وأحسب أنَّ جميع المعاني التي وردت قد تحتملها (سوى) تبعًا للسياق الذي ترد فيه, ولذا لا يمكن قياسها على معنى واحد وردت فيه ونقتصر عليه, لكن يبدو أن مجيئها للاستثناء يكون حين تأتي على هيئة (سوى), وتأتي بمعنى الوصف حين تكون على هيئة (سواء) و (سوًى), وفيما سوى ذلك تبعًا للسياق. ولعلَّ المعنى الذي تحتمله على الأغلب هو الاستثناء.

وأحسب أنَّ تناوب العوامل على (سوى) يفضي إلى الاعتقاد بأنَّها تخرج عن إطار الظرفية فتقع في مواطن كثيرة بمعنى (غير) كما تقول: (لم يزرني سواك) و (لم يُرَ سواك) و (سواك ناجح), وأضراب ذلك.

---

(١) يُنْظَرُ: النحو الوافي:٣٤٧/٢.

(٢) معاني النحو:٢٣٢/٢.

(٣) يُنْظَرُ: نحو القرآن: ٦٦-٦٧.

دلالة نعم وبلى :

(نعم وبلى) من أدوات الجواب الذي تقتضيه ملابسات القول, وتمليه علاقة المتكلم بالمخاطب, إلّا أنّ ثمّة فرقاً بينهما في الدلالة(١).

جاء في الكتاب: " وأمّا (بلى) فتوجب به بعد النفي, وأمّا (نعم) فعدة وتصديق " (٢).

وقال المبرد: " وإنّما الفصل بين (بلى ونعم) أنّ (نعم) تكون جواباً لكلّ كلام لا نفي فيه, و(بلى) لا تكون جواباً إلّا لكلام فيه نفي.... " (٣). وسيتقى من نصّ المبرد هذا أنّ (نعم) تكون جواباً للكلام المثبت, ولا يجاب بها الكلام المنفي, في حين نصّ السواد الأعظم من النحويين, على أنّ (نعم) تقع جواباً للكلام المثبت والمنفي, في حين أنَّ (بلى) لا يجاب بها إلّا الكلام المنفي(٤) .

وهذا الذي سطّره النحويون المتقدمون, فصّل ابن يعيش القول فيه, إذ قال: " اعلم أنّ الحروف التي يجاب بها, منها نعم, وبلى, وفي الفرق بينهما إشكال... وجملة القول في الفرق بينهما: إنّ (نعم) عدة وتصديق كما قال سيبويه, فإذا وقعت بعد طلب كانت عِدة, وإذا وقعت بعد خبر كانت تصديقاً نفياً كان أو ايجاباً, وأمّا بلى, فيوجب بها بعد النفي فهي ترفع النفي وتبطله, وإذا رفعته فقد أوجبت نقيضه... قال تعالى: Π **أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ۞ بَلَى قَادِرِينَ**O(٥), أي: بلى نجمعها قادرين, وقال: Π **أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى** O(٦), ولو قال: نعم لكان كفراً, هذا قول النحويين المتقدمين من البصريين, وذهب بعض المتأخرين إلى أنّه يجوز أن يقع (نعم) موقع (بلى), وهو خلاف نصّ سيبويه, وأحسن ما يحمل عليه كلام هذا المتأخر أنّ (نعم) إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه

---

(١) يُنْظَرُ: معاني الحروف:١٠٤-١٠٥, وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧٩ .

(٢) الكتاب: ٣٣٤/٤.

(٣) المقتضب: ٣٣١/٢ .

(٤) يُنْظَرُ: جواهر الأدب: ١٨٠-١٨١, وهمع الهوامع: ٤٩١/٢ .

(٥) القيامة: ٣-٤.

(٦) البقرة : ٢٦٠ .

الاستفهام بمنزلة (بلى) بعد النفي, أعني للإثبات, لأنّ النفي إذا دخل عليه الاستفهام رُدّ إلى التقرير وصار ايجاباً " [١] .

لقد وافق غير واحد من النحويين المتأخرين ابن يعيش فيما ذهب إليه[٢], إلّا أنّ الرضيّ نقل لنا امكانية أنْ تقع نعم موقع بلى, إذ قال: " وجوّز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى, إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير.... والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل, قول الشاعر[٣]:

أليس الليل يجمع أمَّ عمرو وإيّانا فذاك لنا تداني

نعم, وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

أي: أنّ الليل يجمع أمَّ عمرو وإيّانا, نعم " [٤].

كما يمكن أن تأتي جواباً لكلام مثبت, لكنّه متضمن معنى النفي, جاء في مغني اللبيب: " بلى لا تأتي الّا بعد نفي ... وإنّما جاز ﴿ بَلَى قَدْ جَاءتْكَ آيَاتِي ﴾[٥], مع أنّه لم يتقدم أداة نفي؛ لأنّ **(لو أنّ الله هداني)** يدل على نفي هدايته ويكون الجواب حينئذٍ: بلى قد هديتك بمجيء الآيات, أي: قد أرشدتك لذلك, مثل: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [٦] " [٧] .

أمّا الدرس النحوي الحديث, فقد تابع ما أقرّه القدماء وسلك سبيلهم في هذه المسألة[٨].

---

(١) شرحُ المُفصَّل: ١٢٣/٨.

(٢) يُنْظَرُ: الايضاح في شرحُ المُفصَّل:٢٢١/٢-٢٢٢, وهمع الهوامع:٢٩١/٢ .

(٣) قائله: جحدر بن مالك, وهو من شواهد الجنى الداني: ٤٢٢, ومغني اللبيب: ٤٠٠/٢ .

(٤) شرح الرضيّ على الكافية: ٤٢٦/٤-٤٢٨, ويُنْظَرُ: الجنى الداني: ٤٢٢-٤٢٣ .

(٥) الزمر: ٥٩ .

(٦) فصلت : ١٧ .

(٧) مغني اللبيب: ٣٩٩/٢ .

(٨) يُنْظَرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧٩, وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:٢٨٦ .

وفي ضوء ما تقدّم يمكننا القول: إنّ (نعم) ترد على ضربين: **الأوّل:** التصديق, وتأتي بعد الخبر, سواء أكان مثبتاً أم منفياً, فضلاً عن الاستفهام إذا كان ماضياً, **والثاني:** الوعد, وتأتي بعد الأمر والنهي, فضلا عن الاستفهام إذا كان مستقبلا, في حين أنّ (بلى) تساق لنقض النفي بالتحقيق(١).

وقد ترد نعم للتوكيد, إذا وقعت صدرا لجملة, نحو: **(نعم هذه أطلالهم)**, ويحتمل أنّها في ذلك تكون للإعلام المقدر(٢) .

ويستقى من معطيات البحث أنّ (بلى) و(نعم) قد تتقارضان وتتبادلان ومن ثمّ تحل إحداهما محل الأخرى في بعض المواطن, إذا ما انكشف المعنى وكانت مرجعية الوظيفة النحوية التي تقومان بها واحدة فأنت تقول : أليس محمد بناجح؟ فيكون الجواب: بلى , وهذا يفضي إلى أن يكون المعنى بلى محمد ناجح, وقد تستعمل (نعم) في هذا المقام فيكون المعنى: نعم محمد ناجح , ويتحصل هذا المعنى بلحاظ مجموع الاستفهام والنفي , ومن ثمّ يؤول إلى معنى الاثبات.

وهذا الملحظ يفسّر لنا النكتة التي تكمن وراء حلول (نعم) محل (بلى) في بعض المواطن.

(١) يُنْظَرُ: الصفوة الصفية:٣/٢٩٢-٢٩٣, ومغني اللبيب: ٢/٣٩٨-٣٩٩.

(٢) يُنْظَرُ: مغني اللبيب: ٢/٣٩٨-٣٩٩.

دلالة (إلَّا) الوصفية :

الأصل في (إلَّا) أن تكون للاستثناء, وفي (غير) أن تكون وصفًا, وقد تقع إحداهما موقع الأخرى, فيوصف بـ(إلَّا), ويستثنى بـ(غير), نحو: (اقبل رجال إلَّا سعيد) أي: غير سعيد[1].

وهذا المعنى أثبته سيبويه, جاء في (الكتاب): " هذا باب ما يكون فيه (إلَّا) وما بعدهُ وصفًا بمنزلة مثل وغير, وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لَغُلِبْنَا, والدليل على أنَّه وصف أنَّك لو قلت: لو كان معنا إلَّا زيدٌ لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحَلتَ, ونظير ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]"[3].

وأوضح أبو علي الفارسي إمكانية حصول هذا التبادل بين (إلَّا) و(غير), إذ قال: " وأصلُ (غير) أن تكون صفةً خلاف مثلٍ, وأصل (إلَّا) أن تكون استثناءً, ثمَّ تدخل كلُّ واحدة منهما على صاحبتها, فيجوز في قولك: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ أن تجعل غيراً صفةً للقوم, فتقول: جاءني القومُ غيرُ زيدٍ... وكذلك (إلَّا) تقول: جاءني القومُ إلَّا زيدًا فتنصب الاسم بعد (إلَّا) على الاستثناء, ويجوز أن ترفعه إذا جعلت (إلَّا) وما بعدها صفةً, فتقول: جاءني القومُ إلَّا زيدٌ"[4].

وقد تناول ابن يعيش هذه المسألة تناولاً مفصَّلاً في شرحه, إذ قال: " وقد حملوا (إلَّا) على (غير) في الوصفية, فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحليةً للمذكور بالمغايرة وأنَّه ليس إيَّاه أو من صفته كصفته ولا يُراد به إخراج الثاني ممَّا دخل في الأوَّل فتقول: جاءني القومُ إلَّا زيداً فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم, وإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ جاز أن يكون إلَّا وما بعدها بدلاً من أحد وجاز أن يكون صفة بمعنى (غير), قال الله تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

---

(١) يُنْظَرُ: المساعد: ٥٧٨/١, وهمع الهوامع: ٢٠٢/٢, ومعاني النحو:٢٢٤/٢.

(٢) الأنبياء: ٢٢.

(٣) الكتاب: ٣٣١/٢-٣٣٢.

(٤) الإيضاح لأبي علي الفارسيّ: ١٧٧.

لَفَسَدَتَاO[1] والمراد: غير الله. فهذا لا يكون إلَّا وصفًا ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء لأنَّه يصير في تقدير(لو كان فيهما إلَّا الله لفسدتا) وذلك فاسد لأنَّ (لو) شرط فيما مضى, فهي بمنزلة (إن) في المستقبل وأنت لو قلت: (إن أتاني إلَّا زيد) لم يصح لأنَّ الشرط في حكم الموجَب فكما لا يصحُّ (أتاني إلَّا زيد) كذلك لا يصحُّ (إن أتاني إلَّا زيد) فلو نصبت على الاستثناء فقلت: (لو كان فيهما آلهةٌ إلَّا اللهَ) لجاز"[2].

وعند إنعام النظر في نصّ ابن يعيش يتضح أنَّه قد بيَّن الإعراب الموقوف على المعنى, إذ يُنصب ما بعد (إلَّا) حين يكون بدلاً, ويُرفع عندما يكون صفة لما قبلها, ولكنَّه يرى أنّ هذا التغيير لا يمكن أن ينطبق على الآية الكريمة, وهذا أيضاً متوقف على المعنى, إذ لا يمكن أن يكون لفظ الجلالة بدلاً عن الآلهة, في حين يمكن عدّه وصفًا؛ لأنَّ البدل يصحُّ وقوعه بدلاً عوضًا عن المبدل منهُ وهذا غير جائز, في حين يصح القول بأنَّ لفظ الجلالة صفة, فيكون معنى الآية أنَّ شرط عدم الفساد مرهون بوجود إله يحمل صفات الألوهية الحقَّة, ولا يمكن أن يكون غير الله.

ولعلَّه ثَمَّة ملحظ يبرز بشكل واضح في هذا النَّص, هو أنَّ ابن يعيش أجاز في الآية الكريمة النصب على الاستثناء, مخالفًا سيبويه ومن تابعه من المتقدمين, ممَّا حدا الشيخ مصطفى الغلاييني أن يعدَّ ذلك كبوة جواد, إذ قال: " ورحم الله (ابن يعيش) فقد أجاز سهواً –في شرح المفصَّل– النصب على الاستثناء في الآية الكريمة, غير مُقدِّر ما ينتجه معنى النصب من الفساد, ولكلِّ جواد كبوة"[3].

وقد وضع بعض النحويين المتأخرين شرطين لمجيء (إلَّا) بمعنى (غير), فقد ذكر المرادي في (الجنى الداني) أنَّ " للموصوف بـ(إلَّا) شرطين: أحدهما: أن يكون جمعًا أو شبهه, والآخر: أن

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) شرح المفصَّل: ٨٩/٢.

(٣) جامع الدروس العربية: ٤٧٧/٢ الهامش.

يكون نكرة أو معرَّفًا بـ(أل) الجنسية, كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١] فإن قلتَ: كيف يوصف بـ(إلَّا) وهي حرف ؟ قلت : التحقيق أنَّ الوصف إنَّما هو بها وبتاليها. ومن قال: إنَّ (إلَّا) يوصف بها, فقد تجوَّز في العبارة, وإنَّما صحَّ أن يوصف بها وبتاليها؛ لأنَّ مجموعهما يودِّي الوصف وهو المغايرة"[٢].

واشترط ابن الحاجب في وقوع (إلَّا) صفةً تعذُّر الاستثناء[٣].

وقد روى لنا غير واحد من النحويين أنَّ بعض المغاربة جوَّز أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة, وزاد على ذلك أنَّ الوصف بها يخالف سائر الأوصاف[٤].

وينبغي أن أُشير في هذا المقام إلى ما نسبه ابن هشام في (مغني اللبيب) إلى المبرِّد, بقوله: " زعم المبرِّد أنَّ (إلَّا) في هذه الآية للاستثناء, وأنَّ ما بعدها بدل, محتجًا بأنَّ (لو) تدلُّ على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه"[٥].

وأحسب أنَّ القول تعوزهُ الدقَّة, ذلك أنَّ بين أيدينا نصًا صريحًا للمبرد جعل فيه (إلَّا) وصفية بمعنى (غير) في الآية المباركة, إذ قال: " المعنى–والله أعلم–: لو كان فيهما آلهة غير الله"[٦].

وقد وافق المفسرون النحويين على أنَّ (إلَّا) في الآية المباركة جاءت على معنى الوصف ففي معرض حديثهِ عن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٧], قال الطبرسي: " (إلَّا) هذه صفة لآلهة وتقديره: غير الله"[٨].

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) الجنى الداني: ٥١٧–٥١٨, ويُنْظَرُ: مغني اللبيب:١/٨٤–٨٥, وهمع الهوامع:٢/٢٠٢–٢٠٣.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الأشموني: ١/٢٣٤.

(٤) يُنْظَرُ: المساعد: ١/٥٨٠, وهمع الهوامع: ٢/٢٠٢.

(٥) مغني اللبيب: ٢/٨٤.

(٦) المقتضب: ٤/٤٠٨.

(٧) الأنبياء: ٢٢.

(٨) مجمع البيان: ٧/٥٨.

ولعلَّ القول بالاستثناء في الآية الكريمة – عند بعض المفسرين– يؤدّي إلى نكران التوحيد؛ لأنَّ الآية الكريمة دليل التوحيد على تقدير الوصف, جاء في (تفسير الميزان): " والآية الكريمة إنَّما تنفي الآلهة من دون الله في السماء والأرض بهذا المعنى لا بمعنى الصانع الموجِد الذي لا قائل بتعدده"(١).

وقد ارتضى الأستاذ عباس حسن هذا المعنى وأكَّده, إذ قال: " فلو كانت (إلَّا) حرف استثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة ليس في ضمنها الله لفسدتا, أي: لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله لفسدتا, وهذا معنى باطل, إذ يوحي بأنَّهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يُخرج ولم يُطرح, وهذا واضح البطلان, بخلاف ما لو كانت (إلَّا) اسمًا بمعنى (غير) نعتًا للنكرة قبلها, فإنَّ المعنى يصحُّ ويستقيم"(٢).

وأحسب أنَّ غرض المتكلم وما يُريد من معنى هو المتحكم في توجيه التركيب وبيان دلالته المرادة, هذا بشكل عام, أمَّا ما يتعلق بالمسألة التي نحن بصددها, فيبدو لي أنَّ ثمَّة اعتبارين لا بدَّ من الركون إليهما:

أمَّا **الاعتبار الأوَّل:** فإنَّه يمكننا أن نُخضع المعنى للمعيار النحوي في حال كانت الأمثلة صناعية.

في حين أنَّ الأمر ليس كذلك في الآية القرآنية الكريمة؛ لأنَّ القول بالاستثناء يؤدي إلى نكران التوحيد, ممّا يستوجب أن يخضع المعيار النحوي للمعنى القرآني, وهذا هو الاعتبار الثاني.

فضلاً عن ذلك, لا يمكننا غضّ الطرف عمَّا تسبغه حركة الرفع من صفات الثبوت لله, بخلاف النصب الذي يدلُّ على صفة العموم.

---

(١) تفسير الميزان: ٢٦٨/١٤.

(٢) النحو الوافي: ٣٥١/٢.

دلالة (كــلّا) :

(كلّا) حرف يستعمل في المواقف الكلامية التي تقتضي الشدّة والانكار والزجر, على وفق ما يقتضيه الموقف(١).

وهو للردع والزجر, ولا يخرج عن هذا الاطار عند الخليل وسيبويه(٢), وجمهور البصريين(٣).

ويرى الكوفيون أنّها ترد بمعنى حقّاً(٤). وقد أثار بعضهم اشكالا على هذا المعنى مقتضاه, أنّه " لا يتأتى في Π كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ O(٥) ؛ لأنّ (إنّ) تكسر بعد (إلا) الافتتاحية ولا تكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناها, ولأنّ تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم " (٦) . ويرى النضر بن شميل أنّها بمعنى (إي, ونعم) فتكون حرف تصديق(٧).

وقد توزعت (كلّا) عند ابن يعيش على عدّة معانٍ يمكن تصيدها من السياق, جاء في (شرح المفصّل): ((.... والحق فيها أنّها تكون ردّ الكلام قبلها بمعنى(لا) وتكون تنبيهاً كـ(ألا وحقاً) وعليه الأكثر, ويحسن الوقوف عليها إذا كانت ردّاً بمعنى ليس الأمر كذلك, ولا يحسن الوقوف عليها إذا كانت تنبيهاً بمعنى ألا وحقاً))(٨).

---

(١) يُنْظَرُ: التراكيب اللغوية في العربية:٣٥٣ .

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب:٤/٢٣٥.

(٣) يُنْظَرُ: رصف المباني:٢٨٧, وارتشاف الضرب: ٢٣٦٣.

(٤) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب:٢٣٦٣, والجنى الداني: ٥٧٨.

(٥) المطففين: ١٨ .

(٦) مغني اللبيب:١/٢١٣.

(٧) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ٢٣٦٣, ومغني اللبيب:١/٢١٣.

(٨) شرحُ المُفصَّل:٩/١٦.

وقد أطبق جمهور الدارسين المحدثين على أنّ (كلّا) تفارق معنى الردع والزجر, فترد لمعان مختلفة يفرضها الاستعمال اللغوي, وإن كانوا مقرّين بأنّ معنى الردع والزجر الذي سجّله سيبويه هو الغالب فيها(١).

ويبدو عبر معطيات البحث أنّ معنى الردع والزجر هو الكثير الأعم في استعمالاتها, وليت الجمهور فطنوا إلى أننا لا يتحصل لنا حجر المعاني التي رصدها غير سيبويه, ذلك أنّ العرب قد تتوسع في بعض المفردات فتمنحها دلالات كثيرة تفهم من السياق وقرائن الأحوال, ومن العصيّ على الذوق اللغوي السليم أنّ تكون في نحو : Π **كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ** O (٢), وفي نحو: Π **كَلَّا وَالْقَمَرِ** O(٣), وفي نحو: Π **كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى** O(٤), لمعنى الردع والزجر.

أمّا ما أُثير من زوبعة إذ قيل إنّ (إنّ) لا تكسر بعد حقاً, وإنّ تفسير حرف باسم غير ملحوظ في اللغة, فالتحقيق ينسف تلك الدعوى, تقول : **(وددت لو لم أزره)**, وتقول: **(أحببتُ أن لا أسهر)**, والتأويل, **(وددتُ عدم زيارته)**, و**(أحببت عدم السهر)**, ومّما لا مرية فيه أنّ هذا التأويل لم يخرج (لم, ولا) عن مقتضاهما من الحرفية إلى الاسمية, بل هما باقيتان على مضمونهما من النفي وعلى حرفيتهما.

---

(١) يُنْظَرُ: دراسات لأسلوب القرآن الكريم:٣٨٧/٢, وأساليب التوكيد في القرآن:١٥٣, وأساليب النفي في العربية:١٩٢.

(٢) المؤمنون:١٠٠.

(٣) المدثر:٣٥.

(٤) العلق:٦.

دلالة (إنّما) على التقليل :

تتلخص أقوال النحويين في **(إنّما)** إنّها مركبة من (إنَّ) وهي من الأحرف المشبهة بالفعل التي تختص بالدخول على الجمل الاسمية, و(ما) الزائدة الكافة عن العمل, أو المهيئة عند بعضهم, إذ تبطل(ما) عمل (إنّ) فيكون الاسم بعدها مرفوعاً, وتجعلها تدخل على الجمل الفعلية بعد أن اختصت بالجمل الاسمية, وهي من الأدوات المسوغة للابتداء بالنكرة, نحو: إنّما شاب أخاف العدو(١).

وقد نتج عن هذا التغيير في العمل تغيير في الدلالة. ولعلّ أشهر معانيها بعد التركيب الحصر, وهو ما عليه الجمهور(٢). ولعلّ أوضح عباراتهم في ذلك أنّها تأتي إثباتاً لما ذُكر بعدها أو نفياً لما سواه.

جاء في دلائل الاعجاز: " اعلم أنّها تغير في الكلام إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره, فإذا قلت: (**إنّما جاءني زيد**) عُقل منه أنّك أردت أن تنفي أن الجائي غيره " (٣).

وقد نقل الجرجاني عن بعض النحويين في هذا السياق ما نصّه: " يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى: Π **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ** O(٤), إنَّ المعنى فيها: ما حرّم ربّي إلا الفواحش.... " (٥)

ولعلّ القائلين بدلالة (إنّما) على القصر قد أجروا عليها حكم النفي, و(إلا) فقد ضمّنوا (إنّما) معنى ما, و(إلّا), كقول الفرزدق(٦).

أنا الذائد الحامي الذمار, وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

---

(١) يُنْظَرُ: الازهية:٨٨, ورصف المباني:٢٠٣,همع الهوامع:١/٤٩٠, والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي:٩٣.

(٢) يُنْظَرُ: رصف المباني:٢٠٣, والجنى الداني:٣٩٧, همع الهوامع:١/٤٩٠ .

(٣) دلائل الاعجاز: ٣٣٥, ويُنْظَرُ: رصف المباني:٢٠٣ .

(٤) الأعراف:٣٣.

(٥) دلائل الاعجاز: ٣٢٨.

(٦) يُنْظَرُ: ديوانه: ٤٨٨.

فلما كان غرضه أن يحصر المُدافِع لا المُدافَع عنه فصل الضمير, ولو قال: ((**وإنّما أُدافع عن أحسابهم**)) لأفهم غير المراد[١].

ويبدو أنّ النحويين جعلوا الصورتين بمنزلة واحدة, صورة القصر بـ(إنّما), وصورة القصر بـ(ما) و (إلّا) وقد التفت عبد القاهر الجرجاني إلى هذه المسألة مبيناً أنّهما ليسا بمنزلة واحدة[٢], إذ قال : ".... لو كانا سواء لكان ينبغي ان يكون في (إنّما) من النفي مثل ما يكون في (ما وإلّا), وكما وجدت (أنّما) لا تصلح فيما ذكرنا , تجد (ما وإلّا) لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه (إنّما), وذلك في قولك: إنّما هو درهم لا دينار لم يكن شيئاً إذ قد بان بهذه الجملة أنّهم .... لم يعنوا أنّ المعنى فيهما واحد على الاطلاق, وأن يسقطوا الفرق " [٣].

أمَّا ابن يعيش فقد ذهب إلى أنّها تفيد التقليل, مخالفا بذلك ما ذهب اليه الجمهور. جاء في (شرح المفصّل): " معناها التقليل فإذا قلت: (**إنّما زيد بزّاز**) فأنت تقلل أمره , وذلك أنّك تسلبه ما يدعي عليه غير البزّ, ولذلك قال سيبويه في (**إنّما سرت حتى أدخلها**) : إنّك تقلل "[٤].

وأحسب أنّ ما التمسه ابن يعيش من أدلة لتقوية رأيه هذا يمكن الاعتراض عليه, إذ اعتمد على شاهد مصنوع نقله عن سيبويه وهو (**إنّما سرت حتى أدخلها, إنّك تقلل**), في حين أنّ القائلين بدلالة (إنّما) على القصر ساقوا كثيراً من الشواهد الفصيحة لتعضيد رأيهم, ومن ثمّ خرجوا برأيهم من دائرة التنظير إلى ميدان أرحب هو ميدان التطبيق. فضلا عن ذلك يبدو أنّ ثمّة تشابكاً حصل بين مفهومي التقليل, والتحقير.

---

(١) يُنْظَرُ: الجنى الداني: ٢٩٦-٣٩٧.

(٢) يُنْظَرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٣٩.

(٣) دلائل الاعجاز: ٣٢٩.

(٤) شرحُ المُفصَّل:٨/٥٦.

جاء في الاقتضاب للبطليوسيّ أنّ (إنّما) عند البصريين لها معنيان, " **أحدهما:** تحقير الشيء وتقليله, **والثاني:** الإقتصار عليه ... "[١].

في حين ذكر صاحب لسان العرب: " إنّ التركيب يُحدث في المركبين معنًى لم يكن قبل فيهما, وذلك نحو (إنّ) مفردة فإنّها للتحقيق, فإذا دخلتها (ما) النافية صارت للتحقير, كقولك: (إنّما أنا عبدك) , و﴿ **إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ** ﴾[٢] " [٣].ولعلّ في النصّين السابقين دليلاً واضحاً على ما وقع به النحويون من خلط بين مفهومي التقليل والتحقير.

على أنّي أعجب كل العجب من بعض النحويين ممن قال بدلالة (إنّما) على التحقير, إذ غاب عن ذهنه أن دلالة (إنّما) مقصورة على الحصر فانت إذ تقول: **انّما خالد كاتب** تحصر الكتابة على خالد دون غيره, إلا أنّ من يدقق النظر يفطن إلى أنّ ثمّة فارقاً دلالياً بين قولك : **ما خالد إلا كاتب**, وقولك: **إنما خالد كاتب** , إذ إنّ استعمال **(إنّما)** يستبطن فضل توكيد على **(ما + إلا)** ومرجعية ذلك إلى استعمال مؤكدين في **(إنّما)** هما **(إنّ الشديدة + ما الزائدة الكافة)** فليست (إنّما) في الحصر بالمعنى الدقيق لـ**(ما +إلا)** , ولو التفت من قال بدلالة (إنّما) على التحقير لوجد هذا المعنى متأتياً من خارج السياق وليس من (إنّما) , وإنّا لواجدون النص القرآني الكريم ينطق بخلاف مفاد التحقير الذي تلمسوه, قال تعالى﴿ **إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ** ﴾[٤], وقال تعالى ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ** ﴾[٥], وقال تعالى﴿ **فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ** ﴾[٦], وفي كل هذه المواطن وغيرها ليس ثمّة تحقير.

---

(١) الاقتضاب في أدب الكتاب: ٥٥/١.

(٢) مريم:١٩.

(٣) لسان العرب: ٣٧٢٧/٤ (قلل).

(٤) النساء: ١٧١.

(٥) المائدة : ٥٥.

(٦) يونس: ٢٠.

أمَّا الدرس النحوي الحديث فقد تبنى رأي الجمهور القائل بدلالة (إنّما) على القصر, والتوكيد, قال الدكتور مهدي المخزومي: "....قد تغيّرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيدا عاديا إلى كونه توكيدا قاصراً حاصراً, أو بعبارة أوضح : من كونه توكيدا مخففاً إلى كونه توكيدا مشدداً, كقوله تعالى:Π **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ** O[1], وقولهم: **إنّما زيد شاعر** "[2].

(١) البقرة : ١٧٣.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٣٨-٢٣٩, ويُنْظَرُ: المعجم الوافي في أدوات النحو:٩٣ .

عدّ (لا سيَّما) من أدوات الاستثناء:

(سيّ) اسم بمعنى مثل[١], تركبت مع (لا) النافية للجنس فصارت كالكلمة الواحدة[٢], تُساق لتفضيل ما بعدها على ما قبلها في الحكم, نحو: أحبُّ الفاكهة ولا سيَّما التفاح[٣].

ولم يتفق النحويون على مجيء (لاسيّما) للاستثناء, فقد ذهب البصريون إلى أنَّها ليست من أدوات الاستثناء, فقد ذكرها سيبويه في باب (لا) النافية للجنس, إذا قال: " وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيَّما زيدٍ, فزعم أنَّه مثل قولك: ولا مثلَ زيدٍ, وما لغوٌ"[٤]. وإلى ذلك ذهب ابن فارس متابعًا سيبويه[٥].

واستدلَّ البصريون على صحة ما ذهبوا إليه بعدم صلاحية (إلَّا) مكانها, فالمذكور بعدها ليس مستثنى, بل مُنَبَّهٌ على أولويتهِ بالحكم المنسوب إلى ما قبلها, فضلاً عن دخول الواو عليها, وهي لا تدخل على أدوات الاستثناء[٦].

وذهب الكوفيون إلى أنَّها من أدوات الاستثناء, وحجتهم في ذلك, أنَّك إذا قلت: (قام القوم لا سيّما زيدٍ), فإنَّ زيدًا مخالف لهم في أنَّه أولى بالقيام منهم, فهو مخالف لهم في الحكم[٧].

وتابع غير واحد من النحويين الكوفيين فيما ذهبوا إليه, ومنهم الأخفش وأبو حاتم والنَّحاس[٨].

---

(١) يُنْظَرُ: لسان العرب: ١٧: ٢١٧٣ (سيّ) .
(٢) يُنْظَرُ: تاج العروس: ١٠/١٨٨(سيّ) .
(٣) يُنْظَرُ: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: ٢٧٥.
(٤) الكتاب: ٢/٢٨٦.
(٥) يُنْظَرُ: الصاحبي في فقه اللغة: ١٢٦.
(٦) يُنْظَرُ: المساعد: ١/٥٩٦, وهمع الهوامع: ٢/٢١٧.
(٧) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ٢/٢١٦.
(٨) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ٣/١٥٤٩.

وكذا قال به أبو علي الفارسيّ[١], والزمخشري بقوله:" والرابع جائز فيه الجرّ والرفع وهو ما استثني بـ(سيَّما)"[٢].

ولعلَّ ما يعنينا من هذا السجال الذي وقع بين النحويين, هو موقف ابن يعيش, الذي اطمأنّ – كما يبدو– لرأي الكوفيين ومن شايعهم, جاء في (شرح المفصَّل): " ولا سيَّما كلمة يُستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض, فمَنْ خفض جعل ما زائدة مؤكّدة, وخفض ما بعدها بإضافة (السيّ) إليه كأنَّه قال ولا سيّ زيد أي ولا مثل زيد ومَنْ رفع جعل ما بمعنى الذي ورفع ما بعدها على أنَّه خبر مبتدأ محذوف والمعنى سيّ الذي هو زيد وهو العائد إلى الذي, ومثلهُ قوله تعالى:Π**تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ**O[٣], برفع أحسن على تقدير الذي هو أحسن... وهو قبيح جدًّا لحذف ما ليس بفضلة"[٤].

وعند إنعام النظر في هذا النَّص نجد ابن يعيش ابتدأ حديثهُ بالتصريح بجواز عدّ (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء, وهنا حدّد وظيفتها النحوية, ثمّ حدّد العلامة الإعرابية لِمَا يأتي بعدها, فقد يكون مرفوعًا, أو مخفوضًا ثم شَرَعَ يبين علَّة الرفع والخفض المرتبطة بالتركيب والمعنى, فحين تكون مركَّبة من (ما) زائدة مؤكِّدة, و(سيّ) مضافة إليها يخفض ما بعدها, وحين تكون بمعنى الذي يُرفع ما بعدها على أنَّه خبر مبتدأ محذوف.

بعد ذلك بيَّن ابن يعيش إعراب (لا سيَّما) وهي متركِّبة وذلك بتفكيكها إلى عناصرها الأولية, ثم أوضح أنَّ معناها (المثل), وهو بذلك متابع لسيبويه, إذ قال: " والسيّ منصوب بلا وليس بمبني

---

(١) يُنْظَرُ: البغداديات: ٣١٧.

(٢) المُفصَّل: ٦٨.

(٣) الأنعام: ١٥٤.

(٤) شرح المُفصَّل:٢/٨٥.

لأنَّه مضاف إلى ما بعده ولا يُبنى ما هو مضاف لأنَّ المبني مشابه للحرف ولا يصحُّ إضافة الحرف مع أنَّ فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد, وذلك إجحاف, والسيّ المثل"[١].

ثمّ وضع ابن يعيش شرطين لمجيء (لاسيَّما) للاستثناء, إذ قال: " ولا يُستثنى بسيَّما إلَّا ومعهُ جُحد, لو قلت: جاءني القوم سيَّما زيد لم يَجُز حتى تأتي بلا, ولا يستثنى بلا سيَّما إلَّا فيما يراد تعظيمه"[٢].

فـ(سيَّما) لا يمكن أن تُعدَّ أداةً للاستثناء إلَّا إذا سُبقت بالجحد, أي: لا, فضلاً عن أنَّ المستثنى بها ينبغي أنْ يكون ممّن يُراد تعظيمهُ.

أمَّا النحويون المتأخرون فقد أنكر معظمهم ما ذهب إليه ابن يعيش, ومن هؤلاء ابن الحاجب[٣], وابن عصفور[٤], وابن مالك بقوله:" ومن النحويين مَنْ جعل (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء. وذلك عندي غير صحيح, لأنَّ أصل أدوات الاستثناء هو إلَّا, فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته, وما لم يكن كذلك فليس منها"[٥].

وكذا صنع الرضيّ, إذ بيَّن أنَّها ليست من كلمات الاستثناء حقيقةً, بقوله:" وأمَّا (لاسيَّما) فليست من كلمات الاستثناء حقيقةً, بل المذكور بعده منبَّهٌ على أولويَّته في الحكم المتقدم, وإنَّما عُدَّ من كلماته؛ لأنَّ ما بعده مُخرج عمَّا قبله من حيث أولويَّته بالحكم"[٦].وممّن قال بهذا الرأي أبو حيان[٧], وابن عقيل[٨], والسيوطيّ[٩].

---

(١) شرح المفصَّل: ٨٥/٢.
(٢) المصدر نفسه: ٨٦/٢.
(٣) يُنْظَرُ: الإيضاح في شرح المفصَّل: ٣٦٨/١.
(٤) يُنْظَرُ: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢٦٢/٢.
(٥) شرح التسهيل: ٣١٨/٢.
(٦) شرح الرضيّ على الكافية:١٣٤/٢.
(٧) يُنْظَرُ: ارتشاف الضرب: ١٥٥٠/٣.
(٨) يُنْظَرُ: المساعد: ٥٩٦/١.
(٩) يُنْظَرُ: همع الهوامع: ٢١٧/٢.

وقد عرض المحدثون لهذه المسألة, إذ أيَّد الدكتور فاضل السامرائي البصريين فيما ذهبوا إليه, إذ قال: " والصحيح أنَّها لا يستثنى بها؛ لأنَّ ما بعدها داخل في حكم ما قبلها, بل هو أولى ممّا قبله بالدخول"(١).

وقد فصَّل الدكتور كاظم إبراهيم في موضوع الاستثناء في كتابه الذي عقدهُ تحت عنوان (الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي) وجمع فيه الآراء في (لا سيَّما) في أحد موضوعاته ومن وقف في صفِّ ابن يعيش, ومن وقف في الاتجاه الآخر ممَّن قال بأنَّها ليست أداة للاستثناء, ونكتفي من ذلك بإيراد علَّة الخلاف التي قال فيها: " ويتَّضح من هذا أنَّ الخلاف في (لاسيَّما) ناتج عن تفسيرهم للمعنى الذي تؤديه هذه الأداة, فلو نظرنا إلى قولنا: جاء القوم لاسيَّما زيدٌ, لوجدنا أنَّ (لاسيَّما) لا تفيد ما أفادته (إلَّا)؛ لأنَّها لم تُخرِج (زيد) من القوم على أنَّه لم يأتِ, وإنَّما فيه تخصيص, وتأكيد على مجيئه. والنحويون الذين ذهبوا إلى أنَّها أداة استثناء, كان لهم علم بهذا المعنى–التخصيص– ولذا حاول بعضهم أنْ يجمع بين هذا المعنى, ومعنى الاستثناء"(٢).

ويمكن لنا أن نقنع بما قدَّمه الدكتور كاظم إبراهيم, الذي دوّن لنا عصارة آراء القدماء, ذلك أنَّ الخلاف قائم على المعنى الذي عليه هذه الأداة, فمَنْ قال بأنَّها ليست أداة استثناء علَّق الأمر بمعنى الاستثناء وبوظيفة الأداة فلم تُفد ما أفادته (إلَّا) وإنَّما أفادت التخصيص, ومن جعلها أداةً للاستثناء لحظ أنَّ ما بعدها جزء ممَّا قبلها ومخالف له بمعنى الزيادة, فهو استثناء من الأوَّل.

على أنَّ ثَمَّة ملحظًا مقتضاه أنَّ (لاسيَّما) يجب أن تقترن بالواو, وهذه الواو مانعة من إتمام عملية الاستثناء, هذا من جهة, ومن جهة أخرى فإننا نقول: (اشرب الماء ولاسيَّما إن كان باردًا), ومن ثمَّ لا يكون للاستثناء معنى؛ لأنَّ (إنِ) الشرطية حالت دون ذلك إذ قطعت (ما) عن الإضافة.

---

(١) معاني النحو: ٣٥٤/١.

(٢) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: ١٢٩.

الخاتمة
و
نتائج البحث

الخاتمة

لمَّا كان المعنى كثيرًا ما يتفاوت ويتلوَّن في تصوَّره من لحظة إلى أخرى ومن ذهن إلى آخر ،فهو مفهوم مراوغ ليس من السهولة تحديده وتلمس الخيوط التي تُشكلَّهُ ،وجد الباحث النفس تهفو إليه ،وتسلك – على قدر استطاعتها – سبيله، إيمانًا من صاحبها بأنَّ التسلّل في طريقٍ شائكةٍ وعرة يُشعر بالفخر عند الوصول .

وقد حاول الباحث إثبات وجود أثر للمعنى في المباحث النحوية، فوجد في كتاب (شرح المفصّل لابن يعيش) الميدان الواسع لذلك، فولج عبره إلى هذا العالم الرحيب .

والباحث – وهو في طريقه لطي الصفحات الأخيرة من هذا البحث – قد توصل إلى عدد من النتائج يقدّم بعضًا منها بين يدي قارئهِ، وكما يأتي :

١. تشير معطيات البحث الى أنَّ المعنى ليس شيئًا مستقلًا لا علاقةَ لهُ بالتركيب ،فيظن المخاطب أنَّهُ أمر يعتمل في الذهن فقط ،أي معنى مجرَّد عن الكلام الذي يُقال أو يُكتب، وإنما يمكن القول بأن الكلام لا يكون لولا المعنى، والمعنى لا يصحُّ إذا لم يُنظم في جمل صحيحة نحوية، وإلّا اعترى العربية الفوضى ،وحدث اللبس ،فضياع الأولى (المعنى) يسلب الفهم، وضياع الثانية (التركيب النحوي السليم) يسلب القولبة التي تنتظم فيها المعاني.
٢. تبيَّن للباحث أنَّ ابن يعيش لم يردّ أو يعترض على الزمخشري، فهو يشرح من دون ذكر الاعتراضات، إذ إنَّ هدفهُ فك مغاليق المتن .
٣. ندَّ من معطيات البحث أنَّ النحو نشأ منذُ بواكيرهُ الأولى وهو ذو صلة وثيقة بالمعنى ،إذ دار النحويون في فلك المعنى، وتوخّوا معاني النحو فيما بين الكلم، ومن ثمَّ اصطنعوا لأنفسهم مساحة كبيرة من المادة النحوية التي تندرج تحت هذا السياق .
٤. ضمَّ شرح المفصل لابن يعيش بين دفتيه مباحث نفيسة غاية النفاسة في ميدان المعنى، إذ أفرغ المؤلف عصارة جهده في حشدها ،ووضع اليد عليها، واستيعابها، إذ اطّلع على كثير

من المظان اللغوية والنحوية، وفزع إليها في كثير مباحثهِ لاستجلاء حقائقها، والنفاذ إلى أسرارها .

٥. يُمثل شرح المفصل لابن يعيش مدوَّنة نحوية لا ينضب معينها في مختلف مشارب اللغة ولا سيمَّا في علم المعاني، إذ تصيَّد منها القدماء والمحدثون ما قعَّدوا به القواعد، وقرروا به الأصول.

٦. تحصّل للباحث أنَّ الأسرار التعبيرية التي رصدها ابن يعيش بالمعنى يتعذر النظر إليها بمنأى عن السياقات المختلفة أو بمعزل عن قرائن الأحوال ،وهذا ما يعانق الحقيقة القائلة: إنَّ كثيرًا من المفردات لا تعدو أن تكون ألفاظً مجردة عائمة المعاني إذا ما انتزعت من سياقاتها .

٧. كشف البحث أنَّ ابن يعيش خصَّ ظاهرة الإعراب بعناية واضحة؛ لأنها تعينهُ على فهم التركيب ابتداءً ،أمّا إذا خالف المعنى الإعرابي فإنه كثيرًا ما يأخذ بعروة المعنى محاولًا إيجاد مسوغ له من جهة الإعراب .

٨. أظهر البحث أن معنى الأداة عند النحويين يتأرجح بين قولين ، الأول :أنَّ الأصل في الأداة أن تدّل على معنى واحد بعينه ،وهذا مذهب جمهور البصريين وتابعهم ابن يعيش ،والثاني :أنَّ معنى الأداة الواحد قد يتعدّد، وهو مذهب الكوفيين ،وبعض النحويين المتأخرين ،وقد تابع الباحث الكوفيين فيما ذهبوا إليه ؛لأنَّهُ وجد رأي البصريين لا ينفك عن نوع ضعف ؛لأنَّ معنى الأداة لا يتحصل حال كونها لفظة مفردة ،بل يتحصل حال كونها لفظة في سياق ،ومما لا شك فيه أنَّ السياق يستدعي التنويع والاتساع ،لا المحاصرة والتقييد .

٩. أبان البحث أنّ الخروج ببعض المفردات عن معتاد مجيئها في التركيب، مع الحفاظ على مواضعها، يساهم في توليد معانٍ جديدة ،بحسب ما تتطلبهُ الظروف المحيطة بالكلام ،واختيار المناسب لحاجة المتكلِّم في التعبير عن المراد فيأتي بالبديل المعبِّر عن الدقة الدلالية .ومن ذلك الإخبار بالمصدر عن الذات للدلالة على أنَّ الذات قد تجسَّمت من الحدث للمبالغة فيه .

١٠. كشف البحث النقاب عن الجوانب المتعلقة بالزمن النحوي في النواسخ التي تدخل على الجمل الاسمية، فأوضح أن الأفعال الناسخة نحو (كان) وأخواتها و(كاد) وأخواتها ،إنَّما دخلت على الجملة لتضيف إليها زمنًا محصلًا ،وهي الدلالة التي تخلو منها الجملة الاسمية أصلًا .

١١. كشفت الدراسة أنَّ ابن يعيش كان يدور في فلك المرجعية المذهبية البصرية إلّا أنه لم يكن أسيرًا لها، بل كانت له شخصية ناقدة متخيرة المعاني التي تتساوق وتتناغم مع المقام وقرائن الأحوال وهذا ما تلمسناه في كثير من المواطن .

١٢. ثمَّة ملحظ أجمع عليه النحويون مقتضاه :أنَّ زيادة المباني تدل على زيادة المعاني ،وقد بان عبر معطيات البحث أن هذه المقالة بحاجة إلى إعادة صياغة ومن ثَمّ يدور في خلد الباحث أنَّ هذه القاعدة يمكن أن تنخرم وتوصد الأبواب في هذا الميدان عليها ،إذ كان (طَرِب)أكثر مبالغة من (طارِب)على الرغم من أنَّ الأول أقل حروفًا .

ثبت
المصادر
و
المراجع

- **القرآن الكريم**
- **الكتب المطبوعة :**

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجّي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م .
- ابن الناظم النحوي: محمد علي حمزة، دار التربية، بغداد، ١٩٧٥ م.
- الاتجاهات النحوية عند القدماء (دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة): د. حليمة أحمد عمايرة، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمّان، ٢٠٠٦م .
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د.ت).
- أثر النحاة في المعنى البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار النهضة، القاهرة – مصر، ١٩٧٥م .
- اجتهادات لغوية، تمام حسان، علم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، ط٢، القاهرة ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
-
- أدوات التشبيه دلالاتها واستعمالاتها في القرآن الكريم : د. محمود موسى حمدان ، ط١، مطبعة الأمانة – مصر ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢ م .
-
- الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية: د. أبو السعود حسنين الشاذلي، ط١، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٨م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ) تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

- الأُزهِية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي : د. عبد السلام محمد هارون ، ط٥، مكتبة الخانجي – مصر ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
-
- أساليب التوكيد في القرآن الكريم: د. كاظم فتحي الراوي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥–١٩٧٦م .
- أساليب القسم في اللغة العربية: د. كاظم فتحي الراوي، ط١، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٧٧م.
- أساليب النفي في العربية: د. مصطفى النحّاس، ط١، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩م .
- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: د. كاظم إبراهيم كاظم، ط ١، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أسرار العربية: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د.ت).
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ت).
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م .
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط٤ ، ١٤١٥ هـ.

- الاقتضاب في أدب الكاتب في شرح أدب الكُتّاب: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى الساّقي، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- الألسنية (علم اللغة الحديث): د. ميشال زكريا، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- الألف واللام في كلام العرب دراسة نحوية مفصلة للوقوف على ضوابط (ال) واستقصاء أحكامها: المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، د ط ، د ت .
- أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخري صالح سليمان، دار الجيل بيروت، دار عمّار عمّان، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري: علي بن محمد الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمد محمد الطافحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لأبي البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: جودة مبروك، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ٢٠٠٢م .
- الأنموذج في النحو للزمخشريّ
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت) .

- الإيضاح: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المُرجان، ط٢، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- الايضاح العضدي، أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، ١٩٨٨.
- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو بن عثمان (ابن الحاجب النحوي) (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت) .
- البحر المحيط: لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- بحوث ومقالات في العربية: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مطبعة المدني، مصر، ١٩٨٨م .
- البرهان في علوم القرآن: للإمام محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣.
- البنى النحوية: نعوم تشومسكي، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٧م .
- تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، الكويت، ١٩٦٥م .
- التبيان في تفسير القرآن
- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: سعد كريّم الفقّي، ط١، دار اليقين للنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ – ٢٠٠١م .
- تجديد النحو

- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ.
- التفسير القيم
- التراكيب اللغوية في العربية: د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ساعدت على نشره الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: للشيخ جمال الدين عبد الله بن محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، ط١، المطبعة الأميرية، مكة، ١٣١٩هـ .
- التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل: د. محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق، مطبعة العمرانية، القاهرة، ١٩٩٩م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ – ١٤٢٤ م) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- تقريب المقرّب: لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط١، دار المسيرة، بيروت– لبنان، ١٤٠٢– ١٩٨٢م .
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ): محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك: للمرادي الحسن بن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م .

- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، ط١، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،١٤٣١هـ – ٢٠١٠ م .
- الجملة الأسمية : د. علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٧م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٢.
- الجملة الفعلية، الدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علي بن محمد الإربلي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: حامد أحمد نيل، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٤م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: للشيخ محمد الخضري (ت١٢٨٧هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٠٢٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المطبعة التوفيقية، مصر، (د.ت) .
- حاشية العدوي على الشذوذ

- حاشية (يس) المعروفة بـ(حاشية العُليمي علي ألفية ابن مالك) : للشيخ يس بن زين الدين العُليمي (ت١٠٦١هـ)، طبع المطبعة المولوية – بفاس العليا المحمية – المغرب .
-
- حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مطبعة المدني ، والناشر مكتبة الخانجي – القاهرة.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، (د.ت) .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيين) : د. عفيف دمشقية ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
-
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت) .
- درّة التنزيل وغرّة التأويل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد مصطفى، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٨م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف (السَّمين الحلبي) (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخرّاط ، طبعة دار القلم – دمشق ، (د . ت) .
- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م .
- الدلالة النحوية في كتاب المقتضب: د. سامي الماضي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٨م .

- ديوان أبي طالب: جمع وشرح: د. محمد التونجي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م .
- ديوان أبي النجم العجلي: صنعة علاء الدين أغا، نشر النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١م.
- ديوان امرئ القيس: اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- ديوان تأبط شرًا: جمع وتحقيق وشرح: علي ذوالفقار شاكر، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي
- ديوان حسَّان: شرح وتحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٢٩م.
- ديوان دريد بن الصمَّة: تحقيق: د.عمر بن الرسول، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- ديوان زهير بن أبي سُلمى: تحقيق: علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- ديوان الفرزدق: شرحه: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٢٧م .
- ديوان القطامي: تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت– لبنان، ١٩٦٠م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي: شرح وتحقيق: د. محمد نبيل، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م .
- ديوان لبيد بن ربيعة: اعتنى به حمدُ وطمّاس، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- ديوان المثقب العبدي: تحقيق وشرح: حسن كامل، معهد المخطوطات العربية، مصر، ١٩٧١م .

- ديوان الهذليين : ط٢ ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ١٩٩٥م .
- رسالة في لام التعريف: عيسى بن محمد بن عبيد الله بن محمد أبو الخير المعروف بالصفوي، تحقيق: فاطمة حسين السيد حسين، قراءة: شعبان صلاح حسين، مكتبة أولاد الشيخ ، د ط ، د ت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمد الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، (د.ت).
- زاد المسير
- الزمن النحوي في اللغة العربية: د. كمال بشر، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن – العبدلي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عُثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر ، ط٢ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
-
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام عبد الله يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت٧٦٩هـ)، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب : لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ) ، صححه وعلَّق عليه : أحمد عزو عناية ، ط١ ، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن نور الدين الأشموني (٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م .
- شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك، ط١، منشورات الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
- شرح التسهيل: لابن مالك محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بديوي، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي المعروف شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م .
- شرح الرضى على الكافية: للرضى الاستراباذى – دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان عن الطبعة العثمانية، سنة ١٣١٠هـ.
- شرح الجمل: علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ)، إعداد: د. سلوى محمد عمر عرب، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٩م .
- شرح جمل الزجّاجي: لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق وشرح شذور الذهب: تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

- شرح شواهد الإيضاح
- شرح العوامل المائة في أصول علم العربية: للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق وتعليق: د. البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف، القاهرة (د.ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢،١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن، وعلي سيِّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م .
- شرح المفصل للقاسم بن حسين الخوارزمي
- شرح المفصّل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، صحّحه وعلق عليه: مشيخة الأزهر، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت).
- شعر الخنساء: تحقيق: كرم البستاني، مكتبة صادر، مطبعة المناهل، بيروت، ١٩٥١م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، ط١، مكتبة ابن تميم، ١٤٠٥هـ .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطبّاع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٩٠م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية: إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي (ت٧٠٠هـ)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٩هـ .
- ظاهرة الحذف والاسناد ومخصصاته، د. موسى مصطفى العبيدي، ط١، ١٩٩٤.
- العربية والغموض
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبعة جامعة الكويت، ط١، ١٩٨٤م .
- علم الدلالة: كلود جرمان، ريمون لوبلان، ترجمة: نور الهدى لوشن، ط١، دار الفاضل، دمشق، ١٩٩٤م .
- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي : د. هادي نهر ، دار الأمل ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٧م.
- علم اللغة الحديث: د. محمد حسن عبد العزيز، ط١، مكتبة الآداب القاهرة، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .
- علم اللغة العام: فرديناال دي سوسور، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، ط٣، دار آفاق عربية، بغداد، ٢٠٠٩م.
- علم اللغة في القرن العشرين: جورج مونان، ترجمة: نجيب عزاوي، مطبعة الوحدة، دمشق (د.ت).
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، تصحيح الأستاذ أسعد الطيب، مطبعة باقري، قم – إيران، ١٤١٤هـ .
- العين مرتب على حروف المعجم
- غنية الطالب ومنية الراغب (دروس في الصرف والنحو وحروف المعاني): أحمد فارس الشدياق، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس، (د.ت).

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- فن الكلام: د. كمال بشر، دار الغريب، القاهرة، ٢٠٠٣م .
- في التحليل اللغوي: خليل أحمد عمايرة، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، ط ٢، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م .
- في نحو اللغة وتراكيبها، الدكتور خليل أحمد عمايرة
- الكتاب: لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: د. عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت ٥٩٩هـ) ، تحقيق : د. هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد - بغداد، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- كفاية المعاني في حروف المعاني

- الكليات : لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي ت ١٠٩٤هـ ، أعدَّه للطبع ووضع فهارسه : د. عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- الكُنَّاش في النحو والتصريف: لأبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن شاهنشاه الملقب بالملك الصالح المؤيَّد(ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: د.جودة مبروك محمد، ط٢، الناشر مكتبة الآداب القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م .
-
- اللامات: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .
- اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية : د. عبد الهادي الفضلي ، ط١ ، دار القلم ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠م .
-
- اللباب في علوم الكتاب: عمر بن علي بن عادل (ت٨٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- لسان العرب : لابن منظور (ت ٧١١هـ) ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وآخرون، دار المعارف – مصر .
-
- اللسانيات والدلالة (الكلمة): د. منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ١٩٩٦م، (د.ت).
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م .
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، ١٩٨٨م .

- المتبع في توجيه اللمع لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق: عبد الحميد محمد الزَّويّ، ط/١، جامعة قار يونس، بنغازي،١٩٩٤.
- مجمع الأمثال: أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة لاشين والشعراوي، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القرآن والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، القاهرة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، وآخرون ، ط٣ ، مكتبة دار التراث –القاهرة ، (د.ت) .
-
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي النحوي (ت٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت) .
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

- المسافة بين التنظير اللغوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)، د. خليل أحمد عمايرة، وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٤م .
- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، ط٢ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، (د ، ت) .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة: لجلال الدين السّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصرية على الطبع، ١٩٩٧م .
- معاني الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني النحوي (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة – المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي جعفر النحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، ط١، طبع بمطابع جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
- معاني القرآن: لأبي الحسن سعد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ١٩٥٥م .
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاجي (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، الناشر شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .

- معترك الأقران في إعجاز القرآن الكريم جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمود البجاوي، دار الفكر، القاهرة، ١٩٦٩م .
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: د. علي توفيق الحمد، د. يوسف جميل الزعبي، ط٢، دار الأمل، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: د. عبد العزيز عبده أبو عبدالله، ط١، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلام والمطابع، طرابلس - ليبيا، ١٣٩١هـ - ١٩٨٢م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
- مفردات ألفاظ القران
- المفصّل في علم العربية: لجار الله أبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ط٢، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبيّ.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م .
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- مقدمة لدراسة اللغة: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م .
- المُقرّب: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- من أسرار حروف الجر في الكتاب الحكيم: محمد أمين الخضري، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٩هـ – ١٩٩٨م .
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: د. نعمة رحيم العزاوي ، منشورات المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٠م.
- موسوعة معاني الحروف: د. علي جاسم سلمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ٢٠٠٣م .
- الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة: أبو بكر علي عبد العليم، مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
- الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين الطباطبائي، ط١، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢ م .
- نحو العربية: عبد اللطيف محمد الخطيب، وسعد عبد العزيز، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- نحو القرآن: لأحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- النحو القرآني (قواعد وشواهد): د. جميل أحمد ظفر، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٨م .
- النحو الوافي: عباس حسن، ط٣، دار المعارف، مصر، (د.ت) .
- النحو والدَّلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

- النحويون والقرآن: د. خليل بنيان حسون، ط١، الناشر مكتبة الرسالة الحديثة، عمّان، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- نظرية تشومسكي اللغوية: جونز ليونز، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨٥م .
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية: د. كريم حسين، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- نظرية المعنى في كتاب سيبويه، عماد زاهي نعامنة.
- نهج البلاغة
-
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

الرسائل الجامعية :

- الأساليب الخاصة بالمنصوبات، دراسة تركيبية دلالية: خلف عريان خلف الحيصة، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠١١م .
- الجهود النحوية للزركشي في كتاب (البرهان في علوم القرآن): ردينة سليم الهروط، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م .
- حروف المعاني في نهج البلاغة
- الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن الهجري، اطروحة، عماد مجيد علي العبيدي
- سياق الحال في كتاب سيبويه: أسعد خلف عبد الجبار العوادي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية – جامعة بابل، ٢٠١٠م .

- شرح ابن جابر الأندلسي على الألفية
- شرح كتاب سيبويه: لعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبه أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ .
- الشرط في القرآن الكريم: عبد العزيز علي الصالح المعيبد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
- الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي
- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف: سلام موجد خلخال الزبيدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
- **الدوريات:**
- المعنى والقاعدة النحوية: محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٧، ع ٣٢، ذو الحجة ١٤٤٥هـ .
- وسائل الشيعة، الحر العاملي (١١٠٤هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء الثراث، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، مطبعة مهر. قم، ط٢، ١٤١٤هـ.

summary

If we say that the attention of the Arabs understanding of speech were not less than their care produced departing from the idea of the basis of that very language is basically access to the meaning or intent, has tried to research to prove the existence of the effect of meaning in the detective grammatical, found in the book of the detailed explanation of Ibn yaiesh (643 AH) field so broad, Volg through into this world was expansive title of the study ((guidance as to the meaning of the detailed explanation of the Ibn yaiesh))
Has necessitated the nature of the research that is distributed over four chapters preceded by a preface, followed by the conclusion of the search, The Boot, has shown a concept meaning grammar has been spotted in the first chapter statement meaning of grammar in the door of the Covenant, and specialize Chapter two study the meaning of grammar in th waste, and dealt with in Chapter three the study of meaning in grammar Prepositional , while the fourth chapter was held to demonstrate the meaning of grammar tools.

The researcher found a number of results, most notably the following:

1- Researcher found that Ibn yaiesh did not want to answer or object to Zamakhshari, he explains without objections stated that his goal as decoding locks.

2 - represents a detailed explanation of Ibn yaiesh blog grammatical inexhaustible trough in various walks of language, especially in the world of meanings as phishing, including veterans and narrators in the rules, and assets.

3 - The research revealed that Ibn yaiesh phenomenon singled express carefully and clear because it will help him to understand the first installation but if it violates the express meaning often takes the loop, trying to find meaning undue hand motif.

Republic of Iraq
Ministry of higher education
Karbala university
College of education

Guidance as to the Meaning of the Detailed Explanation of the Ibn yaiesh (643) AH.

A THESIS SUBMITTED BY
SALIH MOUGID KHELKHAL AL-ZUBAIDY

TO
THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF EDUCATION
University Of Karbala IN Partial Fillment Of The
Requirement For The Degree OF Arabic
LANGUAGE AND ITS ARTS

SUPERVISED BY
ASST. PROF
DR. Najah Fahim Al- Obaidy

1435 H

2014 A.D